الفصل السابع

فلسفة الفكر السياسي

فلسفة التدمير الخلاّق

ما كان لأحد أن يتصور مدى ما بلغته الإيديولوجيا السياسية الأميركية وهي تستعيد نظرية الاحتلال، بوصفها فضيلة لا غنى للعالم عنها في رحلة القرن الحادي والعشرين.

فقط أولئك الذين نظَّروا "للامبراطورية الفاضلة" أمثال لويس لافام رئيس تحرير مجلة هاربرز (Harper's Magazine) وبالطبع الفريق المتحلّق حول الرئيس جورج دبليو بوش، كانوا على يقين مما ذهبوا إليه. الأمر بالنسبة إلى هؤلاء يتعدى الجانب الأخلاقي كما أراده التنوير الغربي سحابة ثلاثة قرون متواصلة. إنهم ينطلقون من قَبْلية اعتقادية تعود في جذورها إلى ثقافة الاستيطان الأنكلوساكسوني، ومؤداها أن التاريخ لا تعمره البراءة. إذ البراءة عندهم- حسب وصف غراهام غرين الكاتب المسرحي الانكليزي- تشبه مجذوماً أبكم أضاع جرسه، يطوف العالم، ولا يقصد ضرراً لأحد...

وعلى عقيدة المحافظين الأميركيين الجدد إن ما ينبغي على أميركا أن تفعله لكي تحقق رسالتها إلى العالم، هو النأي بنفسها عن البراءة وأن تمضي بعيداً في السجية الماكيافيللية القائلة بفضيلة "أن تخيف الآخر بدل أن تكسب حبه لك"...

عندما خسرت الولايات المتحدة مقعدها في لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة في جنيف في مطلع أيار (مايو) من العام 2001، أصيب كثيرون في نيويورك وواشنطن بالدهشة الحقيقية. جل هؤلاء كانوا من النخب الأميركية والغربية التي صدَّقت ما تختزنه العمارة الإيديولوجية من براءات ذات صلة بالقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية. للوهلة الأولى لم يعرف أولئك المخدوعون ما

إذا كان الذي سمعوه إشاعة خاطئة أو نكتة حمقاء. وتساءلوا: كيف يمكن لمثل هذه الأمور أن تحدث.. وأين ذهب التعقل؟ وحسبهم أن أميركا هي التي أوجدت مفهوم حقوق الإنسان، وهي التي هرعت دائماً إلى إنقاذ الأطفال المفقودين، وانتشال الديمقراطيات الفاشلة. ولم يحدث قط أن استُبعدت الولايات المتحدة من غرف لجنة الضمير خلال أربعة وخمسين عاماً من وجودها. كذلك لم يسبق أن حدث في الذاكرة الحية أن تتعرض القوة العظمى الوحيدة في العالم إلى مثل هذه السخرية غير المستحقة على أيدي أتباعها الجاحدين.

يومئذ كان بديهياً أن يصب الأميركيون جام غضبهم على الأوروبيين، وبالأخص على فرنسا. فعلى ما بيَّن منظِّرو اليمين الأميركي فإن الفرنسيين تحديداً خانوا الأمانة والتبعية وصوَّتوا لإخراج الولايات المتحدة من واحدة من أهم وأخطر أسلحة الدعاية والتدخل في شؤون العالم. ومع ذلك فإن القضية لم تتوقف عند هذا النوع الطبيعي من ردات الفعل.

كان ثمة ما هو أدنى إلى المفارقة؛ إذ إن "المطبخ الفلسفي-الإيديولوجي" للإدارة الأميركية سينبري إلى إسكات المحتجين والمدهوشين، ثم ليمضي في عزفٍ منفرد مؤثراً اللامبالاة وإدارة الظهر لهذه القضية. معتبراً أن أميركا ليست في حاجة إلى من يمنحها شهادة سلوك حسن أو يصحح خطأ ترى إليه على أنه جزء عزيز في مسلكها العام.

إن هذا ما سيعبر عنه الكاتب في مجلة "التايم" تشارلز كروثامر (Charles Grauthammer) على نحو لا شوب في صراحته: "ليست أميركا مجرد مواطن عالمي. إنها السلطة المهيمنة في العالم،

أكثر هيمنة من أي قوة أخرى منذ عهد روما. ووفقاً لذلك، فإن أميركا في وضع يؤهلها لإعادة تشكيل المعايير، وتغيير التوقعات وخلق حقائق جديدة. أما كيف يكون ذلك؟ فيكون- برأيه- عن طريق إظهار إرادة غير اعتذارية لا سبيل إلى تغييرها"..

المسألة إذاً، هي وجوب أن تفعل أميركا أي شيء من دون أن تبرر أو أن تعتذر. وحتى لو جرى ذلك الفعل مجرى إيذاء أمم وشعوب بأكملها فلا ينبغي أن يُحجم القادة عن إتمام المساحة المتبقية لبلوغ الهدف. فالاعتذار بحسب هذا الاعتقاد؛ يشكل منقصة لصاحبه، وإخلالاً في شبكة المعايير والمفاهيم، التي عليها تتأسس استراتيجيات التحكم بالأوضاع.

فلسفة الاستهتار بالآخر

على هذه الفلسفة السياسية المتجددة سيغيب منطق الإقناع والتحاور في العلاقات الدولية. وبدا أن منعطفاً كهذا، راح يؤتي أكله مع "الانتصارات المدوية" التي خاضتها الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001. والمثل العراقي سيعزز هذا المنطق حيث أفلحت الولايات المتحدة في جعله شبيهاً بالمثلين اليوغوسلافي والأفغاني. لكن ثمة جانب آخر من المشهد لا يبدو أنه سيكون مريحاً، أو مربحاً، للسلوك الأميركي المشار إليه. فالولايات المتحدة ربحت الحروب التي خاضتها حين استعملت الحد الأقصى من جبروتها العسكري. لكنها راحت بعد ذلك، تجد صعوبات جمة في ربح السلام. وهذا ما ذهب إليه الخبير الاستراتيجي الفرنسي باسكال بونيفاس الذي أكد أن أميركا بدأت تفقد حب الناس لها، بل إنها صارت مكروهة على امتداد العالم أجمع.

"البارانويا" الأميركية التي بلغت ذروتها مع السنة الأولى للألفية الثالثة، رأت إلى النقد الأوروبي، والفرنسي على الخصوص بعين السخرية والاستهتار. ولقد سبق للكاتب الأميركي لويس لافام أن ساجل النزعة الانتقادية لأميركا لدى الفرنسيين. سوف يلاحظ أن الفرنسيين لم يستوعبوا ما يسميه بـ"مذهب البراءة الأميركية" بشكل كامل. هذا المذهب الذي فهمه البيوريتانيون (حركة إصلاح بروتستانتية سعت إلى تطهير الكنيسة الانكليزية من بقايا الباباوية الرومانية الكاثوليكية في القرنين 16 و17).. الأوائل في براري ماساتشوسيتس الموحشة، على أنه اختيارهم من قبل الرب (...) وفي معرض إعطاء المذهب الأميركي بعده الميتافيزيقي يزعم "لافام" أن الله اختار أميركا لتكون موقع إنشاء الجنة الأرضية. فقد كان الهدف الأميركي عادلاً دوماً، ولم يكن هنالك أي شيء أبداً يمكن أن يُقال فيه إنه غلطة أميركا. ويضيف: "إن الأجيال المتلاحقة والسياسيين الأميركيين عبرت عن إيمانها هذا بكلمات مختلفة من مثل: "أميركا الأمل الأخير للبشرية"، "أميركا سفينة الأمان" وناشرة الحضارة الخ.. إلا أنه سيذهب إلى مسافة أبعد في خلع الأوصاف فيعلن أن "الشر لم يكن أبداً جزءاً عضوياً من المشهد الأميركي أو الشخصية الأميركية. فالشر- على ادعائه- سلعة قاتلة ومستوردة من دون ترخيص من خارج، إنما هو مرض أجنبي يتم تهريبه عن طريق الجمارك في شحنة "فلسفة ألمانية" أو أرز آسيوي (...) ولأن أميركا بريئة بالتعريف، فقد يخونها الآخرون دوماً، كما في "بيرل هاربر" وليتل بيغ هورن، وخليج الخنازير، وبما أنه تمت خيانتنا، نستطيع دوماً أن نبرر استخدامنا للوسائل الوحشية، أو المخالفة للروح المسيحية في سبيل الدفاع عن سفينة الأمان في وجه خيانة العالم.

لم يكن عرض هذا الكلام فقط للرد على ما يسميه لويس لافام عدم فهم الفرنسيين وجهلهم بحقيقة "الروح السياسية الأميركية"، بل هو يعني أكثر من رسالة دأبت المسيحية الصهيونية الحاكمة في الولايات المتحدة على توجيهها إلى العالم كله منذ وقت بعيد.

وما المقصود من هذه الرسالة اليوم فإنه يتعدى الكليات الاعتقادية. فهي تتوجه إلى الذين يطالبون بوجوب قيام مرجعية أممية تعيد الاعتبار للقانون الدولي. ولأن القوانين تدخل في صلب "البراءة" التي أسقطها الأميركيون من حسابهم فلا حاجة إليها كما يقول "لافام". فالقوانين- عنده- "وضعت لغير المحظوظين الذين ولدوا دون جينات الفضيلة".

إن هذا الحد المشرع على اللامتناهي في التفكير الأميركي الجديد، هو الذي يؤسس لأميركا القرن الحادي والعشرين. وسنجد من تظاهرات هذه الرؤية اللاهوتية ما لا حصر من الأحداث اللاحقة. حيث تصبح القوانين الدولية وشرعة الأخلاق التي تحكم التوازنات في النظام العالمي، مجرد نصوص لا فائدة منها.

عقدة السيادة المطلقة

ظل ريتشارد نيكسون الرئيس الأميركي الأسبق يردد في خُطَبه العصماء الموجهة إلى الجيش والشعب هذه الكلمات: "الله مع أميركا، الله يريد أن تقود أميركا العالم". في ذلك الوقت كانت حرب فيتنام تتجه إلى جحيمها المحتوم. وكان عليه لكي يشحذ الهمم، ويدفع حجج منتقديه، أن يستعيد ثقافة المؤسسين الأوائل ليبين أن لاهوت القوة ليس إلا منحة إلهية لدفع الشر في عالم ممتلئ بالفوضى.

في خلال السنوات الانتقالية بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي أسقطت الولايات المتحدة في يدها صفوة أوراق اللعبة الكونية الرئيسية. لقد صار اتخاذ أي قرار، وتقرير أي حل نهائي، من دون رضاها ضرباً من المستحيل. فما الذي نستطيع انتزاعه من المشهد العام؟؟..

مع نهاية الحرب الباردة أخذ منظرو الاستفراد الأميركي يصوغون المقدمات العملية لفلسفة السيادة المطلقة. كان كل شيء في المقدمات النظرية جاهزاً. العالم الإيديولوجي شكل أساساً ثقافياً ودعائياً لهذه الفلسفة. ولنا أن نعرف أن الولايات المتحدة مرت ضمن سيرورة تاريخية ساهمت الإيديولوجيا شيئاً فشيئاً في تكوينها. فقد قامت- هذه الفلسفة- انطلاقاً من نواة إيديولوجية ذات محورين: الأول، الاعتقاد بأن أميركا مكلفة برسالة. والثاني، اليقين بأن أداء هذه الرسالة يستلزم استخدام كل الوسائل بلا تحريم، ومما يميز السياسة الأميركية منذ مولدها: الثبات في العمل على قَدْر الديمومة في متابعة الهدف، وكذلك مواصلة الجوهر الإيديولوجي المولد للعمل. ولا شك في أن هذه السياسة بلغت ذروة تحققها في فجر القرن الثامن عشر، وزادت أيضاً في مطلع القرن التاسع عشر. لكن ميشال بوغنون موردان في كتابه "أميركا التوتاليتارية" (L'Amérique Totalitaire) الصادر في باريس في العام 1997 يذهب إلى "أن الإيديولوجيا الأميركية لم تتورع عن خلع صفة الأزلية على أميركا. حيث إن ادعاء الرسالة الإلهية لم يغب يوماً عن ناظرها. ثم يورد كلاماً لمعاون الرئيس السابق بيل كلينتون لشؤون الأمن القومي أنطوني لاك، فيه "إن مصالحنا ومثُلنا لا تلزمنا بالتدخل وحسب، بل تلزمنا أيضاً بالقيادة (...) يضيف: "من واجبنا

تطوير الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم لأن هذا يحمي مصالحنا وأمننا، ولأن الأمر يتعلق بانعكاس القيم، حيث هي في آن قيم أميركية وعالمية" (...). وهكذا فإن انتصار الأميركيين الأبرز- يعلق "بوغنون": هو، بكل تأكيد، الحضور الكلي لإيديولوجيتهم. فالليبرالية، وهي أكثر عقيدة اقتصادية خالصة، تمثل أيضاً رؤية قويمة للعالم، استقبلها الكثير من المالكين ومجموعات المصالح بوصفها نعمة وخلاصاً. لقد صارت الليبرالية- حسب بوغنون- رؤية وعقيدة تخدمان مصالح الأميركيين وتنقذان المظاهر، الأخلاقية، على الأقل، ما دامت الليبرالية، كمفهوم، تنطوي على ركيزة دينية. وهو ما كان لاحظه توكفيل لجهة وجوب اعتبار الدين بالنسبة للأميركيين بمثابة المؤسسة السياسية الأولى. ثم إن جمهور الناس، أولئك الذين لا يفهمون شيئاً كثيراً من الألعاب السياسية والاقتصادية، اقتنعوا بفعل الحملات الإعلامية، بعدم وجود أية عقيدة أفضل من هذه العقيدة (...) ولقد رأينا منذ الأصل، وقبل أن تصبح أميركا هي الولايات المتحدة، أنها كانت تزعم شمولية نمطها التنظيمي الخاص. ولم يسْعَ مفكروها- من أساتذة وكتاب وكهنة ورجال دولة- لحظة واحدة إلى إخفاء هدفهم الأخير وهو: فرض نمط حياتهم على بقية العالم. وذلك عبر آليات أخلاقية تكتظ بالتعالي على الآخر، أي آخر. منها في المقام الأول، بما يسميه بوغنون بـ"القدوة". أي من خلال تأدية عروض مثيرة تُظهر "الصورة الساطعة لأمة جديدة اختارها الله لغاية وحيدة هي تزويد كل الشعوب بالرسالة الوحيدة ذات المستقبل المصوغ بصورة زاهية. ثم في المقام الثاني بوضع الآخر جبراً في منطقة القبول بالقدر الأميركي. فثمة يقين لدى "فقهاء الأمركة" بأن إذعان الآخرين عنوة- كائناً ما كان شكل الإكراه- أمر محتوم في مواجهة هذه الممانعة أو تلك. فأميركا تعتقد

نفسها وتريدها كلية لا تُضاهى. وبهذه الصفة، لا تتصور ذاتها إلا متفوقة على مجمل المناطق التي يتحرك في داخلها أفراد وأمم، وترى أن من واجبها احتواءها. إنها- على ما يزعم فقهاؤها- هي العالم، ما دامت العناية الإلهية أمرت بذلك، وما دامت تجسد نصاب العالم المقبل وفقاً للخطط الإلهية. ومن المقدر- تبعاً لهذا الزعم- أن تقع على كاهلها مسؤولية إملاء قانونها، القانون الذي شرعته السماء، وفرضته على الأمم والشعوب".

فلسفة القرصان عالي الذكاء

مع دخول أميركا حقبة جورج دبليو بوش أخذت تتبلور الصورة الامبراطورية ذات "الطابع الرسالي التوتاليتاري". لم يعد الأمر بالنسبة للفريق الحاكم مقصوراً على التبشير بدولة عالمية بات كل شأن من شؤون العالم شأناً يخصها، ويتصل اتصالاً عضوياً بأمنها ومصالحها الجيو- استراتيجية.

في نهاية الحرب الباردة، انبرى عدد من الاستراتيجيين إلى الجزم بأنه يوجد اليوم نظام عالمي، وتقوم الولايات المتحدة في هذا النظام بدور لا ينحصر في الممثل الأكبر، بل يمتد إلى دور المدبر. فبعد محو الخصم السوفياتي لم تعد وحدة أوروبا تعود عليهم بأية منفعة، بل العكس، فإذا طاب لهم أن ينظروها بعين الرحمة ويستحسنوا تماسكها، وتالياً قوتها الاقتصادية، فإنهم لا يستطيعون التسامح بأن تصبح قوة عظمى جديدة يتقاسمون معها السلطة العالمية.

بل أكثر من هذا، فقد تجاوزت الثقافة التوتاليتارية الأميركية الجديدة (بمعناها الامبراطوري الممتد فوق السيادات القومية والوطنية) الأخلاق السياسية التقليدية. وهي تصرفت، تنظيراً وتطبيقاً، على النحو

الذي يرى إلى تبرير سياسات التمدد والنفوذ بوصفه أمراً لا طائل منه. هذا ما صرح به هنري كيسينجر حين قال "ما دام جيل ما بعد الحرب الباردة من القادة الوطنيين يشعر بالحرج عند التصريح بمبدأ غير اعتذاري عن مصالح قومية مستنيرة، فإنه سيحقق شللاً تراكمياً وليس ارتقاء أخلاقياً" ومرة أخرى سيقول فرانسيس فوكوياما (منظّر نهاية التاريخ في بداية التسعينات) كلاماً دالاً على هذه النقطة: "إن البلد الذي يجعل من حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في سياسته الخارجية يميل إلى الوعظ الأخلاقي عديم الجدوى في أحسن الأحوال، وإلى استخدام العنف المفرط بحثاً عن أهداف أخلاقية في أسوأ الأحوال.

سوف يؤدي هذا التصدير النظري إلى استيلاد أنساق من أساليب السيطرة لا يكون فيها للقوانين والقيم العالمية المشتركة فعالية تذكر. بل على العكس فإن مثل هذه القيم ستتحول إلى أساليب مجدية للسيطرة. مثلما حدث في جملة من عمليات غزو السيادات الوطنية بذريعة إحلال السلام وحقوق الإنسان وتعميم الديمقراطية.

لقد أعجبت الإيديولوجيا الأميركية منذ البداية بقصة القرصان الشهير مورغان، الذي سيمنحها فلسفة استثنائية للسيطرة على العالم. تقول هذه الفلسفة: إن القرصان العادي هو الذي يُغير على السفن المسافرة، ويقتل ركابها الأبرياء وينهب حمولاتها من الأشياء والنقود. أما القرصان الذكي فإنه لا يُغير إلا على سفن القراصنة الآخرين ينتظرهم قرب مكامنهم عائدين محملين بالغنائم مجهَدين من القتل والقتال ثم ينقض عليهم محققاً **جملة أهداف:**

- أولاً يحصل على كنوز عدة سفن أغار عليها القرصان العادي. لكن القرصان الذكي يحصل عليها جاهزة بضربة واحدة.

– لا يرتكب بالقرصنة جريمة، لأنه نهب الذين سبقوا إلى النهب، وعليه فإن ما قام به لم يكن جريمة وإنما عقاب عادل.

إن القرصان الذكي بهذا الأسلوب يصنع لنفسه مكانة رهيبة ومهابة استثنائية.

معنى ذلك أن الولايات المتحدة لا تشغل نفسها بالسيطرة على بلدان مفردة وإنما تأخذ الأقاليم بالحزمة وتبلع الموائد الامبراطورية بكل ما عليها.

هذه الثقافة السياسية الأمريكية ستجد وقائعها منذ أكثر من مئة سنة، وهي تداوم على هذه السجية إلى الآن. هناك مثل على هذا: ففي العام 1898 ورد في خطاب عضو الكونغرس عن ولاية فرجينيا ألبرت بيفردج قوله: عليكم أن تتذكروا اليوم ما فعله آباؤنا. علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد في الغرب، وأبعد في الجنوب (...) علينا أن نقول لأعداء التوسع الأميركي إن الحرية تليق فقط بالشعوب التي تستطيع حكم نفسها، وأما الشعوب التي لا تستطيع، فإن واجبنا المقدس أمام الله يدعونا لقيادتها إلى النموذج الأميركي في الحياة؛ لأنه نموذج الحق مع الشرف. فنحن لا نستطيع أن نتهرب من مسؤولية وضعتها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة. ولذلك فإن العلَم الأميركي يجب أن يكون رمزاً لكل الجنس البشري.

هذه الداروينية السياسية لم تغب يوماً عن المعتقد الاستراتيجي الأميركي. فقد وجدت لها محلاً في الزوايا السرية لكل إدارة منذ البدايات الأولى للتأسيس عبر عمليات الاستيطان الدموي وحروب الإبادة الجماعية للسكان الأصليين.

كانت بداية الحلم الامبراطوري الأميركي الذي خرج ليقوم بدور "آكل الامبراطوريات" أواخر القرن التاسع عشر- تشتغل على البدء بالأقرب، أي: امبراطوريات إسبانيا والبرتغال- فتلك قوى أصابها الوهن بعدما أفسدها الذهب المنهوب من كنوز قبائل وشعوب أميركا اللاتينية، ومع ذلك فهي لا تزال مصممة على ادعاء العظمة في جنوب ووسط نصف الكرة الغربي وتحسب نفسها سيدة ممتلكات تعتبرها لها، ولها وحدها حق الاكتشاف والفتح.

كانت الإغارة على ممتلكات إسبانيا والبرتغال مهمة سهلة إلى حد كبير، ولعلها فتحت شهية الامبراطورية الجديدة وأكدت لها- مرة أخرى- صحة نظريتها في الإغارة على الامبراطوريات السابقة للحصول على كل شيء- ومرة واحدة- وليس على مراحل أو على آجال، تتغير خلالها الموازين.

ومع بداية القرن العشرين كانت الولايات المتحدة منهمكة تدرس أحوال امبراطوريات أوروبا، سواء منها المتهالكة بطول السنين أو تلك المتماسكة وتصلب عودها وتعطي نفسها عمراً متجددا بكل الوسائل!

كان ذلك شاغل الولايات المتحدة الأميركية- (وهي عارفة أنها تخالف به وصية الجنرال "جورج واشنطن"- كما أنها مدركة وهي تتابع مجرى الحوادث في أوروبا- (بعد توحيد ألمانيا- وحرب السبعين- وسقوط دولة نابليون الثالث- ومشهد كوميونة باريس المؤذن بعصر من الثورات الاجتماعية)- أن القارة القديمة مقبلة على حرب عالمية لإعادة توزيع المستعمرات وشعورها أن القرصنة سانحة لها لكي تخرج إلى أعالي البحار.

وكان التحدي الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة هو كيف يمكن إزاحة تلك الامبراطوريات القديمة والاستيلاء على ممتلكاتها بتطبيق أسلوب الكابتن "مورغان" حتى وإن كانت تجربة الحظوظ في بحار بعيدة ضد امبراطوريات ما زالت متعافية، - يعني أن المهمة هذه المرة أصعب فقد كانت امبراطورية كل من إسبانيا والبرتغال موجودة في حوض المياه الأميركي، كما أن كلتا الامبراطوريتين نزل عليها الغروب فعلاً- وأما في حالة الامبراطوريات الأوروبية فإن عملية الاستيلاء سوف تتم على الشواطئ البعيدة، والشمس هناك بعد الظهر!

من ضمن مقالة له بعنوان "الامبراطورية على الطريقة الأميركية" يُفرد محمد حسنين هيكل قسماً منها يعرض فيه للصيرورة الإجمالية للشكل الأميركي وهو سيختار لهذا الغرض كتاب ستانلي كارنوف "أميركا تتجه إلى العولمة" (America Goes Global). في هذا الكتاب يقوم كارنوف بتحليل آليات الفكر الأميركي في تلك اللحظة الامبراطورية من أواخر القرن التاسع عشر، ويعرض مجموعة من ملاحظات تبين السمات الإجمالية لحركة الدولة الصاعدة باتجاه السيطرة الامبراطورية. **وهذه الملاحظات كما وردت في مقالة هيكل هي التالية:**

- أن الولايات المتحدة نشأت ونمت- بطبائع الجغرافيا والتاريخ- دولة متحركة لا تطيق الوقوف مكانها، وتعتقد أن الوقوف لا يكون إلا استسلاماً لحصار أو تمهيداً لتراجع، أي أن غرائزها ودوافعها تحفزها دائماً لأن تتقدم وتتقدم- تنتشر وتنتشر.
- وحتى تلك اللحظة من الزمن- أواخر القرن التاسع عشر- كان التقدم والتوسع يجري على أساس ملء المساحة من خط الماء

(الأطلسي)- إلى خط الماء (الباسيفيكي)، وقد قبلت الولايات المتحدة ضريبة الحرب الأهلية لهذا السبب وحده- وهو ملء المساحة من الماء إلى الماء بدولة واحدة قوية.

- عملية الوصول من الماء إلى الماء تمت بسلاح النار في معظم الأحيان، وبسلاح الذهب في بعضها، لأن عدداً من الولايات مثل لويزيانا وآلاسكا جرى شراؤها بالذهب (وكان استعمال الذهب في شراء الولايات أكثر عدلاً من استعمال قطع الزجاج الملون- ملء قدح من الخرز- وهو بالضبط ما دفعه مهاجرون هولنديون في صفقة شراء جزيرة "مانهاتن"- قلب نيويورك).

- فور انتهاء الحرب الأهلية فإن الولايات المتحدة مضت تتطلع عبر الماء على الناحيتين إلى آسيا وأوروبا، وتشعر بهدير محركاتها الداخلية توجهها إلى الشواطئ البعيدة، بادعاء "مهمة مقدسة" و"قدر محتوم" يكلفها بملء كل فراغ على الأرض، وتغطية أي غياب للبشر- والأميركيين بخاصة- عن موارد الثروة والغنى.

ثم يورد هيكل حادثة أوردها كارنوف في سياق قراءته تلك الحقبة من القرن التاسع عشر، وهي تكشف مدى استغراق الفكر السياسي الأميركي بأحلام التوسع، وشغفه بالقوة، وبالقدرة الحتمية على تحقيقها. وبدا واضحاً من تضمينات هيكل في تعليقه على حكايات صاحب الكتاب المشار إليه أن الميتافيزيقا السياسية التي سنشهد عليها في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين هي التي تحكم الجذر الفكري والإيديولوجي للسلوك الاستراتيجي الأميركي في تحقيق الامبراطورية مترامية الأطراف. تقول الحكاية:

كان الرئيس "ويليام ماكينلي" الذي بدأت أثناء رئاسته أولى محاولات التوسع والانتشار الامبراطوري الأميركي- شخصية غريبة، (ومن المدهش أنها تحمل وجوه شبه مع الرئيس الأميركي الحالي "جورج بوش"- فقد كان رجل أعمال وسياسياً لا يملك التجربة الناضجة ولا الخلفية الثقافية التي يعتمد عليها في سياسته وقراره، ولهذا كان جل اعتماده على مساعديه وعلى جماعات الضغط من أصحاب المصالح، وقد رُويت عنه- فيما يحكيه "ستانلي كارنوف- في كتابه عن الامبراطورية الأميركية (في آسيا)- نكتة شاعت تقول:

"سؤال- كيف يتشابه عقل الرئيس "ماكينلي" مع سريره"؟

ورد السؤال:

"كلاهما لا بد أن يرتبه له أحد قبل أن يستعمله!".

ثم يورد "ستانلي كارنوف" في كتابه (صفحة 128) مشاهد تبدو- كما يعلق هيكل- وكأنها تجري اليوم (سنة 2003) في البيت الأبيض- وكلاماً يصح أن يقوله الساكن الحالي لهذا البيت الأبيض (الذي تتولى مستشارته للأمن القومي السيدة "كونداليزا رايس" مهمة ترتيب عقله كل يوم قبل أن يستعمله، تاركة ترتيب سريره لغيرها!).

ويكتب "كارنوف":

"كانت المناقشات في أميركا محتدمة حول ما ينبغي عمله مع البلدان التي احتلتها الأساطيل الأميركية في الباسيفيك، وكانت فكرة "الامبراطورية" تجربة مستجدة على الولايات المتحدة، وكان على الرئيس "ماكينلي" أن يفصل في الأمر بقرار".

وفي سبتمبر 1898 استقبل الرئيس وفداً من قساوسة جمعية الكنائس التبشيرية، الذين فوجئوا به بعد أن انتهت جلسته معه يقول لهم:

"عودوا إلى مقاعدكم أيها السادة لأني أريد أن أقص عليكم نبأ وحي سماوي ألهمني (Inspiration of divine guidance).

أريد أن أقول لكم إنني منذ أيام لم أنم الليل بسبب التفكير فيما عسى أن نصنعه بتلك الجزر البعيدة (يقصد الفليبين بالذات)- ولم تكن لدي أدنى فكرة عما يصح عمله، ورُحت أذرع غرفة نومي ذهاباً وجيئة أدعو الله أن يلهمني الصواب، ثم وجدت اليقين يحل في قلبي والضوء يسطع على طريقي.

إن هذه الجزر جاءتنا من السماء، فنحن لم نطلبها ولكنها وصلت إلى أيدينا منة من خالقنا ولا يصح أن نردها، وحتى إذا حاولنا ردها فلن نعرف لمن؟- ولا كيف؟

"توراتية" الثقافة المؤسسة لأميركا

هذا النحو القدري من الاعتقاد السياسي للأميركيين الأوائل، لم يكن حالة عارضة في الثقافة المؤسسة للولايات المتحدة. كانت القدَرية في أساس النشأة. حيث اعتقد المهاجرون إلى الأرض المكتشفة في ما وراء البحار أنهم آتون إلى أرض الوعد الإلهي ليقيموا عليها دولتهم الفاضلة. أما السؤال عن الحجة التي حملت الرئيس ماكينلي على القول إن جزر الفليبين البعيدة هبطت عليه من السماء، فإنما يجد جوابه في عقيدة الاستيطان نفسها. وهي عقيدة توراتية خالصة تفصح عنها مكنونات العهد القديم والتأويلات التي أسقطها عليه فقهاء المستعمرين الجدد.

يبين لي فريدمان في كتابه "حجاج في العالم الجديد" أنه من اليوم الأول لوصول المستعمرين الانكليز إلى العالم الجديد، وهم "يريدون أن ينشئوا في أميركا دولة ثيوقراطية تعيد سيرة اليهود التاريخيين. فالخطباء والوعاظ استمدوا نصوص خطبهم من العهد القديم، أما الآباء فقد استعاروا منه أسماء أولادهم. لم تكن العبرية لغة ثانوية بل كانت عمود ثقافة المثقفين والمتعلمين المتدينين وغير المتدينين. وكان تاريخ اليهود في العهد القديم قراءتهم اليومية، بل لربما كانوا يعرفونه أكثر مما يعرفون تاريخ أي شعب". ينتسب هذا التوصيف إلى المحاولات المعرفية التي دأب عليها عدد من المؤرخين والمفكرين الأميركيين على امتداد العقود المنصرمة.

ليس من شك في أن بعض هذه المحاولات آل إلى الإضاءة على ما يمكن وصفه بالبعد الميتافيزيقي للثقافة المؤسسة لأميركا. وضمن هذا السياق تلقي دراسة الباحث في الشؤون الأميركية د.منير العكش الضوء على المعنى الإسرائيلي للنشوء الأميركي.

إنه يبين أن أميركا ليست إلا الفهم البريطاني التطبيقي لفكرة إسرائيل التاريخية. وأن كل تفصيل من تفاصيل تاريخ الاستعمار البريطاني لشمال أميركا حاول أن يجد جذوره في أدبيات تلك "الإسرائيل" ويتقمص وقائعها وأبطالها وأبعادها الدينية والاجتماعية والسياسية، ويتبنى عقائدها في "الاختيار الإلهي" وعبادة الذات وحتى تملك أرض الآخرين وحياتهم. لقد ظنوا أنفسهم، بل سموا أنفسهم "إسرائيليين" و"عبرانيين" و"يهودا"، وأطلقوا على العالم الجديد اسم "أرض كنعان"، "إسرائيل الجديدة"، واستعاروا كل المبررات الأخلاقية لإبادة الهنود (الكنعانيين) واجتياح بلادهم من مخيلات العبرانيين التاريخية.

ليست "العلاقة بالمعنى" بين إسرائيل وأميركا مجرد تركيب ذهني أخذ المشتغلون بظواهره، وألوانه، وأعراض التشابه في النشأتين. وإنما هي علاقة تأسست على اعتقادات المهاجرين بأنهم بلغوا أرض الميعاد والخلاص. تماماً كالاعتقاد اليهودي بفلسطين. هكذا تذهب الدراسة، إلى أن فكرة أميركا هي "استبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة" عبر الاجتياح المسلح وبمبررات "غير طبيعية" وهذه محور فكرة إسرائيل التاريخية. ذلك أن عملية الإبادة التي تقتضيها مثل هذه الفكرة مقتبسة بالضرورة بشخصيات أبطالها (الإسرائيليون، الشعب المختار، العرق المتفوق) وضحاياها (الكنعانيون، الملعونون، المتوحشون، البرابرة) ومسرحها (أرض كنعان، إسرائيل) ومبرراتها (الحق السماوي أو الحضاري) وأهدافها (الاستيلاء على أرض الآخرين واقتلاعهم جسدياً وثقافياً)- من فكرة إسرائيل التاريخية.

هذا الاعتقاد بأن هناك قدراً خاصاً بأميركا، وأن الأميركيين هم الإسرائيليون الجدد و"الشعب المختار" الجديد يضرب جذوراً عميقة في الذاكرة الأميركية، وما يزال صداه يتردد في اللغة العلمانية الحديثة أو ما صار يعرف بالدين المدني، إنه اعتقاد يتجلى لعينيك في معظم المناسبات الوطنية والدينية وفي كل خطابات التدشين التي يلقيها الرؤساء الأميركيون ومفاده أن "إرادة الله، والقدر، وحتمية التاريخ... الخ" اختارت الأمة الأميركية (الأنكلوسكسونية المتفوقة) وأعطتها دور المخلص (الذي يعني حق تقرير الحياة والموت والسعادة والشقاء لسكان المجاهل).

خرافة "الاختيار"!

تذهب الدراسة إلى بيان الحذر الفلسفي الديني للنشأة الأميركية، لترى أن هناك اعتقاداً راسخاً بخرافة الاختيار الخرافي الإلهي للحضور الأميركي في العالم.

والأمر الأشد إثارة للمفارقة هي أن فكرة "الاختيار الإلهي" طالما كانت محركاً لولبياً في التاريخ الأميركي. بل هي الأساس الميتافيزيقي لمعظم الممارسات العنصرية في التاريخ القديم والحديث. ولشد ما أشعلت النيران في الحماسات والمشاعر والبوارد، وفي القرى والمدن، والجثث في أكثر من أربعين دولة اجتاحتها أو قصفتها الولايات المتحدة، وعززت القناعة بأن لأميركا قدراً أعلى من كل أمم الأرض، وأنه مهما حل بإسرائيل فوق أرض فلسطين فإن إسرائيل الأميركية تبقى القلعة المحصنة لإعادة بنائها ولقيمها ومبادئها وأخلاقها. إن يهود الروح الذين يمثلهم الأنكلوسكسون هم الذين يحملون رسالة "إسرائيل" التي تخلى عنها اليوم يهود اللحم والدم، وهم الذين أعطاهم الله العهد والوعد، وهم الذين ورثوا كل ما أعطاه الله تاريخياً ليهود اللحم والدم (ومعظمهم من ألد أعداء السامية). لقد اختار الله يهود اللحم والدم مؤقتاً، وبشروط أخلفوها، ولكنه اختار الأمة الأميركية (الأنكلوسكسون) مؤبداً، لأنها تستأهل الاختيار، ولأنه وهبها كل ما يلزمها من قوة وثروة لأن تكون "شعب الله" و"فوق كل الشعوب"، إلى الأبد.

وتلاحظ الدراسة أنه منذ الفترة الاستعمارية الأولى كان أطفال القديسين يتعلمون أن مسيرة التاريخ التي ترعاها يد الله البريطاني ونعمته أعطتهم دوراً خلاصياً. وكانت هذه الافتراضات تقترن بإيمان قيامي مزدوج الهدف: تجميع يهود العالم في فلسطين للتعجيل بمجيء

المسيح، وتدمير قوى الشيطان التي كانت تتمثل يومئذ بالعثمانيين والكاثوليك والهنود الكنعانيين، وبالطبع فقد وجد بعض السياسيين الانكليز في استعمار العالم الجديد فرصة لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في وطنهم. وبذلك تأكد لهم أن خروجهم من جزيرتهم يضاهي الخروج الأسطوري للعبرانيين من أرض مصر، ولم يساورهم الشك في أخلاقية استعمارهم وحقهم في إبادة الهنود ومقارنة ذلك كله باجتياح العبرانيين لأرض كنعان وتأييد السماء لإبادة أهلها.

بالإضافة إلى ذلك فإن أدب المستعمرين الأوائل كله يؤكد هذه القدرية التاريخية التي نالت ذروة إبداعها في سيرة وموعظة جون ونثروب، أول حاكم لمستعمرة ماساشوستس. أما السيرة فوضع لها مؤلفها كوتون ماذر عنوان: "نحميا الأميركي" تأسياً بنحميا الأسطوري الذي قاد الإسرائيليين في "عودتهم" من سبي بابل إلى أرضهم الموعودة، ونظم الكثير من موجات الهجرة من بابل إلى يهودا، وأشرف على انتشال أورشليم من أنقاضها وأعاد بناءها مدينة على جبل. وكانت الأجيال اللاحقة قد صنفت هذا الحاكم مع يعقوب وموسى وداود، غير أن اختيار نحميا، بطل إحياء إسرائيل، هو الذي طغى في النهاية. والواقع أن كل سيرة نحميا الأميركي هي مثال على إصرار المستعمرين الانكليز- إنسان عين الله كما يصفهم ماذر- على التماهي بين تجربتهم في العالم الجديد وما يرويه العهد القديم عن تجربة العبرانيين في العالم القديم، أو بتعبير صموئيل فيشر في "شهادة الحقيقة": "لتكن إسرائيل... المرآة التي نرى وجوهنا فيها". وأما الموعظة فهي التي ألقاها ونثروب في الحجاج على متن السفينة الأسطورية أربيلا، وأكد فيها على العهد الجديد بين الإسرائيليين الجدد وبين يهوه، وعلى الرسالة التي يحملونها إلى مجاهل أرض كنعان الجديدة: "إننا سنجد رب إسرائيل بيننا عندما سيتمكن العشرة منا من منازلة ألف من أعدائنا، وعندما

سيعطينا مجده وأبهته، وعندما يتوجب علينا أن نجعل "نيو إنغلاند" مدينة على جبل (وهذا التعبير رمز لأورشليم (ولصهيون أيضاً)، ولا يزال يستخدم إلى الآن للدلالة على المعنى الإسرائيلي لأميركا). وقد درج آخر أربعة رؤساء على استخدام هذا الرمز في مناسبات مختلفة وهم ريغان وبوش الأب وكلينتون وبوش الابن".

ولم يكن الآباء المؤسسون للدولة الأميركية مثل جفرسون، وآدامس، وفرانكلين، وباين- أصحاب الاتجاه العقلاني والمذهب الطبيعي- بأقل حماسة للمعنى الإسرائيلي للأمة الأميركية من الحجاج والقديسين وصموئيل لانغدون. ومعروف أن فرانكلين وجفرسون كليهما أصر على صورة "الخروج الإسرائيلي: من مصر إلى كنعان كمثل أعلى للنضال الأميركي من أجل الحرية.

هذه الأخلاق التي ضربت جذورها في عقدة الاختيار وكراهية الكنعانيين، ورافقت بناء أميركا لحظة لحظة وجبهة بعد جبهة، هي التي جعلت "الأميركيين يعتقدون اليوم، كما كان أجدادهم المستعمرون الأوائل يعتقدون قبلهم، بأن لهم الحق المطلق في أن يقتحموا أي غرب" في أي مكان من الأرض. إن ميتافيزياء "اقتحام الغرب" التي نسفت نظام البوصلة وأعدت العصر الذهبي لنظرية البريطاني مالتوس جعلت الغرب الأميركي في كل الجهات وفي كل الأرحام. إنه "الغرب" اللانهائي، اللامكان، وإنه كل مكان. لكن الأهم من هذا إن هؤلاء "الآباء" لم يكتفوا بحمل العقيدة التوراتية على محمل التبشير وحسب. ذلك على أهمية هذا الجانب في توفير المناخ السايكوسوسيولوجي والروحي للمهاجرين. فلقد انبرت النخب المؤسسة إلى بث الروح التوراتية في الدستور الأميركي. واللافت للاهتمام هنا أن وضع الدستور قد شجع

على تأصير (توثيق وتثبيت) المعنى الإسرائيلي لأميركا كما كتب رئيس جامعة هارفرد صموئيل لانغدون Samuel Langdon في رائعته "جمهورية الإسرائيليين": نبراس للولايات المتحدة. هذه "الرائعة" التي هي في الأصل خطبة ألقاها في المحكمة العليا- سوف لن يجد قارئها لحظة شك في أنه يقرأ مقاطع من سفر الخروج أو التثنية. بل إن لانغدون فعلاً يفتتح كلامه عن ولادة الدستور بهذا المقطع من سفر التثنية: "لقد علمتكم فرائض وأحكاماً كما أمرني الرب الإلهي لكي تعملوا بها في الأرض التي أنتم داخلون إليها لتتملكوها. فاحفظوا واعملوا، فتلك هي حكمتكم وفطنتكم في عيون الشعوب الذين سيسمعون عن هذه الفرائض ويقولون: ما أعظم هذا الشعب وما أحكمه وأفطنه!...".

الواقع- كما يلاحظ صاحب كتاب "أميركا والإبادات الجماعية" إن كل هذه الرائعة إنما هي شرح وتعليق وقياسات تمثيلية بين شريعة موسى والدستور الأميركي، وبين الإسرائيليين والأمة الإسرائيلية. فالدستور مناسبة للتأكيد على وجه الشبه بين ما نزل على موسى من "ألواح" وبين ما نزل على قلب واضعي الدستور. وهي مناسبة للتذكير بأن إسرائيل القديمة والجديدة أمة مختارة، باركها الله قديماً بشريعة ليس لها مثيل، وجعلها "فوق كل الشعوب" نبراساً للعالم عبر كل العصور، ثم أكرمها حديثاً بدستور ليس له مثيل وجعلها "فوق كل الشعوب" مثالاً يُحتذى عبر كل العصور. فإذا تعلم الناس منهم (طريقتهم في الحضارة) رفعوا من شأنهم وإذا استكبروا وأبوا جروا على أنفسهم الدمار والخراب (والأضرار الهامشية) (...)

سوف يمضي لانغدون في المقايسة إلى الحد الذي يرى فيه أن تأسيس مجلس الشيوخ ليس إلا استمراراً لما فعله موسى عندما اشتكى

إلى يهوه أنه لا يطيق الحكم وحيداً، فأمره باختيار سبعين رجلاً من الحكماء والرتباء. ثم لم يجد لانغدون حرجاً من القول بأن حكومة موسى كانت "جمهورية" وقائمة على المبادئ الجمهورية، وأن قبائل إسرائيل كانت تحكمها حكومات لامركزية لا تختلف عن الحكومة المحلية للولايات المتحدة.

الفيزياء الأميركية المقدسة

وفقاً للإيديولوجيا المؤسسة للسلوك الأميركي، سوف لن يكون أمراً مفارقاً، أن يُرى إلى إسرائيل اليوم، كفيزياء أميركية مقدسة. ولئن كان المعنى الإسرائيلي لأميركا داخلاً في التاريخ السياسي الممتد منذ المهاجرين الأوائل قبل أكثر من ثلاثة قرون، فهو يرقى إلى مراتبه القصوى لدى المحافظين الجدد في مستهل القرن الحادي والعشرين.

سوف يعلن أميركيون كثر، ومن بينهم المحرر السابق في صحيفة "وول ستريت جورنال "ماكس بوت" أن العلاقة الحميمة مع إسرائيل تبقى العقيدة الأساسية للمحافظين الجدد، معتبراً أن استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس جورج دبليو بوش تبدو وكأنها جاءت مباشرة من صفحات الـCommentary توراة المحافظين الجدد.

لكن ستانلي هوفمان الأستاذ في جامعة هارفرد والكاتب في "نيوريبابليك" يمضي إلى الكلام عن أربعة مراكز قوة كلها تدعو إلى الحرب واستعمال القوة ضد من لا يوافق العقيدة السياسية والأمنية للولايات المتحدة. ويشير إلى أن هؤلاء وخصوصاً أولئك الذين يتحلقون حول الرئيس وأبرزهم ريتشارد بيرل وبول وولفيتز وكونداليزا رايس ورونالد رامسفيلد وديك تشيني وسواهم ينظرون إلى السياسة الخارجية

عبر عدسة مهيمنة واحدة: هل الأمر مناسب لإسرائيل أم لا؟ ومنذ نشأة إسرائيل في العام 1948 لم يكن لأصحاب هذا التفكير أن يشكلوا غالبية طاغية في الخارجية، ولكنهم اليوم في أفضل الأوضاع في البنتاغون عبر أشخاص مثل وولفتيز وبيرل ودوغلاس فايث.

من هم هؤلاء "المحافظون الجدد" الذين بلغوا السلطة العليا في الولايات المتحدة ليبدؤوا بإنجاز تلك المطابقة النادرة والاستثنائية بين أميركا وإسرائيل بوصفها معنى واحداً وجوهراً واحداً؟

يبين الكاتب الأميركي باتريك بوكانان أن الجيل الأول منهم ضم الليبراليين السابقين، بالإضافة إلى الاشتراكيين والتروتسكين، وكذلك المجموعات الآتية من ثورة ماكغوفرن عبر نهاية مرحلة المحافظين، وانتقلت بعد مسار طويل إلى السلطة مع مجيء رونالد ريغان إلى البيت الأبيض في العام 1980.

وفي هذا الموضوع سبق لكيفن فيلبس أن عُرّف بـ:"المحافظ الجديد" آنذاك وبأنه "محرر في مجلة أكثر مما هو عامل بناء". أما اليوم فيمكن التعريف به بأنه من الأعضاء المقيمين في مؤسسات السياسة العامة مثل "مؤسسة المشاريع الأميركية" (AE) أو إحدى توابعها مثل "مركز سياسة الأمن"، أو "المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي" (JINSA). إنه باختصار من الأشخاص الذين يعملون عن كثب مع مجموعات وضع الأفكار والخطط.

لم يأت أحد، تقريباً، من هؤلاء من عالم الأعمال أو القوات المسلحة، وبعضهم القليل من أعضاء حملة "غولدوتر". وهم يستشهدون عادة بأبطال من أمثال ودرو ولسون وهاري ترومن ومارتن لوثر كينغ، فضلاً عن الشيوخ الديمقراطيين مثل هنري سكوب جاكسون وبات

موينيهان وغيرهما. وهم جميعاً من أنصار سياسة التدخل في شؤون الدول الأخرى، وينظرون إلى عامل دعم إسرائيل على أنه عنصر بالغ الأهمية. ومن نجومهم في هذا المجال جان كيكباتريك، بيل بينيت، مايكل نوفاك وجايمس. ك. ولسون.

أما منشورات المحافظين الجدد فتشمل الـ"ويكلي ستاندرد"، والآنف ذكرها "كومنتاري"، والـ"نيويورك ريبابليك"، و"ناشونال ريفيو"، وكذلك صفحة المحرر في "وول ستريت جورنال". وهي على قلة عددها تبقى واسعة النفوذ عبر سيطرتها على مؤسسات المحافظين ومجلاتهم. فضلاً عن قوة الارتباط بالنقابات الصحافية ومراكز القوى.

المهم في الأمر لدى هؤلاء هو أنهم يجاهرون بفلسفتهم التوراتية وبضرورة صون "المقدس الإسرائيلي" أياً تكن تبعات التمرين على هذه الفلسفة. ولسوف يمضي عدد من رموز التيار الجديد والمحافظين إلى وضع إسرائيل في مقام يتجاوز كونها "فيزياء سياسية أمنية ينبغي صون حياضها المقدس. بل إن بعض رؤى هذه الرموز يبلغ درجة لافتة في شغفه بالكينونة الإسرائيلية إلى حد جعل الحروب مفتوحة وممتدة على العالمين العربي والإسلامي، وخصوصاً على البلاد المحيطة بها. ولو شئنا أن نعطي توصيفاً لهذا الشغف لقلنا إن أصحاب هذه الرؤية المؤثرة والحاسمة في السياسات الأميركية العليا، أرادوا لإسرائيل أن تؤلف نقطة جيو-استراتيجية شديدة الحساسية في الدائرة الكبرى للأمن القومي الأميركي. وثمة من الأمثلة الدالة على هذه الرؤية الكثير. ومن الشواهد المتأخرة أنه في العاشر من تموز (يوليو) 2002 بادر ريتشارد بيرل الذي استقال من منصبه المهم في وزارة الدفاع خلال الحرب على العراق، إلى دعوة أحد دعاة المعنى الإسرائيلي لأميركا المدعو لوران مورافيك لإلقاء

محاضرة أمام "مجلس سياسة الدفاع" أثارت يومها روع هنري كيسينجر (تصوروا!).. حين عمد المحاضر إلى نعت السعودية بأنها جوهر الشك والمحرك الأول له، وأكثر الأعداء خطراً..

واعتبر مورافيك أن "على واشنطن توجيه إنذار للسعودية بموجب "محاكمة الضالعين في الإرهاب أو عزلهم، بمن فيهم رجال المخابرات السعوديين"، مع إنهاء كل الحملات ضد إسرائيل، وإلا فإننا سنغزو بلادكم ونصادر حقول نفطكم ونحتل مكة."...

وفي ختام محاضرته قدم مورافيك تصوره لـ"الاستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط". وجاءت حصيلته مطالعته العصماء بهذه المعادلة: العراق محور تكتيكي، والسعودية محور استراتيجي، ومصر هي الجائزة. ولكن التسريبات عن هذا التقرير لم تشر إلى أن أياً من الحاضرين طرح السؤال عن ردة فعل المسلمين إذا دخلت الجيوش الأميركية إلى الأراضي المقدسة.

ما يريده هؤلاء المحافظون الجدد- على ما يلاحظ باتريك بوكانان في كثير من المرارة- هو تجنيد الدم الأميركي لجعل العالم أكثر أماناً بالنسبة لإسرائيل. إنهم يريدون فرض سلام السيف على المسلمين، وأن يموت الجنود الأميركيون أثناء ذلك إذا لزم الأمر.

محرر الـ"واشنطن تايمز" أرنولد بوركغريف وصف ذلك بأنه "قانون بوش- شارون.. حيث ليكوديو واشنطن يتولون سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ أن أقسم بوش يمين الولاء في الرئاسة الأميركية".

المحافظون الجدد يريدون امبراطورية أميركية، والشارونيون يريدون السيطرة على الشرق الأوسط، والمشروعان يتلاقيان بدقة. وعلى الرغم من إصرار المحافظين الجدد على أن الـ11 من أيلول أطلق شرارة الحرب على العراق وأنصار الإسلام فإن جذور هذه الحرب وخططها تعود إلى ما قبل ذلك بكثير.

استراتيجية لحماية المملكة!

في العام 1996 سيخطو التيار المتصهين في الفكر السياسي الأميركي خطوة استثنائية فقد أعدت مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة الأميركية تقريراً بعنوان: "إستراتيجيا جديدة لإسرائيل في العام 2000" وتنبثق الأفكار الأساسية للتقرير من نقاش شارك فيه صانعو رأي بارزون بمن فيهم ريتشارد بيرل وجايمس كولبرت وتشارلز فيربانكس ودوغلاس فايث وروبرت لوينبرغ ودايفيد زرمسر وغيرهم. المهم أن المهندس الأساسي للتقرير هو ريتشارد بيرل، مساعد السيناتور سكوب جونسون في ذلك الوقت، علماً أن هذا الأخير كان في العام 1970 خضع لاستجواب حول تسريب أشرطة تحمل معلومات سرية إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن. وفي العام 1974 كتب ستيفن د.اسحق في "السياسات اليهودية والأميركية" أن بيرل وموريس زميتاي يقودان جيشاً صغيراً من أنصار السامية في كابيتول هيل، ومهمتهم توظيف القوى اليهودية وتوجيهها لتحقيق المصالح اليهودية". وفي العام 1983 قالت الـ"نيويورك تايمز" إن بيرل نال مبلغاً كبيراً من مصنع سلاح إسرائيلي.

وتحت عنوان "انطلاقة نظيفة: استراتيجية جديدة لتأمين المملكة" قُدم التقرير المشار إليه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك

بنيامين نتنياهو. وفيما يحث هؤلاء "نتنياهو" على دفن اتفاقيات أوسلو التي كان أنجزها زعيم "العمل" الراحل اسحق رابين، وذلك بهدف اعتماد استراتيجية جديدة أكثر شراسة: "تستطيع إسرائيل تشكيل محيطها الاستراتيجي، بالتعاون مع تركيا والأردن، وذلك عبر إضعاف سوريا واحتوائها، أو حتى دحرها. ويمكن تركيز الجهد على إطاحة صدام حسين في العراق. وهو هدف استراتيجي بالنسبة لإسرائيل- وذلك من أجل إحباط الطموح السوري في المنطقة. ومؤخراً تحدى الأردن الطموح السوري عبر طرحه عودة العرش الهاشمي إلى العراق".

في استراتيجية بيرل ورفاقه تبقى سوريا هي العدو بالنسبة لإسرائيل، ولكن طريق دمشق تمر في بغداد. وإذا كانت الخطة تشجع إسرائيل على اعتماد "مبدأ الاستباق"، فإن المبدأ عينه بات الآن مفروضاً على الولايات المتحدة بواسطة المجموعة عينها. وفي العام 1997 قال بيرل في ورقة وضعها تحت عنوان "استراتيجية من أجل إسرائيل" إن على تل أبيب إعادة احتلال "المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.. حتى لو جاء الثمن بالدم مرتفعاً".

من جانبه وضع ورمسر خطط حرب مشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة "لتوجيه ضربة حاسمة إلى مراكز الأصولية في الشرق الأوسط. ويجب على إسرائيل والولايات المتحدة التوسع في الضربة بما يتجاوز مجرد نزع السلاح إلى القضاء الكلي على مراكز الأصولية في أنظمة دمشق وبغداد وطرابلس وطهران وغزة. وسيكون من شأن ذلك تكوين قناعة شاملة بأن محاربة الولايات المتحدة أو إسرائيل هو انتحار". وهو دعا البلدين إلى الانتباه للأزمات معتبراً أنها "قد تكون فرصاً". وقد نشر ورمسر خططه المذكورة في أول كانون الثاني من العام 2001، أي قبل تسعة أشهر من الـ11 من أيلول.

وكان للكاتب مايكل ليند أن يتحدث عن عصبة بيرل، فايث ورمسر بقوله: "إن اليمين الصهيوني الذي ينتمي إليه بيرل وفايث وعلى الرغم من قلته العددية، فإنه يتمتع بنفوذ كبير في دوائر صنع القرار مع الجمهوريين. إنها ظاهرة تعود إلى السبعينات والثمانينات حين عمد عدد من المفكرين اليهود الديمقراطيين إلى الالتحاق بتحالف ريغان. وإذا كان العديد من هؤلاء الصقور يتحدثون علناً عن حملات صليبية من أجل الديمقراطية، فإن الهم الأساسي لدى عدد من المحافظين الجدد هو السلطة وسمعة إسرائيل".

وعلى الرغم من غلبة هذا التيار وسيادته على مركز القرار في الولايات المتحدة، فثمة من الخبراء الأميركيين من يطلق صرخته من سوء العاقبة المنتظرة بسبب من العمى الإيديولوجي الذي يسيطر على السياسات الأميركية في الشرق الأوسط والعالم. دعونا نقرأ أخيراً ما ختم به باتريك بوكانان مقالته المستفيضة حول الوقائع الدراماتيكية التي جعلت الإدارة الأميركية في عهد بوش الابن تؤول من آخرها إلى الزاوية اليهودية الحادة: إن الرئيس بوش تحت الإنذار: فإذا مارس الضغط على إسرائيل لمبادلة الأرض بالسلام، وهي معادلة أوسلو التي وضعها أبوه واسحق رابين، فسوف يتهم بمعاداة السامية، كما كانت حال أبيه، كما باتباع أسلوب ميونيخ، وذلك من قِبَل الإسرائيليين ومعهم المحافظون الجدد الموجودون داخل خيمته".

وإذا لم يتخل بوش عن شارون فلن يكون هناك سلام. ومن دون سلام في الشرق الأوسط لن نحصل على أمننا أبداً لأن الإرهاب لن ينتهي. يضيف: "إن أي دبلوماسي أو صحافي يزور الشرق الأوسط سوف يربط فشل أميركا في تطبيق السياسة المعتدلة بفشلها في لجم شارون، وفشلنا

في إدانة استخدام إسرائيل العنف المفرط، وتآمرنا الخلقي مع إسرائيل في سلب أراضي الفلسطينيين وحرمانهم حقهم في تقرير المصير، الأمر الذي سيكون من شأنه تعزيز العداء للأميركيين في العالم الإسلامي الذي ينمو فيه الإرهاب والإرهابيون.

دعونا نستنتج ونستخلص يقول بوكانان: الإسرائيليون أصدقاء أميركا ولهم الحق في السلام والحدود الآمنة، وعلينا مساعدتهم في تحقيق ذلك. نحن كأمة لدينا التزام خلقي دعمه أكثر من ستة رؤساء ويدعمه الأميركيون، وهو عدم ترك هذا الشعب، الذي طالما عانى الكثير، يتعرض لرؤية بلاده تدمر، وسوف نفي بالتزامنا.

لكن المصالح الإسرائيلية والأميركية- حسب رؤية بوكانان النقدية- ليست شيئاً واحداً، فقد خدعت إسرائيل أميركا مرات عديدة على امتداد نصف قرن. أبرزها ما قام به عملاء الموساد في الخمسينات حين فجروا منشآت أميركية لجعل الأمر يبدو من فعل المصريين ومنها في مرحلة متأخرة عندما كلف جوناثان بولارد بسرقة أسرارها النووية.

ثم يخلص بوكانان إلى القول أنه على الرغم من أننا كررنا مراراً أننا نقدر الكثير مما حققه هذا الرئيس فإنه لن يستحق إعادة انتخابه إذا لم يتخلص من عبء المحافظين الجدد وبرنامجهم المتضمن لحروب لا تنتهي على العالم الإسلامي، وهو الأمر الذي لا يخدم إلا مصالح دولة هي غير الدولة التي كان انتُخب للحفاظ على مصالحها.

لم يكن ابتعاث "العصب الإسرائيلي" لأميركا في زمن المحافظين الجدد، إلا لتأكيد الميتافيزيقا التاريخية التي رست عليها المقولة الأميركية. وهذا "العصب" الذي يمنح لأميركا معناها

الإسرائيلي، مربوط بحبل وثيق إلى سلسلة غير متناهية من المفاهيم التي تؤول على الإجمال إلى إعادة إنتاج عقيدة الفرادة، أو ما يرسخ خرافة النوع الأميركي النادر. لقد ذهب المسؤول السابق في البنتاغون مايكل ليدين إلى تسويغ مذهب القوة اللامتناهية، حتى ولو أدى الأمر بالولايات المتحدة إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد صغير تضرب به عرض الحائط، وتدمره، وذلك لغاية وحيدة وحسب وهي أن تظهر للجميع أنها جادة في أقوالها.

وينطلق ليدين من نظرية أن "الاستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأميركي" ليحدد بالتالي "المهمة التاريخية" الحقيقية لأميركا فيقول: "التدمير الخلاق هو اسمنا الثاني (Name Middle) في الداخل كما في الخارج. فنحن نمزق يومياً الأنماط القديمة في الأعمال والعلوم، كما في الآداب والعمارة والسينما والسياسة والقانون. لقد كره أعداؤنا دائماً هذه الطاقة المتدفقة والخلاقة التي طالما هددت تقاليدهم (مهما كانت) وأشعرتهم بالخجل لعدم قدرتهم على التقدم.. علينا تدميرهم كي نسير قدماً بمهمتنا التاريخية".

إنها إذاً، إيديولوجيا الحرب من أجل الحرب، ما دامت الهيمنة وشغف السيطرة يحكمان الميتافيزيقا السياسية لأميركا مع بداية السنوات الأول للقرن الحادي والعشرين، ومن المنطقي أن القول أنه إذا كان الكمال الأميركي بالهيمنة المطلقة على العالم فذلك ما لا فرصة موفورة لتحقيقه في عالم دخل في سيرورة غير متناهية من عدم الاستقرار فإن منطق الهيمنة يفترض إثارة المزيد من أهلة (جمع هلال) الأزمات ليتسنى لإيديولوجيا القوة المفرطة أن تواصل ديناميتها بلا وازع. وإذا كان الاستقرار مهمة لا تستحق عناء الأميركيين كما يقرر "ليدين"

فإن حاصل هذا السلوك هو المضي بعيداً في صناعة الحروب والأزمات. وهو أمر يفترض عناء ومشقة من نوع آخر لدى صناع القرار في الولايات المتحدة. أي الاهتمام ليس بالسؤال عما إذا كان يجب إحداث اهتزازات في الاستقرار الذي يسود الجيوبوليتيكا المقصودة بالهيمنة، وإنما بالسؤال عن الكيفية التي ينبغي اعتمادها لنزع الاستقرار وإشاعة الفوضى.. أما سؤالنا، الذي يدنو من كونه سؤالاً فلسفياً، هو ذاك الذي وجده الفيلسوف الانكليزي توماس هوبز حين رأى إلى الدولة بأنها حيوان أسطوري مقدس، وبأن "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان".

هل يكون إنسان القرن الحادي والعشرين "إنساناً هوبزياً، أي مغلولاً بـ"ذئبية" سياسية وأمنية وثقافية واقتصادية لا حدود لضراوتها؟

ذلكم هو السؤال الكبير الذي ولد كجبل في مستهل القرن الجاري. والقلق الذي يساورنا نحن الآن في شبه القارة العربية الإسلامية هو نفسه الذي يمسك بالنفس الأوروبية المتعبة والغاضبة.

في نهاية كتابه "أميركا التوتاليتارية" يستعيد الكاتب الفرنسي ميشال بوغنون- موران (18) صوت الفيلسوف جان- ماري بنوا الذي طالب أمم أوروبا منذ الستينات بـ"ألا ننام وألا نتقبل الانخفاض إلى حالة مستهلكين شبعانين، ومنتجين مستغلين ومبهورين في آن. كان "بنوا" يوصي بالمقاومة وبألا نعود مخدوعين بواقع العالم. وكان يتساءل: "بأي حق سنعتبر أنفسنا أننا مقدورون، بقدر محتوم، لكي نتقاسم إيديولوجيا الطريق الأميركية في الحياة، وباسم أي أمر من القدر سنرى فيهم مستقبل مجتمعنا؟

المقصود مما قال بنوا، هو ألا ننسى أبداً أن أية شريحة من البشر لا تملك صيغاً يمكن تطبيقها على الكل، وأن بشرية مذابة في

نمط معيشي وحيد هي بشرية لا يمكن تصورها، لأنها ستكون بشرية عظيمة"...

لكن بوغنون سيدعو- ومعه الكثيرون من نخب الغرب الغاضبة والمحتجة على أحوالها- أميركا وأوروبا والبشرية أجمعين إلى رفض تحجير العالم...

بقي اليقين في التساؤل عما إذا كانت دعوة كهذه، تفترض بادئ بدء أن تستيقظ الإيديولوجيا الجديدة من جنونها المفرط..

سواء اعتمدنا تعريف المفكر الصيني القديم صن تزو للاستراتيجيا بأنها "فن إخضاع الخصم" مع مراعاة أن الهدف الأمثل ليس أن تحارب عدوك لتقهره وإنما هو أن تحطم مقاومته بلا قتال، أو اعتمدنا تعريف كلاوتزفيتز بأنها "فن فرض الإرادة" على الخصم بحيث تفرض نفسك وأولوية مصالحك على تفكيره وعلى أسلوب حياته ووجوده لتستفيد من ثرواته ومهاراته وجهوده، أو تعريف البروفسور جان بول شارتاي مدير مركز دراسات الاستراتيجيات في جامعة السوربون الفرنسية بأنها الوظيفة التي تتحكم بحدة النفي أو التحالف أو الاتحاد الذي نريد ممارسته مع عدو أو خصم أو حليف، فإن نجاح الاستراتيجيا يرتبط بمدى حرصها على تجنب التقوقع في نماذج مسبقة الصنع. فعلى الرغم من أن جوهر الاستراتيجيا يظل ثابتاً، وهو أن إرادة البقاء تظل ثابتة، فإن تغير ظروف المكان والزمان والإنسان والتقانة يفرض تغييرات في مظاهر الاستراتيجيا وأساليبها. لكن سلامة هذا التغيير وجدواه وفعاليته مرتبطة بتلاؤمه أساساً مع ما اصطلح على تسميته اتجاه التاريخ.

تحدث البروفيسور جون إيكنبري، أستاذ الجغرافيا السياسية والعدالة العالمية في جامعة جورج تاون الأمريكية في مقالة عنوانها "الطموح الإمبريالي الأمريكي" عن انقلاب في العلاقات الدولية أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية استناداً إلى قوتها العسكرية الفائقة وتقدمها التكنولوجي وقدراتها الاقتصادية الهائلة، بحيث راحت تملي شروطها ورغباتها ونزواتها على باقي أمم العالم متصرفة كسيدة الكون. وتهدف الاستراتيجيا العليا الحالية للولايات المتحدة إلى إعادة صياغة النظام العالمي الراهن أحادي القطبية بحيث يتكرس حق الولايات المتحدة في شن حروب استباقية أو وقائية، دون اكتراث بالقانون الدولي والقواعد والمعايير السائدة للعلاقات الدولية في العالم، وتتكرس سيادة مطلقة للولايات المتحدة في مقابل تقليص وتقييد سيادة كافة دول العالم الأخرى، ويجري تمرير هذا تحت غطاء صخب وضجيج الحديث عن الحرب ضد الإرهاب وغزو العراق. توقع جون إيكنبري أن تؤدي هذه السياسة الأمريكية إلى عالم أكثر انقساماً وعداءً وفوضى.

لقد شدد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في التقرير الذي قدمه يوم 2002/9/20 إلى الكونجرس، والذي اعتبر إعلاناً استراتيجياً خطيراً عن تدشين الإمبراطورية الأمريكية العالمية، على أن الأوضاع الراهنة ملائمة تماماً للولايات المتحدة من أجل استخدام قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لفرض خياراتها وإرادتها على العالم في ظل ضعف الآخرين وعجز أية دولة أو مجموعة دول في الوقت الحاضر عن مجابهة القوة العظمى الأمريكية وقد شرح الرئيس بوش في الوثيقة الطويلة التي جعل عنوانها "استراتيجية الولايات المتحدة للأمن

القومي" عناصر التفوق العالمي الراهن المطلق للولايات المتحدة، إذ تتمتع بقوة عسكرية طاغية غير مسبوقة ونفوذ اقتصادي وسياسي عظيم، ليؤكد أن الولايات المتحدة "لن تسمح لأية دولة مهما كانت بتحدي هذا الوضع، وستظل قواتنا المسلحة تتمتع بقدرة كافية لتثبط أي جهد لخصومنا يسعى إلى بناء قوة عسكرية طامحة لموازاة القوة العسكرية للولايات المتحدة أو التفوق عليها" كما تحدثت الوثيقة عن الحرب ضد الإرهابيين "التي تختلف عن أية حرب أخرى في تاريخنا" متعهداً بشدة "إننا سندمر المنظمات الإرهابية.. ويجب أن لا نسمح للإرهابيين بإقامة قواعد لهم في بلدان جديدة".

أما عن التعامل مع القانون الدولي ومؤسساته ومسألة سيادة الدول فقد قالت الوثيقة: "لن نتردد في التحرك بشكل منفرد لو تطلب الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن أنفسنا من خلال توجيه ضربات وقائية.. إن أمريكا ستتحرك في مواجهة تلك التهديدات المتنامية قبل أن تتحقق.". مزج الرئيس بوش في الاستراتيجيا الأمنية الجديدة للولايات المتحدة بين ما أسماه دولاً مارقة صنفها في معسكر شر، وإرهاب دولي لم تستطع الولايات المتحدة إقناع العالم بتعريف محدد له، وإنما رضخت للقوى الصهيونية التي جعلت كل من يرفض احتلالها ونفوذها وهيمنتها وبطشها إرهابياً، ولو كان ضحية واضحة للاغتصاب والإرهاب والاحتلال الصهيوني، الأمر الذي انسحب على كل شعب يقاوم الاحتلال الأجنبي أو قمع وهيمنة جهة خارجية في أي مكان من العالم، بحيث تعد بوش بمحاربته ومحاربة الدول والأفراد والمؤسسات والجماعات التي تمول ما اعتبره إرهاباً أو توفر له ملجأ أو معبراً أو منبراً. لم يكن اصطلاح الدول المارقة أو الخارجة عن القانون جديداً، فقد

تحدثت دراسة استراتيجية أمريكية أعدت سنة 1995 عن "انتقال سياسة الردع الأمريكية إلى الدول المارقة ممثلة بالعراق وليبيا وكوبا وكوريا الشمالية"، وعن ضرورة أن تستغل الولايات المتحدة ترسانتها النووية لإظهار أنها الدولة المنتقمة باعتبارها إحدى الضرورات الأساسية للردع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة Essentials of Post Cold War Deterrence، وقد شرح نعوم تشومسكي في كتاب له عن هذا الموضوع كيف أن الولايات المتحدة لا تكترث بالأمم المتحدة والقانون الدولي، وتتنصل من التزاماتها الدولية ومن العديد من المعاهدات الدولية التي سبق أن وقعتها، بما يجعلها "الدولة المارقة الأولى في العالم" تستخدم ذرائع متعددة لوصم الدول التي تخالفها الرأي أو الموقف بالمارقة.

كما أن التهديد باستخدام القوة الطاغية لفرض إرادة ومصالح الولايات المتحدة ليس جديداً أيضاً، كما قال المؤرخ العسكري البريطاني البارز مايكل هوارد Michael Howard في كتابه الجديد "اختراع السلام "The invention of Peace" إذ أكد أن "العنف أمريكي بقدر ما هي فطيرة التفاح حلوى أمريكية"، وهذا العنف الأمريكي يتفوق في تأصله وجذريته على مستوى ولع المجتمعات البشرية الفطري بالحرب والقتال، وعلى ما كرسته الحروب في التاريخ الأوربي التي جعلت من إدامة السلام أو إطالة أمد فتراته الخاطفة مجرد وهم وسراب، والتي أكدت أن "الطريق إلى الحرب سهلة، ولكن الطريق إلى السلام شاقة وعسيرة جداً".

حذر ماكس بوت Max Boot لدى تناوله الدور "الإمبراطوري" للولايات المتحدة في كتابه الجديد "حروب السلام المتوحشة The Savage Wars of Peace: Small Wars and the Rise of

American Power" الذي استعرض فيه حروب الولايات المتحدة وغزواتها العسكرية وإقامتها القواعد الخارجية لقواتها خلال مائتي سنة، بدءاً من الإنزال الذي قامت به البحرية الأمريكية سنة 1805 على شاطئ طرابلس، عاصمة ليبيا، مقرراً أن الولايات المتحدة تصرفت باستمرار خلال القرنين الماضيين كدولة إمبريالية، حتى لو لم تشأ هذا، ومشدداً على ضرورة أن يفكر الأمريكيون دائماً بعقلية شرسة ودموية، حيث "إذا ما كانت الولايات المتحدة غير قادرة على تبني موقف شبيه بموقف بريطانيا المتسم بالشراسة والدموية عندما كانت إمبراطورية فليس من حقها التفكير في القيام بدور إمبريالي وتكريس إمبراطورية أمريكية". لقد أطلق روبرت كاغان Kagan، أحد أبرز مفكري "اليمين المسيحي الجديد المحافظ" المهيمن على الإدارة الأمريكية الحالية نظرية تلت نظرية "نهاية التاريخ" عند نموذج نهائي هو النموذج الأمريكي، ونظرية "صراع الحضارات" التي أطلقها الأكاديمي الصهيوني صمويل هنتنجتون، المستشار الحالي لإدارة الرئيس بوش، والتي أثبت عشرات المفكرين والباحثين الأمريكيين مؤخراً أن إطلاقها كان متعمداً للتمهيد لتفجير حرب الغرب بقيادة الولايات المتحدة ضد الإسلام والمسلمين. بل إن الحملة الشرسة المتصاعدة في الولايات المتحدة- والغرب عموماً- التي تحرض ضد الإسلام والمسلمين على امتداد العالم، وتدعو إلى سحق الدول الإسلامية ودحر الإسلام وتغيير تعاليمه وإعادة صياغة أفكار أتباعه وسلوكهم قد أخذت أبعاداً جديدة غير مسبوقة، فبعد التهجم بألفاظ مقذعة على القرآن الكريم وعلى النبي محمد ﷺ والدعوة إلى طرد المسلمين من الولايات المتحدة والدول الأوربية وأستراليا، ومصادرة أموال الدول الإسلامية ومواطنيها، ووضع اليد بالقوة على حقول النفط ومصادر الثروة في البلدان الإسلامية على

نحو ما فعل جيمس سوغارت وبات روبرتسون ومئات سواهما، أخذ آخرون على الرئيس بوش وبعض مسؤولي إدارته نفيهم ارتباط الحرب التي أعلنت الولايات شنها ضد الإرهاب بالإسلام والمسلمين، وطالبوا "بالمجاهرة بأن الحرب على الإرهاب هي بوضوح وبشكل حاسم لا يقبل التباساً حرب على الإسلام والمسلمين كحضارة ودين وثقافة ومجتمعات ودول "كما شدد إليوت كوهين، الأستاذ في كلية جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة في واشنطن وكينيث أديلمان عضو مجلس السياسة الاستشاري لوزارة الدفاع الأمريكية، وشدد صهاينة أمريكيون آخرون أن "الإسلام كان معادياً للغرب قبل أن تظهر إسرائيل إلى الوجود، وبالتالي لا علاقة للصراع العربي- الإسرائيلي بالصراع الجذري بين الإسلام والغرب"، مما جعل بعض الأصوات الأمريكية العاقلة غير الخاضعة للتوجيه الصهيوني تحذر- على نحو ما فعل ويليام بفاف- من إذكاء نيران حرب يشنها الغرب بقيادة الولايات المتحدة ضد الإسلام والمسلمين في العالم، إذ إن "الحروب الثقافية والدينية عادة ما تستمر إلى ما لانهاية، لأنها حروب غير قابلة للتفاوض أو للحل في جوهرها... (وأنه) عندما يتم النظر إلى المسلمين على أنهم أعداء لأوربا وأمريكا لمجرد كونهم مسلمين، ويتم النظر إلى الغرب على أنه عدو الإسلام واللدود لمجرد أنه غرب، فإن ذلك يعني أن الجميع قد فقدوا السيطرة على مستقبلهم" . شددت نظرية كاغان الجديدة على أن الشروخ تتزايد بين الولايات المتحدة وأوربا نتيجة فجوة قوة حقيقية بنيوية تتعلق باختلافات عميقة في الثقافة الاستراتيجية للطرفين على نحو لا يسمح بتحاشي تصادمهما. فازدياد فجوة القوة بين الطرفين يزيد في تصعيد وتفعيل خلافات الطرفين، إضافة إلى اختلاف رؤية كل منهما إلى دور القوة في العلاقات الدولية، فبينما تتمثل أوربا تاريخها المليء

بالحروب والدمار في تركيزها وتأكيدها على قيم ومؤسسات التعاون الدولي والبناء المشترك، تشعر الولايات المتحدة أن قوتها العسكرية الساحقة توفر لها فرصة لإعادة صياغة العالم بما ينسجم مع قيمها ومصالحها عبر استخدام هذه القوة العسكرية ردعاً وعملاً. وبهذا أسقطت وحدانية مفهوم الغرب الثقافي، حيث لم تعد هناك أرضية ثقافية كافية يقف عليها الغرب بشقيه على جانبي الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة التي اضطرتهما إلى تجاوز تناقضات وخلافات جوهرية وجذرية، ناهيك عن تناقضهما الثقافي معاً إزاء اليابان التي جرى تصنيفها ضمن المعسكر الغربي منذ احتلتها القوات الأمريكية وفرضت عليها سياسات وبرامج وقيم ومواقف تناسب الولايات المتحدة.

تسقط نظرية كاغان وحدانية الغرب بالمفهوم الاستراتيجي أيضاً. لا بالمفهوم الثقافي فقط. إذ تشدد على اتهام أوربا بالضعف والنزعة الاستسلامية. وتعتبر أن فشل أوربا في القيام بمسؤولياتها الاستراتيجية قد وسع وعزز الفجوة السياسية والقيمية والمجتمعية والعسكرية والاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة. وأنه اضطر الولايات المتحدة أيضاً إلى التفرد بدور أحادي يتولى إدارة العالم وإعادة صياغته. وفي هذا السياق شهد المذهب العسكري الأمريكي تحولاً جذرياً من الدفاع إلى الهجوم، من الردع والاحتواء إلى الضربة الإجهاضية أو الوقائية، فيما سمي تدخلاً "دفاعياً"، وهو هنا استباحة لأي بلد آخر تتستر بالدفاع ليشدد هذا المذهب، والفلسفة التي يرتكز إليها، على الأحادية الأمريكية الحادة كسياسة محورية في العلاقات الدولية، بحيث تحتكر الولايات المتحدة قواعد السلوكيات والتعامل الدولية التي تقبل بها أو ترفضها، متجاوزة ما استقر في إطار التوافقات والإجماعات التي

شكلت الشرعية الدولية، وموازية لها في باقي الحالات! وقد أضفت الفجوة الهائلة في القوة العسكرية بين الولايات المتحدة وسائر دول العالم الأخرى شعور الثقة بالذات لدى الولايات المتحدة كما يسميه بول كينيدي، أو الغطرسة وجنون العظمة وفقاً لكثير سواه، إذ بلغت ميزانيتها العسكرية للعام 2003 مثلاً 400 مليار دولار، أي ما يساوي الموازنات العسكرية مجتمعة للخمس عشرة قوة التي تأتي بعد الولايات المتحدة. وإلى جانب الهيمنة العسكرية هناك أيضاً الهيمنة على الاقتصاد العالمي، فحجم الاقتصاد الأميركي يوازي مرتين حجم الاقتصاد الياباني المنافس له. **وثالثاً**: هناك النظرة العقائدية المسيحانية إلى العالم وهي نظرة قائمة على ثنائية الخير والشر، وتعتبر الولايات المتحدة نفسها ذات رسالة عالمية في هذا المجال وأنها تجسد قيم الخير مقابل قيم الشر التي تحددها واشنطن، كما تحدد القوى التي تحمل هذه القيم، مما يضفي حدة قوية وأسلوباً صدامياً في تعاملها مع الخصوم والأعداء وأسلوباً متعالياً أحياناً في تعاملها مع الأصدقاء والحلفاء".

من الجدير بالاعتبار هنا أن هذه النزعة "الإمبراطورية" الأمريكية قد أخذت تتعاظم في السنتين الأخيرتين على نحو مبالغ فيه كان وزير خارجية فرنسا الأسبق هوبرت فيدرين قد قال إن "وصف الدولة العظمى لم يعد كافياً للولايات المتحدة، فقد أصبحت من الآن وصاعداً دولة فوق العظمى Hyper Puissance". وبعدما توقع زبيجنو بريجينسكي، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي، أن يبدأ القرن الحادي والعشرون بتفرد أمريكي في السيطرة على العالم، لكنه شكك في بقاء الولايات المتحدة بعد ذلك، مستحضراً مصير منافسها السابق الاتحاد السوفييتي، عاد ليتباهى بالوضع الفريد للقوة الأمريكية العالمية الأولى والوحيدة- وربما

الأخيرة- بعدما تفردت من كل النواحي العسكرية والاقتصادية والثقافية، واعتبرها المتحكم الرئيس ومركز الثقل الوحيد والقاسم المشترك الأعظم للنظام الدولي، وعنصر الحسم الذي يحدد بقوته العسكرية المسار الأيديولوجي للعصر الجديد، والبديل لها هو الفوضى الشاملة! ورأى في ختام الفصل الأول من كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" المعنون "هيمنة من نوع جديد" أن النظام العالمي في إطاره الأمريكي الراهن "مصمم أمريكياً ليعكس التجربة المحلية الأمريكية. في القلب من تلك التجربة تقف الطبيعة التعددية لكل من المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي"، بل ولم يتردد بريجنسكي في اعتبار حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها من دول وحكومات ومؤسسات وقادة "مجرد توابع وخدم ودافعي جزية"! هذا ما تكرر أيضاً في حالة أستاذ التاريخ الأمريكي المشهور بول كينيدي الذي سبق أن انهيار الولايات المتحدة في كتابه "صعود القوى العظمى وسقوطها" عاد ليتباهى بالنشاطات والقدرات العسكرية الأمريكية مشدداً على أهمية دورها العالمي، وخاصة في حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها! ولئن تضخم مرض العظمة والتمركز حول الذات وأفلت من عقاله، بحيث قال ديفيد روثكوف، أحد كبار مسؤولي إدارة الرئيس السابق كلينتون مثلاً إن على الأمريكيين أن لا ينكروا حقيقة أن أمتهم هي الأكثر عدلاً والأفضل كنموذج للمستقبل من بين كل أمم العالم. وكتب ناشراً مجلة Weekly Standard الأمريكية وليم كريستول وروبرت كاجان: "نعم أميركا إمبراطورية، ويجب أن تتصرف على هذا الأساس مستفيدة من تفوقها العسكري الكاسح" فإن أصوات عقلاء يطبقون على حالة الولايات المتحدة الراهنة ما قاله الكاتب الأمريكي هنري آدامز يوماً من أن "تأثيرات السلطة على الرجال تكمن في تضخيم الذات. وهذا أشبه بالورم السرطاني الذي ينتهي بقتل صاحبه" نقل بات وهولت

مـثلاً، الـرئيس السـابق للجنـة العلاقـات الخارجيـة في مجلـس الشـيوخ الأمريكـي، عن عدد من المدنيين العاملين في وزارة الدفاع الأمريكية أن الولايات المتحدة قد قامت بتطوير تكنولوجيا عسكرية جديدة شديدة الفتك، شجعت الإدارة الأمريكية على التحمس لغزو العراق بسرعة، تمهيداً لتكرار عملية الغزو في بلدان أخرى، ومن ثم "إقامة إمبراطورية عسكرية أمريكية تشمل العالم بأسره".

حذرت أوساط أكاديمية وفكرية أمريكية عديدة من الاندفاع إلى وضع تجد الولايات المتحدة نفسها فيه متصادمة مع معظم أمم العالم، على نحو ما علقت نعومي كلاين مثلاً بعد أربعة أيام من ضرب مبنى وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن وبرجي مبنى التجارة الدولي في نيويورك يوم 2001/9/11، وتصاعد الدعوة إلى انتقام عسكري ساحق يشمل عشرات الدول، فكتبت قائلة: "تقول قواعد لعبة الحرب إن هذا الوقت هو الزمن المناسب لتجريد أعدائنا من إنسانيتهم، فنقول أنهم أعداء مبهمون، وأن تصرفاتهم لا يمكن تصورها، وحوافزهم لا تحمل أدنى شعور، فهم مجانين ودولهم سيئة متخلفة... لقد قامت سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ حرب الخليج الثانية على قصة خيالية وحشية هي أن القوة الأمريكية تستطيع التدخل في جميع النزاعات التي تجري في العالم كله دون أن تتكبد أي خسائر بشرية أمريكية.. استناداً إلى القدرة التكنولوجية الأمريكية التي توفر إمكانية شن حرب تقتصر عملياتها على سلاح الجو [والصواريخ خاصة] بشكل حاسم وأساسي، والإيمان العميق بعدم وجود من يتجرأ على الوقوف أمام الولايات المتحدة فيها دوماً وتنتصر دوماً قد ولد غضباً أعمى في أجزاء كثيرة من العالم، غضباً من عدم التماثل الأمريكي في معاناة الأمم الأخرى.. إن وهم وجود حرب دون تكبد خسائر بشرية فيها قد ولى

الآن، وإلى الأبد". لئن بدأ الانتقام الأمريكي في أفغانستان، بعد تهيئة المسرح المحلي والإقليمي والعالمي بالتركيز على "حق الرد" الأمريكي على ضربتي واشنطن ونيويورك، فإن هذا الرد بذاته قد كشف النوايا التي تتجاوز معاقبة تنظيم سري أو حكومة أفغانستان على هاتين الضربتين إلى ما هو أبعد بكثير. بدا واضحاً الحرص الأمريكي على إقامة "تحالف دولي" تهاجم أفغانستان عسكرياً باسمه وبمباركة الأمم المتحدة وتسقط حكومتها وتنصب حكومة بديلة، وإقامة قواعد عسكرية وأمنية كثيفة ونشاط استثماري واقتصادي طويل الأمد في الدول المجاورة، بحيث تضمن الولايات المتحدة سيطرة تامة على حقول النفط والغاز الجديدة في دول القوقاز وعلى الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية فيها، وتحكم الطوق حول روسيا من الجنوب بعدما حاصرتها من الغرب بضم دول حلف وارسو السابق وجمهوريات البلطيق التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق، إلى حلف شمال الأطلسي، وتثبيت التمركز العسكري والأمني الأمريكي المباشر على الحدود الغربية الجنوبية للصين وعلى الحدود الشرقية لإيران، وخاصة بعد وضع مناطق الحدود الغربية والقواعد الجوية والبحرية والقدرات النووية الباكستانية تحت تصرف القوات الأمريكية وإشرافها، والدور الإسرائيلي الكثيف في هذا التطويق الاستراتيجي الأمريكي الذي يشدد القبضة على روسيا لضمان اضمحلال احتمال تجدد دورها كمنافس أو خصم للولايات المتحدة، ويعزز الرقابة على الصين التي تشكل أكثر القوى الدولية أهلية لمنافسة الولايات ا لمتحدة في المستقبل وتحدي تفردها بالهيمنة على العالم، ويحاصر إيران أكثر ليضمن التحكم بنشاطاتها ومواقفها وباحتمالات التغيير فيها. بدا واضحاً كذلك مغزى التصريحات الأمريكية على أعلى مستوى بأن الحرب ضد

الإرهاب ستشمل أربعين دولة، ثم رفع عدد تلك الدول إلى ستين ثم إلى مائة دولة، بحيث بدا معظم العالم أرضاً وبشراً مستباحاً لا لضغوط سياسية وأمنية وتهديدات بالتدخل العسكري الأمريكي فقط وإنما لاجتياح اقتصادي وقيمي وسلوكي أيضاً، وإن كان التعامل مع تحدي كوريا الديمقراطية مؤخراً قد كشف مدى هشاشة التهديدات الأمريكية. لقد كرر الرئيس جورج بوش مثلاً تهديد الدول التي تتلكأ أو تتراخى في تنفيذ ما تطلبه منها الولايات المتحدة في سياق ما اعتبرته حرباً على الإرهاب، فقال إن الولايات المتحدة لن تقبل تعاطفاً وتأييداً لفظياً أو مواقف تزعم الحياد، واستعار التعبير المريع الذي أطلقه جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في بداية النصف الثاني من القرن العشرين: "الحياد مناف للأخلاق"، وذلك رداً على تبني الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والإندونيسي أحمد سوكارنو، ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، ورئيس الوزراء الصيني شوإن لاي وسواهم من قادة آسيا وأفريقيا في مؤتمر باندونج- في أندونيسيا- فكرة انتهاج الدول الآسيوية والإفريقية مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق، وهي فكرة تطورت فلسفة عالمية متكاملة بعد انضمام الرئيس اليوغسلافي الأسبق جوزف بروز تيتو لروادها، ومؤسستها بتشكيل حركة عدم الانحياز التي تجاوز عدد الدول الآسيوية والأفريقية والأوربية والأمريكية اللاتينية التي انضمت إليها قبل انتهاء الحرب الباردة المائة دولة. بل ذهب الرئيس بوش الابن مدى أبعد عندما هدد الدول التي لا تتصاع وتخوض الحرب تحت قيادة الولايات المتحدة، متى شاءت وأينما قررت وضد من تريد، بأنها سوف تتعرض هي للحرب!

تواجه الولايات المتحدة معارضة متزايدة في هذا السياق، وخاصة بعدما قررت أن تكون الضربة التالية بعد أفغانستان ضد العراق، يوماً بذريعة تجريده من أسلحة دمار شامل كانت لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة قد أكدت أنها دمرت كل منشآت إنتاجها وخمساً وتسعين في المائة من منتجاتها المخزونة، وأكد العراق أن الباقي قد دمرته الغارات الجوية والصاروخية الأمريكية والبريطانية على مدى السنوات التي تلت حرب العام 1991، ويوماً بذريعة إسقاط النظام العراقي الحاكم واستبداله بنظام "ديمقراطي" صديق للولايات المتحدة ينهي حالة العداء ضد إسرائيل ويسهم في تصفية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بقبول توطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في أراضي العراق وإنهاء مطالبتهم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقهم في العودة إلى وطنهم فلسطين. واكب هذا سلخ تيمور الشرقية عن إندونيسيا بضغوط سياسية واقتصادية مارستها الولايات المتحدة والغرب عموماً ولعبت أستراليا فيها دوراً نشطاً عبر تدخل عسكري تمازجت فيه المصالح النفطية بالبعد الديني، تحولت أستراليا من دعمها الشديد لضم تيمور الشرقية إلى أندونيسيا ورفض استقلالها لدى انسحاب الاحتلال البرتغالي منها على نحو ما كانت تطالب الحركة الاستقلالية الماركسية آنذاك إلى التدخل القوي لفرض هذا الاستقلال عندما تحولت تلك الحركة الاستقلالية إلى رفع راية الصليب والاحتماء بمجلس الكنائس العالمي وإبرام اتفاقات سرية تمنح أستراليا حق استغلال الحقول النفطية في المياه الإقليمية لتيمور الشرقية، والالتزام بدعم حركات الانفصال الأخرى في أندونيسيا. ثم راحت الأوساط الأمريكية تتحدث عن دول أخرى سوف تضربها عسكرياً، مثل السودان الذي يواجه ضغوطاً هائلة لتغيير بنيته السياسية والمجتمعية وانتمائه القومي

والديني الثقافي تحت طائلة التهديد بتقسيمه وسلخ عدة أجزاء منه، وخاصة حيث أكثر حقول النفط التي لم يكد يبدأ الإنتاج فيها بعد، ومثل إيران والسعودية ومصر التي جرى التلويح بضرورة تغيير أنظمتها، ناهيك عن التهديد بالتدخل لتصفية حزب الله وبقايا القوى الفلسطينية في لبنان وسورية. اتضح شيئاً فشيئاً أن كل الأهداف المقصودة للحملة الأمريكية العسكرية والسياسية بلدان وقوى إسلامية، بحيث لا يكفي النفي اللفظي أو زيارة رسمية مغطاة إعلامياً بكثافة لمسجد في واشنطن لتغطية هذه الحقيقة أو التخفيف من آثارها. كما اتضح أكثر أن الموقف الأمريكي الصارخ في تأمين دعم وحماية وحصانة مطلقة لإسرائيل والدعوة الأمريكية الصريحة السافرة إلى التزام كل الدول العربية والإسلامية بحماية إسرائيل -بل والرضوخ التام لها ولرغباتها- يشكل محوراً رئيساً للاستراتيجيا الدولية الراهنة للولايات المتحدة. لكن ما تحت السطح أشد تعقيداً وتشابكاً. فبينما ترغم الولايات المتحدة أوربا مثلاً في قمة حلف شمال الأطلسي يومي 21 و 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2002 في العاصمة التشيكية براغ على الرضوخ لإصرار الولايات المتحدة على تشكيل قوة تدخل سريع تضم عشرين ألف جندياً وتكون جاهزة للعمل في أي مكان من العالم، دون أن تكترث الولايات المتحدة بالمقاومة التي قادتها فرنسا وألمانيا اللتين شددتا على تضارب هذا مع خطوات أوربية سابقة تم إقرارها وتنفيذها، مثل قرار الاتحاد الأوربي السابق بتشكيل قوة تدخل سريع أوربية لحماية جنوب أوربا لمن في جنوب أوربا سوى العرب؟! إن الإصرار الأمريكي على إقحام أوربا في تنفيذ المخططات الاستراتيجية لفرض السيطرة الأمريكية الشاملة على العالم لا يغطي على تفاقم تناقض توجهات مصالح أوربا مع مصالح وتوجهات الولايات المتحدة. من المناسب هنا أن نشير إلى توافق بين

مدرستين هامتين من مدارس التفكير والتحليل الاستراتيجي والسياسي في أوربا والولايات المتحدة: فقد قرر الكاتب الفرنسي جان جاك سرفار شريبر في كتابه "التحدي الأمريكي" مثلاً أن التحدي الذي سوف تواجهه أوربا تكنولوجياً واقتصادياً وسياسياً- وربما عسكرياً- هو التحدي الأمريكي. صدر من ناحية أخرى كتاب تشارلز كابتشان، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج تاون الأمريكية المعنون "نهاية الحقبة الأمريكية" في العام 2002 متوقعاً انحسار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتلاشي تفردها في الهيمنة، مقرراً أن التحديات التي سوف تواجه الولايات المتحدة لن تكون من الإسلام أو الصين، وإنما من أوربا. كثيرة هي الكتب والدراسات والتحليلات التي صدرت في السنتين الأخيرتين، في الولايات المتحدة وأوربا بشكل خاص، متوقعة نهاية سريعة للإمبراطورية الأمريكية التي أخذت تتشكل على نحو فج وفظ. لن نستبق الأمور، في هذا الصدد، مع أن هذا التوقع ينسجم مع ما طرحناه مراراً، خاصة في كتابنا "القوى الفاعلية في القرن الحادي والعشرين" الصادر سنة 1996 وكتابنا "آسيا مسرح حرب عالمية محتملة" الصادر سنة 2001، مكتفين بإشارة لبحث الكاتب الفرنسي إيمانويل تود في كتابه "ما بعد الإمبراطورية" في عوامل التفكك [الذاتية خاصة] في بنية الولايات المتحدة، وهي عوامل أكد أنها ستؤدي إلى فشل المشروع الإمبراطوري الأمريكي. توافق الباحث الأمريكي في جامعة ييل ومؤلف كتاب "نهاية العالم كما نعرفه"، إيمانويل فاليرشتاين مع النتيجة التي توصل إليها إيمانويل الفرنسي الذي أشرنا إليه، وقال إن السلام الأمريكي (باكس أميركانا) قد انتهى، والتحديات من فيتنام والبلقان إلى الشرق الأوسط و11 سبتمبر كشفت حدود التفوق الأمريكي. لئن حرص تقرير معهد دراسات الأمن في باريس، التابع

للاتحاد الأوربي، الذي أعده الباحث الفرنسي بيير هاسنر بعنوان "إمبراطورية القوة أو قوة الإمبراطورية"، أو المقالة التي نشرها الكاتب الأمريكي جوناثان فريدلاند بعنوان "الإمبراطورية الأمريكية" أو عشرات الكتب والدراسات التي صدرت في السنتين الأخيرتين باحثة في دور وخصائص واحتمالات تطور الإمبراطورية الأمريكية التوصل إلى استنتاج حاسم بانهيار وشيك لها، فإن عشرات الكتب والدراسات الأخرى قد فعلت بوضوح وحسم ما فعله إيمانويل فاليرشتاين الذي جعل السؤال الآن هو: هل تخبو الولايات المتحدة بهدوء، أم أن المحافظين الأمريكيين سيقاومون ذلك، وبالتالي سيحولون الانحدار التدريجي إلى سقوط خطر وسريع؟ لقد شدد على أن بذور الاضمحلال كامنة في كون الولايات المتحدة هزمت عسكرياً في فيتنام وفشلت في تحقيق أهدافها في حروب كوريا والخليج ولبنان لنضيف الانسحاب العسكري الأمريكي من الصومال دون تحقيق الأهداف التي التزمت الولايات المتحدة بها، انسحاباً مهيناً يوم 1994/3/31، تساءل مارك ديفورنور إزاءه: "إذا تم إجبار دولة كبرى على جلاء يرثى له عن بلد صغير كانت تعتقد أنها قادرة على السيطرة عليه بسهولة، أرغمت على التخلي عن المبادئ التي أعلنتها بصوت مرتفع، وبدت هذه الدولة عاجزة عن إيقاف أمواج البؤس العاتية التي تجتاح العالم، فما هي الفائدة من كونها دولة كبيرة وقوية؟"، وهناك من يضيف فشلاً مرتقباً في أفغانستان التي تتحول بسرعة إلى مصيدة لسمعة الولايات المتحدة وهيبتها، تماماً مثلما نتوقع للعراق المحتل أن يصبح قريباً جداً، لكن آخرين يشددون على عوامل أخرى لعل من أبرزها الرفض القاعدي للهيمنة الأمريكية الذي ينتشر في معظم مجتمعات العالم، وفي المجتمع الأمريكي ذاته أيضاً. هاجمت د. نورينا هيرتز مثلاً بعنف شديد العولمة التي تفرضها

"الرأسمالية المتوحشة التي تأكل جثثنا"، ودعت إلى مؤسسة المقاومة التي انتشرت في معظم مجتمعات العالم بحيث لا تقتصر على مظاهرات احتجاج تواكب مؤتمرات واجتماعات المؤسسات الدولية التي صنعتها الولايات المتحدة كواجهات وجسور تساعد على فرض هيمنة أمريكية شاملة على العالم تحت اسم العولمة، فكانت بهذا تعبر عن رؤية قطاع واسع وهام من الرأي العام العالمي الذي يبدي مقاومة متزايدة لا يستهان بها، لا بد وأن تؤثر على مواقف الحكومات التي كبلتها الدهشة فجعلتها تنقاد للرغبات الأمريكية. دفع التخوف من المستقبل القريب هنري كيسنجر ليدعو في كتابه الأخير "الدبلوماسية" إلى تخلي الولايات المتحدة عن الهيمنة المنفردة والقبول بنظام يجعلها الأولى بين أقطاب متساوين: أوربا الموحدة، الصين، اليابان، وربما الهند. أدركت القيادة الأمريكية هذا كما يشير الباحث الأمريكي ألفين توفلر، فقررت أن يكون العمل الحقيقي مستقبلاً من خلال تنظيم جهود تحالفات ومنظمات مؤقتة لأغراض محددة ولفترة معينة، أي أنها تحالفات تحت الطلب، وفقاً لمقاسات ومعايير الاحتياجات الأمريكية الراهنة في كل مرحلة، أي أن تحالفات المستقبل لن تكون طويلة الأمد بين دول، وإنما تحالفات عميقة متعددة الأشكال تشمل منظمات غير حكومية منتقاة وقوات مرتزقة تدعمها شركات ومنظمات دينية وشبكات جريمة منظمة. أي بيروقراطية مسطحة الشكل رفيعة الطبقات تقود شبكات صغيرة متفاعلة وتدعمها قوات جاهزة للعمل، تقام لغرض محدد، ويتم تصميمها بشكل مختلف كل مرة لمواجهة اختلاف شكل التهديد، وأن تكون قابلة للتجميع والتفكيك بشكل سريع، على نحو ما أوضح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد. راحت الولايات المتحدة تنهج أساليب غير مألوفة مثل الأمر الذي أصدره

الرئيس بوش- وفقاً لصحف يوم 2002/12/15- باغتيال عشرات الأفراد الذين تعتبرهم الإدارة الأمريكية الأشد خطراً وفق قائمة تضمنت أسماءهم أعدتها الأجهزة الأمنية الأمريكية. ومثل قيام طائرة أمريكية بلا طيار باغتيال ستة أفراد في محافظة مأرب اليمنية بإطلاق صاروخين على السيارة التي كانوا يستقلونها يوم 2002/11/3، مما أثار ضجة واسعة حول انتهاك الولايات المتحدة سيادة الدول الأخرى، وحول مدى مشروعية إقدام دولة عظمى على اغتيال مشبوهين بصواريخ تطلقها طائرات بلا طيار تستبيح الدول الأخرى من غير تحقيق أو محاكمة تدين هؤلاء المشبوهين، وهو سلوك مارسه الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين على نطاق واسع، قبل أن تعود الولايات المتحدة إلى ممارسته. اعتبرت السيدة أنا ليند، وزيرة خارجية السويد، هذا الاغتيال الأمريكي سابقة خطيرة وعملية قتل بلا محاكمة تناقض مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، بينما اعتبرته لاورا دونهو، أستاذة العلوم السياسية في جامعة ستانفورد، تحولاً خطيراً غير أخلاقي في السياسة الأمريكية يكشف نفاقاً صارخاً تجاه الديمقراطية ويؤثر على الأمن الأمريكي الداخلي والخارجي، وتساءلت كيف يمكن للولايات المتحدة أن تمضي في مزاعمها بالدفاع عن حقوق الإنسان بينما هي تمارس رسمياً عملية اغتيال تتجاوز القوانين والتشريعات وتعطي سابقة لدول أخرى من أجل اغتيال خصومها. وقالت دونهو أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في الإصرار على أن يلتزم الآخرون جميعاً -باستثناء إسرائيل- بقواعد الديمقراطية بينما تقلب هي الطاولة وتضع قواعد استثنائية تبيح لها ولإسرائيل دون أية جهة أخرى في العالم حرية وحصانة مطلقة تجاه القانون الدولي ومبادئ وقيم العدالة وحقوق الإنسان. كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد درست استخدام قوات أمريكية خاصة في عمليات سرية دون إبلاغ حكومات

الدول التي تجري تلك العمليات على أراضيها، تأكيداً لممارسة سياسة القوة Power Politics دون اكتراث بالقانون الدولي ومؤسساته. كتب أشتون كارتر Ashton Carter أستاذ العلاقات الدولية في مدرسة جون كيندي للعلوم السياسية في جامعة هارفارد ومساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، مقالة بالمجلة الفصلية الأمريكية Survival ذكرت أن الإطار المرجعي للأمن الأمريكي الذي يحدد أولويات الولايات المتحدة الاستراتيجية يتكون من ثلاثة أقسام: الأول معضلات تهدد مباشرة وجودها وبقائها Survival كقوة عظمى ذات رسالة عالمية، والثاني معضلات تهدد مصالحها الحيوية Vital Interests في العالم، والثالث معضلات لا تهدد المصالح الحيوية الأمريكية لكنها تنتظر دوراً أمريكياً لحلها، موضحاً أن مواجهة القسمين الأول والثاني من المعضلات تتم بمسارين استراتيجيين: مسار وقائي Preventive يمنع تحول تلك المعضلات إلى حقائق تفرز وقائع وضع دولي يشبه حالة الحرب الباردة، ومسار يتضمن ابتكار أساليب تعالج الحالة الناجمة عن فشل تدابير المسار الوقائي وتحول تلك المعضلات إلى حقائق غير مرغوب بها أمريكياً. وقد صنف تحييد الصين والإقليم المحيط بها في معضلات القسم الأول، بينما الوضع في الجزيرة العربية والخليج أول ما يشمل القسم الثاني من المعضلات. في ضوء هذا التصنيف نتمعن في خطة عمل الإدارة الأمريكية وسلوكها إزاء حالتين متفجرتين: العراق وكوريا الديمقراطية.

يتفق دارسو الشؤون العسكرية والدبلوماسية الدولية على أن صدور تهديد من دولة لأخرى يخضع الدولة التي أصدرت التهديد لاختبار مزدوج: هل ستنتصر في النزال؟ وما تأثير نتيجة التهديد على فاعلية

ومصداقية تهديداتها المستقبلية؟ سعت الولايات المتحدة، في الحالة العراقية المستجدة، بعد إطلاق تهديداتها بالحرب تمهيداً للغزو الذي تم وإسقاط النظام الحاكم في العراق وإعادة رسم حدود أوضاع كيانات المنطقة- مع جهر بأن حماية أمن وتفوق إسرائيل وإمدادات النفط كهدفين لهذه الحرب- إلى تعزيز الحشد العسكري الأمريكي في المنطقة على نحو متزايد، وخاصة في قطر التي تم توقيع اتفاقية دفاعية جديدة معها وتوسيع القاعدتين العسكريتين الأمريكيتين فيها، وكذلك في الكويت التي أغلقت ثلث مساحة أراضيها لإجراء مناورات للقوات الأمريكية فيها بعد مناورات سبقتها في الأردن، وفي تركيا والبحرين وجيبوتي، والتلويح باستخدام أسلحة وتقنيات فائقة الفتك لم يسبق استخدامها، ناهيك عن تعبئة دبلوماسية في الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي تلاشت معها اصوات الدول المعترضة والمعارضة، وتعبئة إعلامية ونفسية واسعة لم تكترث بالمظاهرات والاحتجاجات الأخرى المضادة لغزو العراق في المدن الأمريكية والأوربية وسواها.

تحدث هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، بوضوح عن حقيقة أهداف الحرب الأمريكية المرتقبة ضد العراق، فقال في مقالة نشرت في أغسطس 2002 بعنوان "الطريق إلى القدس يمر ببغداد"- وهو هنا بالطبع يعني الطريق إلى تثبيت الاحتلال الصهيوني للقدس، لا تحريرها من مغتصبيها كما أوحت شعارات لفظية عربية في مراحل ساد فيها التمسح بفلسطين سبيلاً سهلاً للاستيلاء على السلطة وحشد التأييد الشعبي- أن استبدال النظام العراقي بنظام يسهم في توطين اللاجئين الفلسطينيين وإبعادهم عن التفكير بالعودة إلى بلدهم، وإعادة رسم حدود الشرق الأوسط وصياغة كياناته وأنظمتها بما يحقق

أمن إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية وفعاليتها وتأثيراتها. وقد وصف دونالد رامسفيلد هذه الحرب بأنها سوف تكون شديدة الروعة والبهاء على نحو خرافي Fabulous، ما أذهل الصحفيين الذين كان يتحدث إليهم عن تدمير العراق بوله شديد وعشق سافر للحروب! ولم يتردد عضو الكونجرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي طوم لانتوس في مخاطبة عضو الكنيست الإسرائيلي كوليت افتيال علناً أمام جمع حاشد ضمه وإياها- وفقاً لما نقلته وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية- بقوله: أطمئنك بأن الولايات المتحدة سوف تنصب ديكتاتوراً جميلاً في بغداد يكون صديقاً لنا ولكم! كما سبق أن أكدت لوموند، كبرى الصحف الفرنسية، أن التصور الأمريكي المرجح يهدف إلى حكم أمريكي مباشر للعراق لسنوات طويلة بعد استكمال السيطرة العسكرية الأمريكية عليه، ورشحت أوساط أمريكية عديدة الجنرال تومي فرانكس حاكماً عسكرياً للعراق! بل إن مستشارة الأمن القومي الأمريكي أعلنت أنها سوف تتفرغ بعد الحرب للإشراف المباشر على إعادة صياغة العراق. وبموازاة تهديدات إسرائيلية على لسان رئيس الحكومة وعدة وزراء وقادة عسكريين بأن أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية سوف تستخدم على نطاق واسع وكثيف ضد العراق إذا أطلق العراق طلقة واحدة على هدف إسرائيلي، هدد الرئيس بوش أنه سيأمر باستخدام الأسلحة النووية ضد العراق إن أطلق طلقة ضد إسرائيل!

حاولت الإدارة الأمريكية استخدام أسلوب الجزرة مع المجتمعات العربية لتخفيف اعتراضها على الغزو الأمريكي للعراق. فأعلن وزير الخارجية كولن باول يوم 2002/12/13 عن مبادرة لتغيير أوضاع المنطقة السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، وتؤكد

تغيير المناهج التعليمية والتربوية والقيم الدينية والأخلاقية السائدة لتنسجم مع المعايير الأمريكية، وتعزيز الحياة الديمقراطية وتأكيد احترام حقوق الإنسان، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق تنمية اقتصادية وازدهار. أعلن وزير الخارجية الأمريكي أن الولايات المتحدة قد رصدت مبدئياً تسعاً وعشرين مليون دولار لتحقيق هذه الأهداف التي أراد أن يغري بها ثلاثمائة مليون عربي! المفارقة المثيرة للسخرية هي أن هذه المبادرة التي تتضح امتهاناً للعرب عبر جعل مبلغ تسع وعشرين مليون دولار تدفعه الولايات المتحدة هو ما يستحقه تحقيق تلك الأهداف لهم، وقد تزامنت مع نشر دراسة للاستشاري الاقتصادي الأمريكي البارز توماس ستاوفر عن التكلفة الكلية لسياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط ألقاها في مؤتمر بجامعة (ماين) برعاية الكلية الحربية للجيش الأمريكي، قدر فيها إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل منذ العام 1973 بنحو 106 تريليون دولار، بحيث يكون نصيب كل فرد إسرائيلي سنوياً (5700) دولاراً من المساعدات الأمريكية المباشرة المقدمة لإسرائيل، وبحيث يكون كل مواطن أمريكي قد دفع خمسمائة وسبعة آلاف دولاراً مساعدات لإسرائيل! فإذا أضفنا ما يتعدى المساعدات المباشرة من استثمارات وإعفاءات وقروض بعشرات المليارات سرعان ما يقرر الكونجرس تحويلها إلى هبات، ثم قارنا حجم هذا الإنفاق الأمريكي على دعم الاحتلال الصهيوني لفلسطين بالمبلغ الذي أعلن كولن باول على تخصيصه لتغيير جوهر وشكل الحياة في سائر المجتمعات العربية ندرك مدى الإهانة التي تضمنها إعلان باول، إذا ما تذكرنا مئات المليارات التي دفعتها حكومات عربية لتمويل حرب الخليج الثانية التي استثمرتها الولايات المتحدة لتعزيز وإدامة هيمنتها على نفط المنطقة وأوضاعها، بل واستثمرتها لإرغام حكومات المنطقة على الرضوخ للإصرار الأمريكي على التخلي عن معظم أرض فلسطين لمغتصبيها، وتمكين هؤلاء المغتصبين من الهيمنة على المنطقة بأسرها. ناهيك عن أن

فرداً واحداً من بين عشرات آلاف الأثرياء العرب قادر على تقديم مثل هذا المبلغ زكاة أمواله المودعة في الولايات المتحدة! نتذكر هنا تشديد الرئيس بوش على إنسانية قصف القوات الأمريكية لأفغانستان، إذ كرر مراراً التباهي بإلقاء الطائرات الأمريكية وجبات طعام ساخنة إضافة إلى قنابل الأعماق وقذائف اليورانيوم المستنفذ والصواريخ، بحيث حصل واحد من كل ستمائة أفغاني على وجبة طعام ساخنة واحدة، ولعل ميزانية ما وعدت مبادرة التغيير الديمقراطي والتنموي الأمريكي العرب به يتماثل مع تكلفة الوجبات الساخنة التي ألقيت على بعض قرى أفغانستان أثناء قصفها! كانت صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون واضحة جداً إذ قالت في دراسة هامة: "تعتبر الولايات المتحدة الأولى من دول العالم في توريد الأسلحة التي تقتل الشعوب، والدولة الأخيرة في تقديم مساعدات إنسانية للشعوب الجائعة".

لئن بدا هذا واضحاً في حالة أفغانستان، إذ بعدما انتقمت الولايات المتحدة لهزيمتها في فيتنام عن طريق التنظيمات الأفغانية التي هزمت الاحتلال العسكري السوفييتي، مما أسهم بانهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان متفوقاً على الولايات المتحدة عسكرياً آنذاك وفقاً لتأكيدات رئيسها رونالد ريجان التي برر بها إطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم) لردم الفجوة العسكرية بين بلاده والاتحاد السوفييتي، أدارت ظهرها لأفغانستان، بل شجعت اقتتال تلك التنظيمات وتصفية بعضها بعضاً، بدلاً من الإسهام في تمويل إعادة بناء البلاد التي دمرتها الحرب. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد تظاهرت بالاتعاظ واستيعاب الدرس أثناء إعدادها لاجتياح قواتها أفغانستان لتبديل نظامها الحاكم وأوضاعها السياسية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، فدعت إلى مؤتمر للدول المانحة في طوكيو، والتزمت مراراً بإعادة بناء البنية

التحتية لأفغانستان وتمويل قاعدة صلبة لازدهارها الاقتصادي، فقد ضجت حتى الحكومة الموالية لأمريكا في أفغانستان بالشكوى من عدم وفاء الولايات المتحدة بتعهداتها المالية، وتصاعدت نقمة الأفغان الذين اشتدت وطأة مجاعتهم في شتاء العام 2002/2003. لعل نفس التنصل الأمريكي من الالتزامات والتعهدات هو ما فجر الأزمة مجدداً مع كوريا الديمقراطية عندما أعلنت في منتصف ديسمبر 2002 عن إعادة تشغيل مفاعلاتها النووية التي كانت قد التزمت بتجميدها في مقابل التزام الولايات المتحدة بتوفير طاقة بديلة لكوريا الديمقراطية بمشاركة اليابان وكوريا الجنوبية. كانت الولايات المتحدة قد استغلت ظروف اشتداد الجفاف والمجاعة في كوريا الديمقراطية لتفرض عليها وقف برنامجها النووي ووقف تصدير صواريخها إلى دول قد تهدد بها إسرائيل (جدول مرفق بالصواريخ المباعة لدول عربية وإسلامية) في مقابل توفير نفط ومنشآت طاقة نووية بديلة غير قابلة للاستخدام الحربي، والسماح لكوريا الجنوبية واليابان بتحسين العلاقات مع كوريا الديمقراطية ومنحها معونات من الأغذية والأدوية، وقد قبلت كوريا الديمقراطية بتلك الصفقة في أعقاب تهديد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون لها باجتياح عسكري تستخدم القوات الأمريكية فيه أسلحة نووية لتدمير كوريا الديمقراطية إن لم تقبل بتلك الصفقة، كما تم توظيف ظروف حاجة الصين لتحسين علاقتها بالولايات المتحدة ورفع الاعتراضات الأمريكية على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لكي تمارس الصين نفوذها على حليفتها كوريا الديمقراطية وتقنعها بقبول الصفقة، والكف عن المطالبة بمعايير موحدة للتعامل في مسألة البرنامج النووي تطبق على إسرائيل مثلما تطبق على كوريا الديمقراطية، إذ أعلنت الولايات المتحدة رفضها مقارنة الحالة الإسرائيلية مع أية حالة أخرى لأن "إسرائيل حالة خاصة استثنائية".

أعلنت كوريا الديمقراطية في ذروة التهديد الأمريكي بغزو العراق لتجريده من أسلحة دمار شامل مزعومة في نهاية العام 2002 أن لديها برنامج سري لتخصيب اليورانيوم، أي لإنتاج سلاح نووي، وأن من حقها أن يكون لديها سلاح نووي مثلما فعلت الدول النووية الأخرى، ما دام الحظر النووي يخضع لمعايير مزاجية. ثم لم تلبث كوريا الديمقراطية أن أعلنت إعادة تشغيل مفاعلاتها النووية التي التزمت بتجميدها كرد على عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها، وضغطها على اليابان وكوريا الجنوبية أيضاً لعدم الوفاء بالتزاماتهما بموجب الصفقة التي سبق التفاهم عليها. جاء الإعلان صاعقة على الولايات المتحدة التي بات على العالم أن يسألها كيف تصر على غزو العراق بناء على افتراض لا دليل عليه بحيازته أسلحة دمار شامل، بينما لا تعامل كوريا الديمقراطية هكذا وهي تعترف علناً ببرنامجها النووي؟ من الواضح أن الولايات المتحدة لن تعامل الحالتين الكورية والعراقية بمعايير موحدة، فهي لن تجازف بتوتير علاقاتها مع الصين التي قد لا تتردد في استثمار أي تصعيد عسكري أمريكي ضد كوريا الديمقراطية لتسوية حسابها القديم مع الولايات المتحدة المتعلق بفرموزا، إن جمهورية الصين الوطنية التي تعتمد على الحماية الأمريكية في مواجهة أي تحرك عسكري صيني لإعادة توحيدها بالبر الصيني، على الرغم من الالتزام الأمريكي المعلن بالاعتراف بصين واحدة كأساس لعلاقاتها مع الصين الشعبية. وقد يتكرر الاشتراك الصيني في التصدي لهجوم أمريكي على كوريا الديمقراطية، وإن على نحو يختلف عن إرسال عدة ملايين من المقاتلين الصينيين "المتطوعين" كما حدث قبل خمسين سنة في الحرب الكورية التي انتهت بنصف هزيمة للولايات المتحدة، ولعل هذا آخر ما ترغبه الولايات المتحدة. إضافةً إلى ما سبق، ليس هناك في الحالة الكورية

العامل الإسرائيلي الذي تجازف الولايات المتحدة من أجله بتحدى القانون الدولي ومصالح العرب والمسلمين، ولا العامل النفطي الذي لا تنسى الولايات المتحدة- والغرب عموماً- وصية كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى، إذ قال: "قطرة النفط أثمن من قطرة الدم". أما في الحالة العراقية، فتوقن الولايات المتحدة بأنه ما من دولة كبرى أو صغرى مستعدة لخوض الحرب ضدها إلى جانب العراق، مهما كانت القناعة راسخة بأن الذرائع التي تستخدمها الولايات المتحدة باطلة، ومهما افتضح أن الهدف الرئيس لحربها هو منع قيام قوة عربية أو إسلامية تعيق هيمنة إسرائيل. إن الولايات المتحدة التي اطمأنت بعدما استطاعت إرغام غالبية الأوساط الرسمية العربية حتى على حظر إعلان التأييد الشعبي اللفظي للانتفاضة الفلسطينية والتضامن مع ضحايا القمع الإسرائيلي أو التبرع المالي لمئات الآلاف ممن تم هدم بيوتهم وتشريدهم وتجويعهم من الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، ثم تصعيد الدعوة جهاراً إلى تصفية المقاومة والانتفاضة في فلسطين، اطمأنت إلى أنها ستجد وضعاً شعبياً عربياً مسيطراً عليه ومريحاً لها عندما تحتل العراق. إن شل فاعلية شعوب المنطقة هدف قديم مقصود وافق قول كيسنجر: "يعتمد الردع على العامل النفسي، ولأغراض الردع فالخدعة التي تؤخذ على محمل الجد أكثر فائدة من التهديد الجدي الذي يفسر بأنه خدعة".

لقد دعا صهيونيان بارزان في الإدارة الأمريكية، هما ريتشارد بيرل رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الدفاع ودوجلاس فيث مساعد وزير الخارجية، كبار المسؤولين العسكريين إلى اجتماع مغلق بشأن الشرق الأوسط يوم 2002/11/1 تم فيه عرض لوحتين بيانيتين

للحرب الأمريكية في الشرق الأوسط. تضمنت اللوحة الأولى ثلاثة اضلاع: العراق، وإلى حانبه عبارة "الهدف التكتيكي"، ومنطقة الخليج بأسرها وإلى جانبها عبارة "الهدف الاستراتيجي"، ومصر وإلى جانبها عبارة "الجائزة الكبرى". أما اللوحة الثانية فتضمنت مثلثاً آخر فيه العبارات التالية: "إسرائيل هي فلسطين"، "فلسطين هي الأردن"، "العراق هو المملكة الهاشمية" المعروف أن ريتشارد بيرل من أشد المتحمسين لتطبيق خرائط برنارد لويس لإعادة تقسيم المنطقة العربية وتفتيتها "بحيث تتحول كل قبيلة في الجزيرة العربية إلى دولة" وفقاً لتعبير برنارد لويس، واستبدال الإسلام المتداول بإسلام علماني على الطريقة التركية، لضمان "بقاء المبادرة الاستراتيجية في يد الأمة اليهودية". لكن التأثيرات المستقبلية المتوقعة لتكريس معايير أمريكية مزدوجة في التعامل بين حالتي كوريا الديمقراطية والعراق سوف تكون خطيرة وعميقة، تماماً كالتأثيرات المتراكمة للمعايير المزدوجة التي تجعل القيادات الأمريكية تلتزم معادلة صهيونية ساقطة تجعل الطفل الذي يقاوم المحتلين بحجر إرهابياً، وتجعل قصف المدن والقرى بالطائرات المقاتلة والدبابات وهدم آلاف البيوت على رؤوس ساكنيها أحياناً، واغتيال المدنيين في منازلهم وسياراتهم بصواريخ عمودية أباتشي وقذائف الدبابات "دفاعاً مشروعاً عن النفس!

كثيراً ما انهارات إمبراطوريات حتى بسبب انزلاق استراتيجي أقل شأناً.

الأسلحة الذكيّة المستخدمة في الحرب على العراق

تتصف كل حرب جرت أحداثها القتالية في منطقة الشرق الأوسط، بصفات تميزها عن الحروب التي سبقتها، وقد انفردت الحرب

الأمريكية- العراقية (3/20- 2003/4/10) الأخيرة، وفق الأساليب القتالية المبتكرة وحسب وسائط الصراع المسلح المتطورة، بخاصة استخدام قوات التحالف الأمريكية- البريطانية للأسلحة الذكية "smart weapons" والتي يُطلق عليها أيضاً اسم (أسلحة الدقة العالية) "High Fineness weapons" ويتميز سلاح الدقة العالية بخصائص أساسية أهمها: الدقة العالية والفعالية الكافية لكل طلقة أو رشقة، والقدرة على إصابة الأغراض (الأهداف) العسكرية والتأثير عليها على مسافات بعيدة، وكذلك المردود القتالي الكبير والسرعة العملياتية العالية.

تشير المصادر العسكرية إلى أن القيادة العسكرية الأمريكية عندما قررت استخدام هذه الذخائر الذكية رغبت أن تخدم الهدف الاستراتيجي للحرب في أن تكون قصيرة وسريعة وحاسمة، وبأقل قدر من الخسائر الممكنة في الأفراد والمعدات، وكذلك بين المدنيين لذلك جهزت قواتها، خاصة الجوية بذخائر ذات دقة عالية في الإصابة وقوة تفجير ضخمة ذات تأثيرات متنوعة في التحصينات والمعدات والأفراد. وذلك في إطار منظومة من التكنولوجيا فائقة الدقة. وسنسعى في هذا المقال أن نتعرف على أنظمة التسليح عالية الدقة، وخاصة التي تستخدم لأول مرة في الحرب الأمريكية على العراق، والتي تضم كل من: الصواريخ الموجهة جو- أرض، والقنابل الجوية الموجهة، وصواريخ الـ م/د الموجهة جو- أرض، وصواريخ الدفاع الجوي أرض- جو، الموجهة وأنظمة التسليح (الجديدة) المتطورة، على أن نختم المقال بفكرة موجزة عن الأنظمة التكنولوجية المساعدة التي تؤمن حسن استخدام الأسلحة الذكية في العمليات الحربية الحديثة.

قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية وعلاقتها بالحرب الاستعمارية على العراق

1. تمهيد.
2. السيطرة البريطانية على البترول في منطقة الخليج.

- **أولاً:** اكتشاف البترول في منطقة عربستان وبداية مرحلة هامة في الخليج.
- **ثانياً:** السيطرة البريطانية على بترول العراق وتطورها.

3. نزول الولايات المتحدة إلى الميدان النفطي في الخليج والمنافسة الحادة بين الشركات الأمريكية والبريطانية.
4. التعسف في تحديد أسعار البترول المعلنة والخسائر التي تلحق بالمنتجين.
5. ما أشبه اليوم بالبارحة

احتل الإنكليز العراق من أجل البترول ويستعد الأمريكيون لاحتلاله من أجل البترول ولكن هل سكت الشعب العراقي في المرة الأولى ليسكت في المرة الثانية وما دور حماية إسرائيل.

يعتبر اكتشاف البترول واستخدامه الصناعي من أهم الأحداث التي مرت على العالم خلال تاريخه الطويل ولا يشبهه سوى اكتشاف القمح كمادة رئيسية للطعام وقديماً قيل "المال عصب الحرب" وأما الآن فالبترول يعتبر عصب الحياة ومادتها وصناعة البترول حالياً هي أكبر صناعة عالمية لم يمر بمثلها في تاريخ البشرية. ولها آثارها العميقة في مختلف النواحي الحياتية ويعود الفضل للبترول في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين الإنتاج وسرعة استخدام الآلة في مختلف النواحي الصناعية.

كما ساعد على نمو الزراعة وتقليل اليد العاملة. وله أثره الكبير في الحياة العسكرية حيث ساعدت الطاقة التي يقدمها البنزين أحد مشتقات البترول في سرعة تنقل الجيوش التي أخذت تستخدم السيارة والطائرة وكذلك ازدياد قوتها النارية بدخول الدبابة ساحة المعركة.

والواقع أن البترول ومشتقاته دخلا مختلف أنواع الحياة حتى المأكل والملبس وسيظل البترول سيد الموقف حتى يظهر نوع جديد من الطاقة يحل محل هذا المنبع الهائل للطاقة. وحتى الآن لم يظهر نوع جديد من الطاقة يحل محل البترول، وحتى الذرَّة لم تستطع أن تحل محل البترول بسبب الحاجة إلى تقنية عالية جداً ورجال أكفاء لتحويل الطاقة النووية إلى طاقة كهربائية والمهم في ذلك أن تكون الطاقة الجديدة التي ستحل محل البترول أن تكون أكثر سهولة في الاستخدام وأرخص ليكون الاعتماد عليها سريعاً. كما كان الحال عندما تم الانتقال من الاعتماد على الفحم الحجري كمادة أساسية لاستخراج البترول. وتكمن أهمية البترول الرئيسية في تنوع استخداماته الرئيسية وتنوع مشتقاته التي لا تعد ولا تحصى ويأمل كثير من العلماء بالغاز الطبيعي ليحل محل البترول وهو الآخر متوفر في البلاد العربية بشكل كبير.

وقد ازدادت أهمية البلدان المصدرة للنفط وتغيرت حياتها وبقدر ما أصبحت مشكلة الحصول عليه مشكلة دائمة للدول الصناعية، وبخاصة التي لا يوجد فيها البترول كأغلب الدول الصناعية جاء نعمة مشوبة بالحذر للبلدان المصدرة إلا إذا كان باستطاعتها توظيف أموال البترول في مشاريعها الإنمائية والصناعية المفيدة لكي تتمكن من الاعتماد عليها في وقت نضوب البترول. وإلا سيكون نقمة عليها.

والبترول كمادة معروف منذ القدم. فقد عرفه قدماء العراقيين الذين كانوا أول من استخدمه صناعياً في كثير من منشآتهم الحضارية. وقد استخدمه المصريون الأوائل في بناء الطرق والمباني وكمادة عازلة في بناء المراكب وكدواء لبعض الأمراض الجلدية بخاصة واستخدمه العرب كزيت للإضاءة. كما استخدم في الحروب بما يعرف بالنار الرومانية أو اليونانية. وكان العرب أول من عرف أجهزة التقطير ونقلوها للأندلس كما أن قدماء الهنود كانوا يعرفون البترول واستخدموه كقوة طبية. وعندما وصل الأوربيون إلى أمريكا اقتبسوا استخدامه من الهنود ولا يزال البدو الرحل يستخدمون بعض مشتقات البترول لشفاء الجروح والقروح التي تحدث لحيواناتهم، وبخاصة الجمال ويعرف بالقطران. وعندما كان المنقبون الأمريكيون ينقبون عن المياه في الصحراء كانوا يعتبرون الأرض التي فيها البترول أرضاً ملعونة. وفي العراق كان البترول ظاهراً فوق الأرض.

وقصة اكتشاف البترول وتطور صناعته تعود بشكل كبير إلى التطور الصناعي الذي بدأ في القرن الثامن عشر، عندما اخترع جيمس واط عام 1799م الذراع الآلي ومنذ ذلك الوقت والآلة تتطور بشكل متسارع وتتطور معها الطاقة المسيرة للآلة والتي بدأت بالإنسان الذي كان يستخدم جهده العضلي لتسيير الآلات المعروفة في تلك الأيام ثم استخدمت المياه ومن بعدها الفحم ثم الكهرباء والتي تعد أرخص أنواع الطاقة وبعد ذلك جاء البترول.

في عام 1850 استطاع الاسكتلندي (جيمس واط) أن يصفي الفحم ويستخرج منه الكيروسين الذي انتشر في مختلف أنحاء العالم كزيت للإضاءة وتسيير الآلة ورغم استخراج الكيروسين حالياً من

البترول لا يزال يطلق على الكيروسين /زيت الفحم/ وقد عرف البترول في أمريكا في منتصف القرن التاسع عشر وبذلت مجهودات ضخمة لاستخدامه تجارياً وقد استخدم في بعض المجالات مثل التزييت والتشحيم وفي الإضاءة بعد إجراء تجارب كثيرة، ولكن المرحلة الحاسمة في تاريخ صناعة البترول جاءت عندما اكتشفت أول بئر بترولية عام 1859 في /تيتوسفيل/ في بنسلفانيا على يد /جون درايك/ سائق القطارات وكان البئر المكتشف على عمق 60 قدماً ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن أخذت صناعة النفط تتطور بالإضافة إلى طرق استخدامه باضطراد بالإضافة إلى ازدياد عدد مشتقاته.

استخدم البترول ما بين 1860م- 1885م للإضاءة فقط بعد تصفيته واستخراج زيت الاشتعال أما ما تبقى من المواد فكانت تهمل. وحتى القرن العشرين بدأ البترول يحل محل الزيوت النباتية في التشحيم والتزييت الصناعي. ثم جاء اختراع السيارة ليزداد الطلب على البنزين المستخرج من البترول. وقد سميت هذه المرحلة بمرحلة البنزين ولسبب الزيادة في إنتاج البترول الخام وكثرة الآبار المكتشفة فقد تطلب العمل على تنويع استخدام البترول ومشتقاته وبخاصة ما بين أعوام 1930-1940.

كانت الولايات المتحدة خلال مرحلة الإضاءة الدولة الوحيدة التي تستخرج البترول. وبعد ذلك ظهر البترول في باكو الواقعة على بحر قزوين وكان مجال صراع طويل بين كل من تركيا وإيران من جهة وروسيا الإمبراطورية من جهة أخرى. وقد لعب البترول دوراً هاماً في الحرب العالمية الأولى وتم استخدامه في كل وسائل الحرب وبخاصة النقل ولولا تحرك الجيوش الفرنسية التي كانت تتنقل في السيارات لخسر الحلفاء معركة المارن الفاصلة في تاريخ الحرب العالمية الأولى.

وكان لا بد لهذه الصناعة التي تحتاج إلى الأموال الطائلة للبداية فيها أن تترافق مع تهيئة رؤوس الأموال الضخمة ولا يأتي ذلك إلا عند تشكيل الشركات التي بإمكانها وحدها تحمل المصاريف للقيام بعمليات التنقيب والاستثمار والتسويق والنقل إلى غير ذلك من العمليات الفنية الكبيرة والمعقدة بالإضافة إلى الأيدي الماهرة الخبيرة وإلا ضاعت الأموال بسرعة هائلة وفقد كل شيء لذلك ظهرت ونمت شيئاً فشيئاً الشركات البترولية الضخمة ونجحت في أمريكا وتبعتها بريطانيا بسبب وجودها في منطقة الخليج وبعد ذلك جاء دور أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وكانت المنافسة حادة بين مختلف هذه الشركات وازدادت حدة عندما بدأت أوروبا تعمل المستحيل للتخلص من سيطرة الشركات البترولية الأمريكية كما أن أمريكا نفسها أخذت تتطلع إلى الخارج للحصول على كميات أكبر من البترول خارج حدودها وإلى أرباح أكبر بعد الاستهلاك الكبير الذي أملته عليها ظروف الحرب العالمية الأولى وكان الخليج أحد المراكز الرئيسية للتنافس البترولي الدولي وبخاصة بين الشركات البريطانية والأمريكية. ويذكرنا ذلك بالمنافسة الدولية التي حدثت في القرن الماضي للسيطرة على المراكز والطرق التجارية والحروب التي جرت وما زهق فيها من أرواح خلالها واليوم فالتنافس من نوع جديد يعتمد على من لديه الإمكانيات المالية والخبرة والاستعداد.

كانت بئر (جون درايك) الأمريكي أول بئر بترولية في العالم. وكان إنتاج البترول ينحصر في بعض الولايات الأمريكية 1862 وقد ساعدت الأنظمة الأمريكية على زيادة الإنتاج من حوالي ثلاثة ملايين برميل 1862 إلى أربعين مليون برميل عام (1882) وكانت المنتجات

الأمريكية البترولية أول صادرات أمريكا الصناعية وفي عام 1870 شكل /جون روكفلر/ شركته المعروفة باسم ستاندر اويل (أوهايو) التي لعبت دوراً رئيسياً في صناعة البترول بعد أن تحول اسمها إلى ستاندر أويل (نيوجرسي) ثم أنشئت شركات ستاندر في ولايات أخرى، وقد استمر هذا التنظيم سارياً حتى عام 1899 حيث أصبحت ستاندر (نيوجرسي) الشركة القابضة لجميع شركات ستاندر بالإضافة إلى مجموع الشركات الرئيسية: سكوني فاكوم أويل كوربوريشن – شركة مصافي أوهايو أويل كومباني... الخ ولم تعد /ستاندر ترست/ تترك مجالاً من مجالات الصناعة البترولية دون أن يكون لها نفوذ فيه وأصبح المنتجون مضطرين إلى بيع إنتاجهم إلى وكلاء ستاندر وكذلك المصدرون إلى الشراء منها، والموزعون إلى الحد من نشاطهم التسويقي نظراً لمنافسة (الترست) لهم. وأخيراً تمكنت ستاندر من السيطرة على قطاع وتجارة المنتجات داخل الولايات المتحدة وعلى صادرات المنتجات البترولية. ونظراً لأن الولايات المتحدة كانت المصدر الأساسي لتموين العالم بالمنتجات البترولية فقد سيطرت ستاندر على صادرات المنتجات البترولية للعالم وذلك بفضل احتكارها لمعامل التكرير في داخل أمريكا ويبدو أن أمريكا حالياً تحلم بالعودة إلى تلك الأيام التي كانت تهيمن على تجارة صناعة البترول في العالم بعد تحكمها وهيمنتها على بترول العراق.

وقد واجهت الشركة أول تحد لسيطرتها على الأسواق الأجنبية إثر دخول البترول الروسي في العقد الثامن من القرن التاسع عشر منافساً لها في الأسواق الأجنبية مما جعل ستاندرأويل تقوم بتأسيس شركات أجنبية تابعة لها لمواجهة المنافسة الروسية ومع نهاية القرن التاسع عشر

ومطلع القرن العشرين فإن ستاندر (حوالي 70 شركة) كانت تسيطر على حوالي ثلث إنتاج الولايات المتحدة الذي بلغ إذ ذاك (52) مليون برميل ومع سيطرتها على مجال النفط ونقله بالأنابيب أصبحت تسيطر واقعياً على 90٪ من إنتاج أمريكا ولذلك تطلعت إلى الخارج نحو الخليج وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

في عام 1901 تغلب الإنتاج الروسي على الإنتاج الأمريكي حيث بلغ الإنتاج /12/ مليون طن والواقع أنه منذ عام 1884 تمكنت صناعة البترول الروسية من سد الاحتياجات المحلية وأخذت تغزو أسواق غرب أوروبا بتصدير فائض الكيروسين وزيوت التشحيم إليها. وبعد أن ألغت الحكومة الروسية عام 1877 رسوم الإنتاج على البترول الخام أصبح باستطاعة الكيروسين الروسي منافسة الكيروسين الأمريكي في الأسواق الخارجية.

كان آل نوبل (ومنهم مخترع الديناميت ومؤسس جائزة نوبل) وأصلهم من اسكاندنافيا أكبر المساهمين في صناعة البترول الروسية. وكان روتشيلد الثري اليهودي المعروف يقوم بتصدير البترول الروسي منافساً شركة /ستاندر/ وقد دخل روتشيلد فيما بعد مجال الإنتاج في روسيا القيصرية حتى عام 1917 حيث قامت الحكومة الشيوعية بتأميم ممتلكات شركة الهند الهولندية البترولية وممتلكات آل نوبل وبدأ الروس يستخرجون البترول بوسائلهم الخاصة ولحسابهم.

لم يقتصر هوس التفتيش عن البترول على أمريكا فقد أخذت الشركات الأوروبية تعمل للحصول على امتيازات التنقيب في مختلف أنحاء العالم والتي يمكن أن يوجد فيها النفط في آسيا وإفريقية وأمريكا الوسطى والجنوبية. ففي عام 1897 تأسست في لندن شركة

بتمويل من مؤسسة /روتشيلد باربز/ وكانت شركة صمويل البريطانية نواة هذه الشركة التي سميت شركة شل للتجارة والنقل. وقد حصلت هذه الشركة على امتيازات للتنقيب عن خامات البترول في جزر الهند الشرقية التي كانت تخضع للسيطرة الهولندية. وفي عام 1910 تكونت شركة أخرى باسم الشركة الهولندية الملكية وتقوم هي الأخرى بإنتاج البترول الخام من جزر الهند الشرقية (إندونيسيا حالياً). ولمواجهة منافسة شركة ستاندرد في أسواق الشرق اتفقت الشركتان شركة شل والهولندية الملكية على الاندماج جزئياً في عام 1903 ثم انتهى الأمر باندماج الشركتين اندماجاً كلياً عام 1907 حيث تأسست الشركة الملكية الهولندية (شل) التي أصبحت فيما بعد أكبر منافس لمجموعة /ستاندرد/. كما أصبحت من كبريات شركات البترول العالمية ولها مركزان رئيسيان في لندن وأمستردام. وقد تمت عمليات التوحيد هذه على مراحل ولعب فيها الثري الأرمني (غولبنكيان) دوراً هاماً في هذا الدمج. وقد سيطرت هذه الشركة على إنتاج البترول الخام في جزر الهند الشرقية حتى عام 1912 حينما تمكنت شركة /ستاندرد/ من الحصول على امتياز التنقيب في سومطرا. ولم تتمكن /ستاندرد/ من ذلك إلا نتيجة للاتفاقية التي تمت في عام 1911 بين الشركتين ستاندرأويل وشل والتي نظمت علاقة الشركتين في آسيا إثر حرب الأسعار التي نشبت بينها في أسواق الصين عام 1909. وشركة ستاندرد/في الواقع هي الوحيدة بين الشركات الأمريكية والعالمية التي كانت تعتمد على الاحتياطات البترولية الضخمة في بلادها (الولايات المتحدة)، ولذلك لم تكن تشعر إلزامياً بحاجتها للحصول على مصادر إنتاج أجنبية. أما شركة شل فلا ركيزة لها في بلادها واعتمادها كله على المصادر الخارجية. لذلك ركزت جهودها هي وشركة البترول

البريطانية/بريتش بتروليوم/التي سيمر ذكرها فيما بعد/ على الأسواق الخارجية ولكن بعد الحرب العالمية الأولى- كما ذكرنا- وحاجة أمريكا للبترول لسد النقص المتزايد في احتياطها تهتم بالاستثمارات البترولية في كافة أنحاء المعمورة. وحصلت على العمل في السعودية ثم وضعت يدها على المنطقة العربية والخليج وفيها أكبر مخازن البترول في العالم عن طريق "الأرامكو".

أما الشركة الثالثة الكبرى في تاريخ صناعة البترول والتي لعبت دوراً رئيسياً في حياة الخليج والمناطق حوله فكانت شركة بريطانية خالصة وهي شركة (برتش بتروليوم) ب ب B.B وعندما تأسست في فارس أطلق عليها شركة الأنكلو برسيان أي الشركة الإنكليزية الفارسية ثم عدل ليكون الشركة الإنكليزية الإيرانية (إنكلو إيرانيان) ويمكن اعتبار يوم 14 نيسان عام /1901/ و هو مولد هذه الشركة /B.B/ تطوراً هاماً في صناعة البترول التي كانت حتى ذلك الوقت صناعة أمريكية بحتة. وكانت أوروبا تستورد احتياجاتها من الولايات المتحدة، إلى أن دخل المحرك الصناعي ميدان العمل فبدأ اهتمام رجال الأعمال البريطانيون يتجه نحو البترول. وخلال نصف قرن من الزمن أصبحت هذه الشركة إحدى دعائم العالم الرأسمالي المعاصر حتى تاريخ تأميمها عام 1951. ومنذ أن تحولت إلى شركة البترول البريطانية (ب.ب B.B) أسهمت في أربع أو خمس شركات بترولية عاملة في الشرق الأوسط ولا تزال تعتبر إحدى دعائم الدخل القومي البريطاني.

وقد وجه نشاط هذه الشركة نحو منطقة الخليج العربي بسبب ما كان لدى بريطانيا من قوة ونفوذ في تلك المنطقة فقد استطاعت سابقاً بعد مجهودات ضخمة وخلال فترة زمنية ليست قصيرة إبعاد كل

منافسة دولية لها هناك كما رأينا وكانت الضرورات التجارية تحتم على البريطانيين الإبقاء على نفوذهم قوياً دائماً، ثم كانت الحاجة الماسة للمحافظة على طريق الهند الشغل الشاغل لسياسة بريطانيا الخارجية.

وعندما بدأت تظهر مع بداية هذا العصر ملامح الثروة البترولية سارعت بريطانيا لتكون أول من يستفيد من هذه الثروة معتبرة أن ذلك حق خالص لها لوحدها. وقد توافق هذا العصر مع العصر الذهبي للإمبراطورية البريطانية بعد أن احتلت مركز الصدارة للسياسة التي تستهدف التحكم بمنابع البترول وخزاناته. وأصبحت حماية هذا المرفق بالنسبة للاقتصاد البريطاني المحور الذي تدور عليه سياسة بريطانيا في المنطقة أو ما يعرف بسياسة شرق السويس.

2. السيطرة البريطانية على البترول في الخليج.

كان البترول معروفاً منذ القدم في تلك المناطق وبخاصة منطقة عربستان وعند سفوح جبال زاغروس في الجنوب الغربي من إيران. وقد نبه إلى وجود البترول أيضاً العالم الأثري الفرنسي (جاك ده مورغان) عام 1892، وتتحكم في المنطقة- التي كانت بعيدة من أن تخضع لحكام طهران- قبائل قوية مثل قبائل البختياري والزند والقشقاوي ومن القبائل العربية بني كعب ومن بعدهم الخزاعلة والمحيسن لذلك لم يكن أحد يجرأ على الدخول في المنطقة مهما أعطاه الشاه القابع في قصره في طهران من ضمانات والأمر دائماً لهذه القبائل أو بالأحرى لرؤسائها، وخلال هذه الفترة كان الصراع سجالاً بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية حول مناطق النفوذ في فارس. وكانت بريطانيا تعمل لوضع إيران تحت نفوذها الاقتصادي لإبعاد الاستثمارات الروسية. وعلى هذا الأساس حصل البارون /جوليوس رويتر/ في عام 1873 على امتياز

للبحث عن المعادن في منطقة واسعة من فارس إلا أن الشاه ناصر الدين اضطر تحت ضغط روسيا القيصرية إلى إلغاء الامتياز. وفي عام 1889 أعاد البارون المذكور الطلب وحصل على تصريح بتكوين شركة للتنقيب عن البترول والمعادن ومرة ثانية فشل الاتفاق بين الطرفين فلم يكتشف البترول وابتلعت العملية أموالاً طائلة. وإذا كان المقدر أو الحظ لم يوافق (رويتر) الذي أسس شركة رويتر الإخبارية منذ ابتسم الحظ إلى شخص آخر كما سنرى:

أولاً:اكتشاف البترول في منطقة عربستان وبداية مرحلة هامة في الخليج

في أحد أيام شهر أيار الحارة عام 1908 تفجر بئر بترولي على عمق 15 متراً من سطح الأرض صدفة بعد مرور سبع سنوات على بدء التنقيب عنه وذلك في مكان يسمى ميدان نفطون الواقع جنوب غرب إيران الحالية وقريباً من ساحل الخليج في المنطقة المعروفة باسم عربستان وسمي منذ ذلك الوقت الذي ابتدأ فيه البترول يتدفق باسم مسجدي سليمان. وقد أخذ البترول يتدفق أمام فرحة المشاهدين والمهندسين بعد أن استبد بهم اليأس خلال تلك الأعوام الطويلة ويقال إن المهندس المشرف على الحفر تلقى أمراً بإيقافه بعد أن يئست الشركة من العثور على البترول بعد أن بلغت تكاليف العمل (250) ألف جنيه وقد لجأ صاحب الامتياز (وليام كنوكس دارسي) الذي كان قد جمع ثروة كبيرة من التفتيش عن الذهب في أوستراليا وهو من أصل بريطاني إلى آل روتشيلد يطلب منهم العون ولكنهم رفضوا. وقد شجعت الحكومة البريطانية التقارب بين دارسي ورئيس شركة بورما أويل اللورد الأسكتلندي/ستراثكونا/ وبدفع من الاثنين تم اكتشاف البترول يوم 26 أيار 1908.

وهكذا ظهر البترول في مختلف أنحاء العالم تقريباً لذلك سيبدأ الصراع بين عمالقة المهنة على صعيد النقل بشكل خاص.

وحسب ما جاء في كثير من المراجع أن المهندس الذي تلقى البرقية بإيقاف العمل وضع الورقة في جيبه دون النظر إليها أو قراءتها ونسيها. ولم يعثر عليها إلا بعد ظهور البترول الذي غير وجه المنطقة وقفز بها مباشرة لتكون أعظم مناطق العالم أهمية في العصر الراهن. وقد أخذ البترول يلعب دوراً رئيسياً في حياتها. كما أصبحت المنطقة كلها منطقة احتكاك دولية ذات أهمية بالغة جداً ومن بئر مسجدي سليمان بدأ الإنكليز مسيرتهم للسيطرة على البترول العربي بعد أن أظهرت أهمية البترول واكتشافه في أماكن كثيرة من العالم.

في 28 أيار عام 1901 حصل (دارسي) على امتياز التنقيب عن النفط واستثماره لمدة (60عاماً) من الحكومة الفارسية وكان الامتياز يشمل كل فارس (إيران) عدا الأقاليم الشمالية التي كانت قد أعطيت امتيازاتها للروس والتي شملها الاتفاق الذي عقد فيما بعد بين بريطانيا وروسيا عام 1907. وتقاسم الطرفان النفوذ في إيران وقد بلغت المنطقة التي كان على (كنوكس داري) التفتيش عن البترول فيها واستثمارها 770 ألف كم وقد دفع دارسي للحكومة الفارسية لقاء ذلك مبلغ عشرة آلاف جنيه كانت بحاجة ماسة إلى هذا المبلغ الذي دفع نقداً، كما تعهد بدفع مبلغ يماثله فيما بعد وبإعطاء الحكومة الفارسية أيضاً (20) ألف كلم بقيمة جنيه للسهم الواحد في الشركة الجديدة التي سميت باسم "النفط الفارسي" (Persian Oil) بالإضافة إلى 26٪ من الأرباح السنوية الصافية وقد كلف بالتفتيش في المناطق الغربية من الامتياز أحد الجيولوجيين المشهورين وهو ب.ب رينولدز/ وكما ذكرنا ظل يعمل

لست سنوات بالتنقيب عن البترول دون جدوى بعد صرف 250 ألف جنيه وعندما طلب مساعدة آل روتشيلد تدخلت الحكومة البريطانية، وقام اللورد الأول للبحرية اللورد فيشر بمساعدة دارسي 1904 وعندها قدم/ستراثكونا/ (بورما أويل) لدارسي المساعدة في عمليات البحث والتنقيب والحفر ولهذا تكونت في العام التالي ما يعرف بنقابة الامتيازات Concession syndicate. وأخيراً ظهر البترول.

بعد هذا الاكتشاف تكونت في عام 1909 الشركة الإنكليزية الفارسية A,P,C وأقيم خط للأنابيب يمتد من مسجدي سليمان حتى عبدان على شط العرب بعد اتفاقهم مع الشيخ خزعل أمير المحمرة على استخدام جزيرة عبدان لبناء مصفاة بترولية فيها، وكذلك مرور الأنابيب في أراضيه، وفي عام 1920 بدأت مصفاة عبدان تعمل وسال الذهب الأسود في الأنابيب.

وفي عام 1904 عين الأميرال اللورد فيشر اللورد الأول للإمبريالية البريطانية ولأسباب استراتيجية وفنية تقرر بناء وتغيير 56 مدمرة و74 غواصة لتعمل بالوقود (البترول)، وبناء على ذلك قررت الحكومة البريطانية أن تصبح صاحبة أول شركة بترولية في الشرق الأوسط وذلك عن طريق شراء أكبر نسبة من الأسهم في شركة البترول (الأنجلوفارسية). وقد تم ذلك عن طريق لجنة تشكلت لهذه الغاية وتدخل ونستون تشرشل الذي أصبح اللورد الأول للإمبريالية البريطانية وقد منحت الشركة حوالي مليوني جنيه وأصبحت حصة الحكومة البريطانية فيها 51٪ مقابل تعهد الشركة بتزويد البحرية البريطانية بما يلزمها من بترول واعتمد البرلمان هذه الصفقة ووافق عليها وكان ذلك قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بستة عشر يوماً.

استفاد الحلفاء من وجود شركة البترول في الخليج فائدة كبرى خلال الحرب لتموين الأساطيل البحرية في المنطقة، ويعتقد أكثر الاستراتيجيين البريطانيين أن النصر الذي حققه الحلفاء عامة وبريطانيا بخاصة يعود إلى مصنع تكرير البترول في عبدان. والواقع أن هناك جانباً كبيراً من الحقيقة في هذا القول لأن بريطانيا التي كانت تعتمد على إمبراطوريتها في تموينها الستراتيجي لم تكن لتستطيع إيصال المواد الستراتيجية بالسرعة الضرورية لولا وجود السفن التي بدأت بالاعتماد على البترول دون الفحم وبخاصة السفن الحربية حيث ازداد وزن السفن وازدادت حمولتها بسبب اتساعها وازدادت قوتها كماً وكيفاً ولم يعد هناك الأماكن المتسعة لحمولات الفحم الحجري كالسابق. كما أصبح بإمكانها السير مسافات بعيدة دون تموين يضاف إلى ذلك تخلصت البحرية البريطانية من تأثير الشركات البترولية الأمريكية.

بعد الحرب زادت الحكومة البريطانية مساهمتها برأسمال الشركة عام 1919 بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه وكانت أرباح بريطانيا خيالية من الشركة طيلة نصف قرن يفوق سبعة أضعاف قيمة رأسمالها بالإضافة إلى أن البترول لم يتوقف عن التدفق على بريطانيا مساهمة في نمو صناعتها ورخائها، في حين أن أصحاب البترول الحقيقيين لم يكونوا ليحصلوا إلا على جزء يسير من ثروتهم الهائلة.

شعرت بريطانيا بعد ظهور البترول في إيران بأهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية. فوضعت الخطط للاستئثار بالثروة النفطية العربية التي تدل كل الدلائل على وجودها لنفسها وحدها- إن أمكن- وكان أمامها العراق الواقع تحت السيطرة التركية وسواحل الجزيرة العربية المطلة على الخليج وبحر العرب ثم جزر الخليج وهذه المناطق

كانت واقعة عملياً تحت السيطرة البريطانية عدا العراق والسعودية لذلك أوعزت للشيوخ في المنطقة بالكتابة إلى السلطات البريطانية بالخليج عارضين عليها احتكار ثرواتهم من معادن وغيرها الموجودة تحت باطن الأرض. وبالفعل فقد كتب شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة في مايس 1911 إلى المقيم السياسي البريطاني يخبره بأنه لن يقوم باستخراج البترول شخصياً. وأنه لن يعطي الحق في استخراجه لأي جهة كانت إلا بموافقة الحكومة البريطانية. وقد لحقه جميع الشيوخ في تواريخ لاحقة والواقع أن هذه التعهدات ما هي إلا قسم من المعاهدات والاتفاقيات التي ظنت بريطانيا أنها ربطت للأبد هذه المناطق بها مما يسمح لها بالسيطرة على ثرواتها واقتصادها بشكل قانوني. على أساس أن التعهدات كان يقدمها الشيوخ نيابة عن شعوبهم الذين لم يكن لهم دورٌ واقعي. وبذلك ضمنت بريطانيا ثروة المنطقة لمدة طويلة وبعيداً عن المنافسة. وفي الكويت لم يقتصر الإنكليز على استغلال ثروة البلاد بل منعوا كل من يعمل في الكويت من الأجانب بالقيام بأي عمل إذا لم يأخذوا الموافقة البريطانية وبخاصة في مجال الاستثمارات البترولية حتى الرعايا البريطانيين.

ثانياً: السيطرة البريطانية على بترول العراق وتطوراتها

بعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على الخليج، أخذت تنظر إلى العراق الذي كان تحت الاحتلال التركي كمنطقة لا يجوز إهمالها اقتصادياً وسياسياً بما له من أهمية استراتيجية ولخيراته الوفيرة ومجالات العمل فيها والاستثمار وقد حاولت بريطانيا مراراً التدخل في شؤون العراق وربط اقتصاده بالاقتصاد الهندي ولكنها لم تنجح بسبب معارضة الحكام الأتراك وتخوفهم منها. ولكن الشيء الذي لم تكن تتوقعه هو محاولات الألمان للوصول إلى الخليج عن طريق مد سكة

حديد تمتد من برلين إلى الخليج العربي والتي عرفت بالتاريخ باسم سكة حديد برلين- بغداد بعد أن أعطى السلطان عبد الحميد الثاني الضوء الأخضر للألمان بالعمل، وكان السلطان المذكور يكن العداء والكراهية للإنكليز منذ احتلالهم مصر. وقد حاولت بريطانيا إيقاف المد الألماني نحو الخليج وإيقاف تغلغل الألمان في جسم الرجل المريض (الإمبراطورية العثمانية).

تركت الحرب الروسية- التركية وخسارة الأتراك فيها أثراً ملحوظاً على عقلية عبد الحميد الذي بدأ باستعادة نفوذ وسلطة الدولة على مختلف الأراضي التابعة لها. وذلك بربطها بشبكة من الخطوط الحديدية بالإضافة إلى فوائدها الاقتصادية حيث يسهل نقل الإنتاج الزراعي من منطقة إلى أخرى ومنذ عام 1881 والاتصالات لم تتوقف بين الألمان والعثمانيين وذلك لربط البلاد بشبكة من الخطوط الحديدية وقد أعد مخططاتها أحد المهندسين الألمان وهو /الدكتور ستروتسبرغ/ولكن عدم تمكن السلطان من جمع المال اللازم لهذه الغاية ومعارضة الإنكليز كالعادة- أرغماه على الانسحاب من المنافسة الدولية وحل محله أحد البنوك الألمانية. وبعد أن ضمن البنك الألماني امتياز سكة حديد الأناضول عام 1888 لم يضع الأمر سدى لكي يبدأ بالعمل بمد خط حديدي جديد، وبعد تأسيس شركة سكة حديد الأناضول أخذت هذه في مد الخطوط الحديدية في الأناضول.

بعد الزيارات التي قام بها الإمبراطور الألماني غيوم الثاني للبلاد العثمانية. أخذت العلاقات تتطور بين البلدين بشكل سريع. وشملت علاقات عسكرية وتجارية وفنية وبدأت الشركات الألمانية الكبرى تدخل الأسواق التركية والعربية ولكن أهم شيء هو حصول الألمان في

27 تشرين ثاني 1899 على امتياز لمد سكة حديد من /قونيه/ إلى بغداد والبصرة، من السلطان العثماني وذلك خلال ثماني سنوات. ومنذ 5 آذار 1903 بدأت شركة الأناضول صاحبة الامتياز بالعمل، في وجه مقاومة شديدة من قبل روسيا وبريطانيا مما يذكرنا بمعارضة الإنكليز لفتح قناة السويس من قبل الفرنسيين وقد رضيت فرنسا بالاشتراك مع الألمان في مد الخط لذلك سكتت عن المعارضة كما أنها حصلت من السلطان العثماني على بعض الامتيازات كمد خط للسكة الحديدية بين دمشق وحماه في سورية بالتعاون مع إحدى الشركات البلجيكية، وبالرغم من أن اتفاقية الخط الحديدي نفسها لم تكن جديدة إلا أن ما نصت عليه الاتفاقية هو أهم من ذلك. فمقابل تمويل العمل، قبل المصرف الألماني /دوتش بنك/ بالحصول على حق استثمار جميع الحقول المنجمية والنفطية المكتشفة على مسافة (30) كم على جانبي الخط المرسوم للخط الحديدي على أن تبقى الحكومة العثمانية مالكة لهذا الخط وتتلقى جزءاً من الأرباح وتظل الإدارة بين الألمان مدة (99) عاماً.

أثار هذا المشروع قلق الإنكليز وبخاصة هذا التوغل الألماني حتى العراق، وهذا من شأنه تهديد طريق الهند ولكن الإنكليز لم يحاولوا إيقاف المشروع بل حاولوا احتواءه عن طريق المساهمة في العمل ووصول الخط إلى ميناء البصرة وليس لميناء الكويت. وفي تلك الفترة توجه اهتمام أصحاب المصارف بشكل جدي للأعمال والشؤون التركية التي تهافت عليها الطامعون من كل حدب وصوب وبخاصة رجال الأعمال الإنكليز. وهنا أوفد هؤلاء "أصحاب المصارف" المدعو /أرنست كاسل/ الذي حصل من الحكومة العثمانية على تأسيس مصرف تركي- إنكليزي في الآستانة.

خلال هذه الفترة حصل الأميرال الأمريكي /السابق/ الملحق البحري للولايات المتحدة في تركيا هو الآخر عن طريق الرشوة على عدة فرمانات من السلطان، تخوله حق التنقيب والاستثمار في جميع الأراضي العثمانية، بعد أن علم بوجود البترول في /كركوك/ عام 1908.

إلا أن سقوط السلطان عبد الحميد أوقف جميع هذه الفرمانات بعد أن قام شيستر (كولبي شيستر) وهو اسم الملحق البحري المذكور آنفاً بإنشاء شركة أمريكية للتطوير في تركيا. وهنا ظهر الأرمني كالوست غلبنكيان الذي كان يعمل في مجال البترول مع عملاق آخر وهو /مانتاشيف/ الذي كان يسيطر على البترول الروسي في باكو، وقد ساعد (غلبنكيان) (أرنست كاسل) على تأسيس البنك البريطاني في تركيا وسمي البنك الوطني التركي وكان هو عضواً في مجلس إدارته كما كان المستشار الخاص /لكاسل/، وقد نصح/غلبنكيان/، /كاسل/ بالاهتمام ببترول كركوك بدلاً من الأعمال المصرفية. وكان /غلبنكيان/ وراء تشكيل شركة جديدة تسمى (الامتيازات الإفريقية والشرقية) واقترح على /أرنست كاسل/ أن يضم مطالبه إلى مطالب الألمان بصورة مشتركة ثم أقنعه بتوزيع حصص الشركة على النحو التالي:

- (20) ألف للمصرف الألماني دوتش بنك.
- (28) ألف للبنك الوطني التركي.
- (32) ألف لغلبنكيان.

بعد ذلك باع /غلبنكيان/ (20) ألف من حصصه لأصدقائه في الشركة الهولندية الملكية (شل) (صموئيل ديتردنغ) ولم يترك لنفسه

سوى 15٪ من رأس المال. وكان /غلبنكيان/ قد نبه الحكومة العثمانية إلى الإمكانات البترولية التي يمكن أن يستفيد منها الألمان في امتياز مد خطهم الحديدي. لذلك قامت الدولة باستملاك أراضي ولايتي الموصل وبغداد وسحب الامتياز الألماني ولم يعترض الألمان على هذا العمل بل نزلوا عند رغبة العثمانيين ولكن طلبوا في المستقبل في أي جهة أخرى في هذا المجال لذلك عندما عرض /غلبنكيان/ على الألمان التعاون قبلوا وجرى تشكيل الشركة السابقة والتي مر ذكرها أعلاه والتي استطاعت بمساعدة /غلبنكيان/ إبعاد الأميرال الأمريكي من طريقها.

يقول مؤلفو كتاب /الجانب الخفي من تاريخ البترول/ أن/غلبنكيان/ استطاع عن طريق الرشاوى التي وزعها من البواب حتى الباشا. وخلال أقل من عام 1912 أن يحصل على جميع حقوق التنقيب عن النفط على جانبي سكة حديد برلين- بغداد للشركة الإفريقية الشرقية التي أصبح اسمها (شركة البترول التركية).

وفي عام 1912 اشتد التزاحم بين أربعة فرقاء للحصول على الامتيازات في ولاية الموصل وبلاد ما بين النهرين والتي أثبتت الدلائل على وجود البترول فيها وكذلك المعادن الثمينة وهؤلاء المتنافسون هم /دوتش بنك (ألمانيا)/ مجموعة شل /والبريطانيون في شركة النفط التركية/ على أن يكون للبنك الوطني التركي (أرنس كاسل) نصف الأسهم بينما يقتسم الألمان ومجموعة شل النصف الباقي بالتساوي ويحصل غلبنكيان في هذه الحالة على 15٪ تحسب من حصته في البنك الوطني التركي الذي كان هو عضواً في مجلس إدارته وكان هذا الاجتماع الذي حدد الحصص بتحضير من السيد /غلبنكيان/ ومساعيه ولكن

وقع حادث مفاجئ عندما أجبر /ونستون تشرشل/ بصفته اللورد الأول للإمبريالية البريطانية وباسم قصر بكنغهام. الإنكليز في هذه الاتفاقية على التنازل لشركة الأنكلوبرسيان (الشركة الإنكليزية الفارسية) فقد كان تشرشل يخشى من سيطرة شركة (شل) على تمويل بريطانيا من البترول باعتبارها شركة هولندية /حتى ذلك الوقت/ وكان يعمل بأي ثمن لحصول الشركة /الإنكليزية- الفارسية/ على الامتيازات البترولية في بلاد ما بين النهرين ولكنه ما كاد رئيس شركة /ديتردنغ/ يعلم بهذا النبأ حتى استبد به الغضب. لأنه يجعل الإنكليز يملكون نصف المصالح البترولية في العراق بعد تنازل "أرنست كاسل" عن حصته البالغة (28) ألف حصة للشركة الإنكليزية الفارسية. ويقال إن /غلبنكيان/ نجح في تهدئة رئيس شركة شل /ديتردنغ/ وباع له آلاف سهم من أسهمه البالغة (12) ألف سهم بشكل جعل ما تملكه شل يصبح على قدم المساواة مع الشركة الإنكليزية الفارسية) وقد حاول الإنكليز إخراج (غلبنكيان) وتخليصه من حصته البالغة 15٪ إلا أن الألمان ومجموعة شل تنازلت كل منهما عن 2.5٪ من حصته /لغلبنكيان/ تقديراً لجهوده السابقة مع الحكومة التركية وفي 24 آذار 1914 جرى اتفاق على حل وسط وزعت أسهم الشركة التركية للبترول من جديد على النحو التالي:

- 50٪ للشركة الإنكليزية- الفارسية.
- 25٪ للشركة الملكية الهولندية (شل).
- 20٪ للمصرف الألماني (رويال دوتش بنك).
- 5٪ غلبنكيان الذي أصبح اسمه منذ ذلك الوقت السيد 5٪.

لقد فضلت بريطانيا بالرغم من رياح الحرب التي بدأت تهب بين الطرفين الإنكليز والألمان أن تتعاون مع الفريق الألماني محتفظة لنفسها بالمركز الأول على أن تحتكر كل شيء لنفسها. وتتعرض لمناورات ألمانيا وعدائها وحملاتها. وبالرغم من تغيير الحكام في تركيا بعد الانقلاب الذي أطاح بالسلطان عبد الحميد من قبل جماعة تركيا الفتاه عام 1908 استطاعت بريطانيا الحصول على موافقة الحكام الجدد على التنقيب عن البترول وفي التاسع عشر من آذار 1914 تم التوقيع في وزارة الخارجية البريطانية اتفاق دولي بين ألمانيا وبريطانيا حول الحصص وكما ذكرنا آنفاً تم الاتفاق في 24 آذار على تقاسم الحصص ثم تقدم السفيران البريطاني والألماني بمسودة الاتفاقية بين الطرفين للحكومة العثمانية للحصول على امتيازات استغلال النفط في الموصل وبغداد للشركة الجديدة التي عرفت باسم (شركة النفط التركية وفي هذه الاتفاقية لم يكن للأمريكان أي دور وأبعد الأميرال شستر وفي 28 حزيران 1914 عهد الوزير التركي سعيد حليم باشا للشركه التركية للبترول وحدها بالامتيازات النفطية في بلاد ما بين النهرين وهكذا استطاعت بريطانيا الحصول على حصة الأسد في هذه الصفقة، وعندما قامت الحرب في آب من ذلك العام كانت بريطانيا تسيطر سيطرة تامة على المصالح البترولية في إيران وفي الوقت ذاته على نصف المصالح البترولية في بلاد ما بين النهرين ولكن الامتياز جمد حتى عام 1918.

بعد احتلال العراق صادرت بريطانيا الحصة الألمانية في شركة البترول التركية ولكن لم تكن بريطانيا لوحدها المنتصرة، وبخاصة أن الحرب أظهرت الأهمية الستراتيجية الكبرى للبترول، فكانت هناك فرنسا التي دفعت أكثر خسائر الحرب من أرواح جنودها، وكان لديها

أقوى جيش بري لذلك اتفقت مع إنكلترا في 9 أيار 1916 على تقاسم الإمبراطورية العثمانية قبل انهيارها بعامين (اتفاقيات سايكس بيكو).

كانت فرصة فريدة لبريطانيا لزيادة نفوذها وسيطرتها على المنطقة، فاحتلت العراق وسورية وفلسطين ووصلت البحر الأبيض المتوسط وأصبح لها حامياتها العسكرية في القاهرة والآستانه وبغداد وحلب ودمشق والموصل والبصرة، وامتد نفوذها من الأهرام حتى البوسفور ومن البلقان إلى الهند. فقد بسطت حكومة لندن حمايتها على مصر منذ مطلع الحرب واستغل /سير برسي كوكس/ قنصل بريطانيا السابق في الكويت والذي عين مفوضاً سامياً في بغداد فرصة انهيار القيصرية الروسية في نهاية الحرب. فألغى الاتفاق البريطاني – الروسي المعقود عام 1907، وفرض على طهران معاهدة حماية تشمل الأراضي الإيرانية كلها في 9 آب 1919، وهكذا بدأت تتكون (إمبراطورية الشرق الأوسط) تلك التي حلم بها دزرائيلي، وبالمرستون، وتشمبرلن لتكون بمثابة صلة وصل بين شرق المتوسط والهند. وبين قبرص وبومباي. وعلى رأس هذه الإمبراطورية تربع /سير برسي كوكس/ وفي مقره في بغداد كان يتحكم في منطقة واسعة ومساحة تضاهي مساحة أوروبا، قد هنأه تشرشل بتربعه على عرش هذه الإمبراطورية.

ولكن بريطانيا في الوقت الذي بدأت فيه تشهد تحقيق آمالها التي عملت من أجلها منذ أكثر من قرن، وجدت نفسها عاجزة عن الاحتفاظ إلى النهاية بالمناطق التي تحتلها، لأن ذلك يتطلب قوات ضخمة، وبالتالي نفقات باهظة ويستدعي الاستمرار في التعبئة العامة. وقد حدثت مظاهرات واحتجاجات على عدم تسريح الجنود، لذلك كان لا بد لبريطانيا من أن تعتمد أشخاص وملوك وطنيين محليين للعمل

لحسابها، وعلى هذا الأساس نصب عبد الله ملكاً على الأردن، وفيصل على سورية ثم العراق، وفي الحجاز كان الملك حسين بن علي، ومن بعده علي. وكان هم بريطانيا منصباً على البترول وبخاصة بترول العراق كما هو الحال بالنسبة لأمريكا التي تحلم بالتحكم ببترول العراق أيضاً.

لقد أدركت كل من بريطانيا وفرنسا برغم سيطرتهما على الشرق وانتصارهما. ضرورة ضمان تموينها بالبترول بعد أن شعرتا بأهميته خلال الحرب العالمية الأولى، ولم تكن أي منهما راغبة بالارتباط بالولايات المتحدة، إلا أن استهلاك النفط للأغراض المدنية والسيارات والطائرات وكذلك استهلاك المازوت (الديزل) من قبل البحرية كان يتزايد باستمرار وبسرعة، وعندما اقتسمت الدولتان ممتلكات الدولة العثمانية وبخاصة الولايات العربية. استولت فرنسا على سوريا ولبنان ووعدتها بريطانيا بالتخلي عن الموصل ثم أخلفت وعدها لقد نصت اتفاقية سايكس بيكو في 6 مايس 1916والتي قسمت المنطقة إلى قسمين تحت سيطرة الدولتين وضع الموصل تحت النفوذ الفرنسي، ولكن دخول الإنكليز العراق واحتلالهم لمنطقة الموصل، ووقوعها تحت سيطرتهم قلب الأوضاع رأساً على عقب لمعرفة بريطانيا ما تحويه الولاية من ثروات بترولية هائلة فأعلنت عن بقائها في الموصل، وابتدأ الخلاف بين الحلفاء على تقاسم الغنائم دون النظر لشعوب المنطقة وتطلعاتهم. والنقطة الوحيدة التي اتفق عليها الإنكليز والفرنسيون هي تنصيب فيصل ملكاً على العراق بعد خروجه من سورية على يد الجنرال غورو كما اتفق الطرفان على إبقاء الأمريكان خارج المناقشة. وأما البترول فكان من نصيب بريطانيا. وقد صرح /أدوار ماكي أدجار/ رئيس مجموعة البترول البريطانية عام 1919 "إن الوضع البريطاني

بالنسبة للبترول مطلق. فكل ما هو معروف ومحتمل أو متوقع من آبار البترول خارج الولايات المتحدة في يد بريطانيا أو تحت إدارة بريطانية أو مستثمر بأموال بريطانية وعلى الأمريكيين منذ الآن فصاعداً أن يشتروا من الشركات البريطانية وأصبح العالم الخارجي محصناً ضد هجوم المصالح الأمريكية. نحن ممسكون بقوة والذي لا بد أن يصبح حالاً /نصيب الأسد/ من المواد الخام التي لا يمكن لأي دولة صناعية في العالم أن تستغني عنها".

وعندما احتجت فرنسا على بريطانيا من أجل ولاية الموصل. أعطتها بريطانيا حصة الألمان في شركة البترول التركية ومقدارها 25٪، وقد عرفت هذه باتفاقية (لونغ برنجر) ثم اقرت اتفاقية سان ريمو في 24 نيسان 1920 الاتفاقية المذكورة. وأصبح الفرنسيون لأول مرة منتجين للبترول وفي 10 آب 1920 تم التوقيع على معاهدة /سيفر/ التي حددت معالم التسوية بين الحلفاء والأتراك سواء فيما يتعلق بالأرض أو النفط، ولكن حكومة أتاتورك رفضت الموافقة على هذه الاتفاقية واعتبرتها مضرة بالمصالح التركية، واعتبرت الموصل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي التركية بينما كانت فرنسا تعتبرها جزءاً من سورية، وقد تم تعديل الاتفاقية المذكورة بمعاهدة لوزان في 24 نيسان 1922 التي نصت على أنه إذا لم تتفق الدولتان التركية والبريطانية حول الموصل خلال فترة محددة ينبغي أن تعرض القضية على عصبة الأمم من أجل التوصل إلى قرار نهائي وبعد مناورات طويلة، وإجراء استفتاء قررت عصبة الأمم في 26 كانون الأول 1925 ضم ولاية الموصل للعراق على أن يظل العراق لمدة (25) عاماً تحت الانتداب البريطاني وأن يخصص 10٪ من إنتاج البترول في المنطقة المتنازع عليها لتركيا وقد أقرت فرنسا مرغمة بذلك لأنها كانت بحاجة

إلى موافقة الإنكليز لاحتلال منطقة الرور الصناعية في ألمانيا ومن الملاحظ أن بريطانيا لم تكن لتتمسك بالعراق لولا وجود البترول الذي لم يظهر حتى ذلك الوقت، وربما كانت ستتخلى عن ولاية الموصل لتركيا. كما فعلت فرنسا فيما بعد وتخلت عن لواء اسكندرون لتركيا. وكما تخلت بريطانيا عن فلسطين لليهود، كما تنازلت لفرنسا عن الحصة الألمانية في البترول العراقي، ولم يكن كرماً منها بل لقاء مرور الأنابيب الحاملة للنفط في سورية الواقعة في ذلك الوقت تحت الانتداب الفرنسي ومن المفروض أن تخصص هذه العائدات لفائدة سورية وليس لفائدة فرنسا لأن أنابيب النفط ستمر في أراضٍ سورية وليس في أرض فرنسية (حسب قولهم).

3. نزول الولايات المتحدة إلى الميدان النفطي في الخليج والمنافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية

بعد الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة في الخليج قوى دولية جديدة ذات مصالح إلى جانب بريطانيا. وقد ابتعدت أو أبعدت روسيا كلياً بعد خروجها من الحرب العالمية الأولى وكشفها لاتفاقية (سايكس- بيكو) السرية مع بريطانيا وفرنسا أما القوة الجديدة التي ظهرت فهي الاستثمارات الأمريكية وبخاصة البترولية بعد النزيف الكبير الذي حصل في البنية البترولية الأمريكية خلال الحرب. والتي كانت آبار النفط الأمريكية تتحمل لوحدها تقريباً استهلاكات الحرب في أوروبا بالإضافة إلى التقدم الذي بدأ يظهر في وسائط النقل وأجهزة الطاقة التي تعتمد على البترول فمنذ عام 1920 أحس الباحثون الأمريكيون مسبقاً بهذا التطور الهائل. فأطلقوا صيحة الإنذار ونبهوا فيها إلى قرب نضوب آبار البترول الأمريكية وضرورة الاقتصاد بالاستهلاك الداخلي أو اللجوء إلى الاستيراد من الخارج

والحفاظ أو الاحتفاظ بمخزون بترول وطني إذا أراد الأمريكيون استخدام عشرة ملايين سيارة وقد ساهمت الصحافة بهذه الحملة وعندها فكر الأمريكيون باستعادة حقوق الأميرال /شيستر/ في البترول التركي وأقدميته ولكن فات الأوان لاستعادة مثل هذه الحقوق لذلك فكر الأمريكيون بإجراء اتصال مع بعض الوطنيين الأتراك الذين يفكرون باستعادة آبار الموصل للوصول إلى هدفهم، وللغاية نفسها بدأت الولايات المتحدة تمون سراً حركة /أتاتورك/ أو الحركة الكمالية (ما أشبه اليوم بالبارحة) الذي سينجح في الاستيلاء على السلطة 1923. ولكن الأمريكيين نجحوا في مكان آخر، فكما أخذت فرنسا حصة لها في بترول العراق وأسست شركة لهذه الغاية وإدارة الحصة المذكورة طالبت أمريكا بحصة في ذلك البترول وإدخالها كشريك جديد في استغلال حقول النفط الغنية نتيجة إسهامها الكبير في نصر الحلفاء خلال الحرب كما طالب الأمريكيون بسياسة الباب المفتوح في تلك المنطقة وقد أصم الإنكليز آذانهم في بداية الأمر، إلا أن شخصاً أقنعهم أخيراً برفض الاستثمار السلبي لآبار البترول وهذا الشخص هو الأرمني غلبنكيان.

لقد ارتبط النشاط الأمريكي الجديد نحو البترول في الشرق الأوسط بسياسة الباب المفتوح الذي كانت تلتزم به السياسة الأمريكية. وكانت تطالب أمريكا كلاً من الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا أن تضمن كل منهما لمواطني الدول الأعضاء في عصبة الأمم المساواة مع مواطني الدول المنتدبة في مختلف النواحي الاقتصادية والتجارية والصناعية. واقتناء الأموال والأموال الثابتة وحرية المرور وكان هدفها إدخال المصالح البترولية في المنطقة، ولكن الإنكليز كانوا في قمة جبروتهم. وتجاهلوا كلياً المطالب الأمريكية لمعرفتهم ماذا تستهدف

أمريكا وهو الحصول على نصيب كبير من ثروة المنطقة البترولية. وقد أعلن اللورد /كيرزول/ المعروف بعجرفته صراحة أنه ضد دخول المصالح الأمريكية في المنطقة وذكر بأن نصيب بريطانيا من الإنتاج العالمي لا يتعدى 4٪ في حين أن الولايات المتحدة تنتج داخل حدودها ما مقداره 70٪ في الوقت الذي يستخرج فيه رعاياها من حقول بترول المكسيك ما مقداره 12٪ من الإنتاج العالمي كما أشار إلى القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على النشاطات في أمريكا الوسطى.

بعد نصيحة (غلبنكيان) أيدت وزارة الخارجية وجهة النظر هذه واقترحت على الأمريكيين التجمع في شركة واحدة هي الهيئة التعاونية لإنماء الشرق الأدنى التي يمكنها الحصول على حصة معقولة من رأسمال الشركة التركية للبترول. وقد حصلت شركة ستاندرد أويل/نيوجرسي/ (أسو) ساندارد (إنديانا) سنكلير وتكساسو على 25٪ من رأسمال الشركة العراقية مثل الشركة الفرنسية للبترول أما الـ 50٪ الباقية فقد ظلت من نصيب الشركة الإنكليزية – الفارسية: B.P إلا أن /ديتردنغ/ رئيس /شل/ لم يكن ينوي السماح لهذه الشركة المنافسة بأخذ حصة الأسد وهنا تقدم /غلبنكيان/ الذي كانت تربطه بـ /ديتردنغ/ صلات جيدة عارضاً مساعيه الحميدة وبعد محادثات طويلة في فندق كارلتون بلندن تم الاتفاق على أن تتخلى الشركة الإنكليزية- الفارسية عن نصف حصتها للشركة الهولندية للبترول /شل/ مقابل حصولها على البترول المستخرج، وكان ذلك بمساعي /غلبنكيان/ الذي قضى سبع سنوات كاملة يلاحق هذا الموضوع. وهكذا وزعت أسهم الشركة العراقية على المصالح البريطانية والأمريكية والهولندية /وغلبنكيان/ على الشكل التالي:

- مجموعة الشركة الإنكليزية- الفارسية مجموعة دارسي 23.75 B.P
- شركة البترول الأنكلوسكونية (مجموعة شركة شل والشركة الملكية الهولندية) 23.75٪.
- الشركة الفرنسية للبترول 23.75٪.
- الهيئة التعاونية الأمريكية لإنماء الشرق الأدنى 23.75٪.
- شركة التنقيب غلبنكيان 5٪ دون أن يكون له حق التصويت.

وتم التصديق على هذا الاتفاق رسمياً، وجدد في مؤتمر جمع الأطراف كلها في فندق Desthermes /ديسيرمس/ خلال شهر حزيران 1928، كما اتفق الجميع في المناسبة نفسها وبعد سنوات من المباحثات على تقاسم كل بترول يكتشف من قبل أحدهم على أرض الإمبراطورية العثمانية ويقول مؤلف كتاب /الجانب الخفي من تاريخ البترول/ في الواقع لم يكن لهذه الاتفاقيات أن تتم إلا بفضل الملك فيصل الأول الذي كان يحاول التملص من الوصاية الإنكليزية بعد أن حارب الفرنسيين".

ومما يذكر أن البترول في العراق تدفق قبل 75 عاماً من الآن وذلك في مكان يدعى /بابا قرقر/ وفي الساعات الأولى من صباح 25 تشرين أول 1927. وقد وصل ارتفاع السائل إلى 15 متراً في الهواء ولا يبعد هذا المكان كثيراً عن مدينة كركوك في المنطقة الواقعة شمال العراق وقريباً من الموصل أيضاً وكانت المؤشرات واضحة على وجود النفط منذ آلاف السنين في منطقة بابا قرقر وكان الاعتقاد بأن المنطقة أتون مشتعل حسبما ورد في كتاب /دانييل/ من الإنجيل.

لقد أراد الأمريكيون أن يبقى الباب مفتوحاً في بقية المناطق. وكذلك تأمين غيرهم للمنافسة ولكن الفرنسيين /وغلبنكيان/ أصروا على أن يكون أي امتياز جديد في أراضي الدولة العثمانية المغلوبة من حق جميع الفرقاء حسب معادلة التقسيم في بترول العراق، على أن تكون المنافسة حرة ومفتوحة في الأراضي التي لم تكن خاضعة للدولة العثمانية وكانت ثمة مشكلة في تحديد الأراضي التي كانت تخضع للحكومة العثمانية فقد كانت الحكومة العثمانية تعتبر ارض كثيرة تابعة لها ولها السيادة عليها، في حين أنها لم تكن تمارس أي نفوذ أو سلطة واجتمع الفرقاء في مدينة /اوستنر/ عام 1928. وجرى نقاش طويل حول الموضوع وهنا تدخل /كما يقال/ /غلبنكيان/ نفسه ليسوي الأمر بعد أن كاد المؤتمر أن يفشل بسبب عدم الاتفاق على خارطة الدولة العثمانية وحدودها. وهنا فتح /غلبنكيان/ خارطة كبرى للشرق الأدنى اشتراها من إحدى مكتبات /أوستنر/ على الطاولة، وتناول قلماً أحمر سميكاً ورسم به خطاً على الخريطة ضم حدود السعودية وإمارات الخليج وقطر والبحرين، عدا الكويت فقد ظلت خارج الخط الأحمر. لأن الجميع يعرفون أن الأمريكيين (شركة غولف) يقومون بالتنقيب في الكويت عن البترول. وقد قال /غلبنكيان/ الذي أنقذ الموقف "هذه هي الإمبراطورية العثمانية كما عرفتها عام 1914. وأنا أعرف الناس فيها لأني ولدت فيها وعشت فيها وخدمتها. فمن كان منكم يعرفها أكثر مني فليتفضل" وانكب الأعضاء على الخارطة ينظرون فيها إلى الخط الأحمر الذي أصبح شهيراً فيما بعد وتحمل اسمه (اتفاقية الخط الأحمر) وفي 31 تموز 1928 وفي العاصمة البريطانية لندن تم ضم خارطة الخط الأحمر إلى محاضر الجلسات السرية التي لم تبلغ لأحد وبخاصة العرب.

سر الأمريكيون عندما وجدوا أن الكويت خارج نطاق الخط الأحمر وهي المكان الذي كانوا يعتزمون التنقيب فيه عن النفط، كما سر البريطانيون الذين رأوا البحرين وقطر وكل مشيخات الخليج وإماراته داخل الخط الأحمر أي أن تلك البلاد كانت تخضع للحكومة العثمانية السابقة، في حين كان الإنكليز لا يعترفون في ذلك الوقت للأتراك بالسيادة عليها، وبمقتضى هذه الاتفاقية يلتزم الفرقاء بعدم التدخل منفردين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج أو صناعة البترول في أراضي الدولة العثمانية السابقة باستثناء الكويت إلا مع الفرقاء أو بعد الحصول على موافقتهم والواقع أن اتفاقية الخط الأحمر ما هي إلا إعادة للاتفاقية التي عقدت في آذار عام 1914 بين ممثلي ألمانيا- بريطانيا- البنك القومي التركي- مجموعة دارسي الذين كانوا يشكلون أعضاء شركة البترول التركية صاحبة أول امتياز في العراق وهكذا ضمنت بريطانيا كل نشاط بترولي في المنطقة لصالحها ويبدو أن هذا الخط لم يكن حاسماً ولا مانعاً، ولم يستعمل إلا عندما كانت الدولتان الكبيرتان بريطانيا وأمريكا تريان الحاجة إليه. فالأمريكيون حصلوا على امتياز للتنقيب عن النفط وحدهم في البحرين، وكذلك في الأراضي السعودية الواقعة على الخليج، وقاسموا البريطانيين نفط الكويت ولا شك أن الأمريكيين كانوا منافسين أقوياء للإنكليز في المنطقة فبعد أن كان الإنكليز يتحكمون مائة٪ بكل النفط أصبح بعد فترة ليست طويلة أغلبه بيد الأمريكيين. وقد ظلت جميع الأطراف تحترم هذه الخارطة فترة طويلة ولكن بعد عام 1946 أصبح حبراً على ورق بعد إعلان الفريق الأمريكي في هذه الشركة "شركة البترول العراقية" بأنه حل من الاتفاقية وتبعه جميع الفرقاء بغية المشاركة في الأعمال البترولية الواسعة التي بدأت بها

الشركة العربية الأمريكية للبترول "أرامكو" في المملكة العربية السعودية. وقد حدث ما كانت تخشاه بريطانيا من التفوق الأمريكي بعد التحلل من اتفاقية الخط الأحمر وقد أدى ارتباط الشركات الأمريكية السبع التي تؤلف هيئة إنماء الشرق الأدنى باتفاقية الخط الأحمر إلى شل نشاطها الخارجي. وساعد الشركتين الأمريكيتين "ستاندارد أوف كاليفورنيا وستاندارد أوف تكساس) اللتين لم تشتركا في التوقيع على الاتفاقية بأن تعملا بحرية في الجنوب، حيث حصلتا على امتيازات ثمينة في البحرين أولاً ثم في المملكة العربية السعودية ثانياً.

كانت امتيازات الشركة مقتصرة على شمال العراق "شرق دجله" مع استثناء المنطقة المتنازل عنها والتي هي على الحدود الإيرانية- العراقية، والتي كانت إيران قد تنازلت عنها لتركيا عندما كانت تحتل العراق ثم أعطي لها الامتياز في تلك المنطقة. وفي عام 1932 أعطت الحكومة العراقية امتيازات للتنقيب عن البترول غرب دجلة وشمال خط العرض 33 إلى الشركة البريطانية المسجلة باسم BOD. وكان يشترك في هذه الشركة مساهمون إيطاليون وألمان وبالرغم من المجهود الكبير الذي بذلته الشركة إلا أنها لم تنجح، مما دعا شركة بترول العراق للسيطرة عليها. وقد أعطي امتيازها لشركة بترول الموصل المحدودة، وفي 29 أيلول 1938 حصلت شركة العراق من الحكومة العراقية على امتياز مدته خمسة وسبعون عاماً للتنقيب عن البترول في منطقة البصرة. وعلى أثر ذلك تألفت شركة بترول البصرة المنبثقة عن شركة بترول العراق وقد عقد هذا الاتفاق مع الشركة في 29 تموز 1938. وكان محيط امتيازها واسعاً يضم سهول ما بين النهرين، ولكن البترول لم ينفجر إلا بعد عدة سنوات

في منطقة /الزبير/ الواقعة إلى الجنوب وبالقرب من شط العرب وفي أيلول 1948 اكتشف البترول بالقرب من البصرة وفي عام 1954 اكتشف بئر في الرميلة أكثر غزارة من الأول. وكانت آبار هذا الحقل أعمق حوالي أربعة أضعاف عمق الآبار في حقل كركوك وأن طبقة الرمل النفطية يبلغ عمقها ميلين وقد ربطت حقول البترول الشمالية بالجنوبية عن طريق الأنابيب ثم بالبحر الأبيض من جهة في موانئ بانياس في سورية وطرابلس في لبنان وحيفا في فلسطين ولكن احتلال اليهود لحيفا أوقف العمل بخط الأنابيب المذكور كما تم ربط هذه الحقول بالخليج عن طريق حيفا والفاو وأم قصر وغيرها.

لم تكتفِ شركة بترول العراق "أو بالأحرى الاستثمارات البترولية الإنكليزية أو الأخوات السبع التي دام حكمها للشرق الأوسط منذ عام 1919- 1945 بالعراق. فقد مدت نشاطها إلى قطر حيث كانت شركة الأنكلوإيرانيان) /انكلوبرسيان سابقاً/ قد حصلت على حق التنقيب في المنطقة من قبل حاكم قطر. وكان ذلك بعد قليل من اكتشاف الأمريكيين للبترول في البحرين عام 1930 ثم إن الحاكم وافق بتاريخ 17 مايس 1935 على هذا الامتياز وبعد ذلك وبالاتفاق مع شركة نفط العراق تعاونتا على تشكيل شركة للعمليات سميت/شركة التنمية البترولية/ (قطر) وابتدأت الشركة العمل عام 1937 وكان أول بئر مكتشف هو بئر دخان في كانون الأول 1939، وبسبب الحرب أغلقت الشركة جميع حفرياتها وآبارها، وظل ذلك حتى ما بعد الحرب عام 1947 حيث أعيد العمل عام 1947.

خلال هذه الفترة كان الأخطبوط الآخر يتحين الفرصة ليلف بأذرعه المنطقة العربية التي لم تثر نهم الاستثمارات البريطانية حتى ذلك

الوقت، وهذا الأخطبوط هو الاستثمارات الأمريكية ممثلة بالشركات البترولية وما من شك في أن أحداً من سكان المنطقة ما كان ليلتفت إلى القادم الجديد بعد أن وجد نفسه أسير الاحتكارات البترولية الإنكليزية، ومن ورائها الاستعمار البريطاني المهيمن عليها وبالأحرى صاحب السيادة، فقد استطاعت الاستثمارات البريطانية استيعاب المنافسة الفرنسية، وحتى بعض الشركات الأمريكية وقيدتهم باتفاقية الخط الأحمر. ثم باتفاقية قصر /اشنشاري/ في اسكتلنده الذي جمع رؤساء ستاندرد (نيوجرسي) إيكسون. /والتر تيفل/ والشركة البترولية الإنكليزية الإيرانية جون كودمان بحجة حضور حفلة صيد كبيرة، وخلال أوقات الفراغ اتفق الجمع على الوقوف بوجه القادمين الجدد إلى المنطقة كشركة (سوكال) أي (ستاندرد أويل كومباني) في البحرين والعربية السعودية (وغولف) في الكويت، بعد فشل لورنس في الحصول على البترول السعودي كما اتفق هؤلاء على تشكيل احتكار سري للبترول مع توزيع عادل للأسواق. وتحديد النمو وعقلنة الإنتاج واستقرار للأسواق، ووضع حد للأسعار، وانضمت إلى هذا الاتفاق (15) شركة أمريكية أخرى منها أربع رئيسية (ستاندارد أويل كاليفورنيا- غولف- بيكساكو- وموبيل) وهكذا تكون (مع استاندارد أويل نيوجرسي) (وشل) (وشركة الأنكلو برسيان) الاتحاد الاحتكاري الشهير (للأخوات السبع).

كان القادمون الجدد يعملون للحصول على السمعة الحسنة وبالعمل الجيد والابتعاد عن السياسة بالإضافة إلى حب المغامرة والجرأة والسرعة في اتخاذ القرار حصولا على كل شيء وأخذوا يتصرفون بكل شيء، وأصبحت ولا تزال المنطقة حيوية وهامة جداً لهم في جميع النواحي الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية.

كانت الحاجة ماسة لخروج الشركات البترولية الأمريكية للتفتيش في الخارج عن البترول ويعود ذلك إلى الكميات الهائلة التي أخذت تفقدها الآبار الأمريكية- كما أسلفنا- في الولايات المتحدة لذلك أخذت بالتفتيش عن المواد الخام الخارجية، لتقف أمام التطور الآلي الهائل الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى. وبالرغم من وجود حصة أمريكية في شركة نفط العراق إلا أن الأمريكيين لم يكونوا أحراراً في هذه الشركة التي تسيطر عليها بريطانيا ولم يكن بإمكانهم التوسع وبخاصة في المنطقة العربية عن شركة بترول العراق لذلك بدأ التفكير في الدخول المباشر إلى المنطقة بالرغم مما أقامه الإنكليز ضدهم من حواجز وهنا تبدأ قصة شركة الأرامكو بالظهور.

وتبدأ القصة منذ حصول شركة ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا SOCAL على امتياز التنقيب عن البترول في البحرين والشركة المذكورة هي الوحيدة من بين الشركات الأمريكية الكبرى التي كان لها اهتمامات خارج الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى بالإضافة إلى أنها من كبريات الشركات المنتجة في الولايات المتحدة نفسها وتعتبر درة شركات روكفلر المعروفة باسم ستاندارد وفي عام 1930 كان لها نشاط في ستة بلدان دون أن تلاقي النجاح المطلوب، وأخيراً وجدت في الميجر النيوزلندي (فرانك هولمز) المعروف بغرابة أطواره ضالتها المنشودة وكان هذا الرجل الذي خدم في البحرية الأمريكية سابقاً قد طاف في المنطقة العربية مع بداية العشرينيات ووصل إلى البحرين عام 1920 على أساس التفتيش عن المياه، ولكن تفكيره الحقيقي في الواقع كان منصباً على البترول والعمل على الحصول على الامتيازات في المنطقة لصالح شركة بريطانية

صغيرة تسمى (استرن أند جنرال سندكين) وقد زار عام 1922 مناطق الجزيرة العربية وقابل الملك عبد العزيز آل سعود واتفق معه على التنقيب عن البترول في المنطقة الشرقية بمساحة 15 ألف كم وذلك بمحاذاة الخليج مقابل قسط سنوي بقيمة 2500 جنيه استرليني ولم يكن لدى هولمز الوسائط الكافية لكي ينقب جدياً داخل المنطقة حيث امتيازه وفي عام 1927 أقلع عن دفع القسط السنوي المترتب عليه ثم تخلى نهائياً عن الامتياز وتوجه إلى البحرين وكان قد حصل أيضاً عام 1925 على اتفاق جدده في عام 1927 ولما لم يجد هولمز البترول لا في الإحساء ولا في البحرين عرض امتيازاته على الشركات البريطانية التي رفضت مثل هذا العرض لاعتقادها بعدم جدوى المحاولات التي تبذل بسبب تأكدها من عدم وجود البترول في المنطقة وهنا عرض هولمز على الشركات الأمريكية ما لديه من امتيازات فاشترت شركة "غولف أويل كوربوريشن" منه امتياز البحرين عام 1927 وبما أنها كانت مرتبطة باتفاقية الخط الأحمر لذلك اضطرت لبيع الامتياز في البحرين لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا SOCAL التي لم توقع على اتفاقية الخط الأحمر، وعندما احتج الإنكليز وتدخلوا لدى شيخ البحرين للتخلي عن الاتفاقية مستندين للاتفاقيات الأبوبة المقصودة بين بريطانيا وشيخ البحرين عام 1914م والتي تمنع الحاكم من القيام بإجراء كهذا دون موافقة الحكومة البريطانية وأخذت في وضع العراقيل أمام الشركة المذكورة التي اشتكت لوزارة الخارجية الأمريكية وتدخلت هذه بالأمر وانتهى بموافقة بريطانيا بعد أن أحدثت الشركة المذكورة بالحيلة في كندا (باعتبارها أرض بريطانية) شركة البحرين للبترول التي استخرجت النفط هناك. ولكن بريطانيا اشترطت أيضاً توظيف البريطانيين في معظم وظائفها العاملة في البحرين وأن يكون اتصالها

بحاكم البحرين عن طريق موظف بريطاني ترضى عنه الحكومة البريطانية ثم تم تسجيل الشركة في البحرين باسم شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو BABCO) على قاعدة الشروط التي صاغتها السلطات البريطانية وبموجب القانون الكندي لتكون بشكل غير مباشر معتبرة شركة بريطانية.

وأشد ما كان في المنافسة بين الشركات البريطانية والأمريكية هو الحصول على نفط المملكة العربية السعودية فقد كانت منافسة حامية بين الشركات الإنكليزية ومعها شركات الأخوات السبع والشركات الأمريكية وتبدأ القصة عندما زار السعودية/شارل كراين/ رئيس لجنة كراين المعروفة والتي زارت سورية للاطلاع على رغبات السوريين في الانتداب. وقد استقبل المذكور من قبل العاهل السعودي في شهر شباط 1931 وبناء على طلب الملك عبد العزيز أرسل كراين عالماً جيولوجياً خبيراً في البترول وهو السيد /كارل تويتشل/ الذي جاب أنحاء المملكة السعودية طولاً وعرضاً والذي أكد آمال /فيلبي/ وتوقعاته عن وجود البترول وكان هذا قد استطاع اكتساب ثقة العاهل السعودي الملك عبد العزيز وأصبح من مستشاريه الخاصين بعد أن أصبح وهابياً واعتنق الدين الإسلامي وتلقب باسم عبد الله فيلبي، وقد لعب هذا دوراً كبيراً في خدمة المصالح البريطانية والأمريكية على حد سواء وكان من الناحية الظاهرية أيضاً الوكيل العام لشركة فورد في المملكة العربية السعودية والتي ساعدته على جمع ثروة كبيرة وقد رزق عدة أولاد وأحدهما أصبح فيما بعد الجاسوس الشهير لصالح الاتحاد السوفييتي.

بـدأت شـركة سـتاندرد أويـل كاليفورنيـا (SOCAL) تجـس نبض (جون فيلبي) وإمكانية تعاونه معهما فقبل أن يقوم بدور المفاوض مع الملك لحساب الشركة، وهنا أرسلت الشركة برقية للملك عن طريق فيلبي تكرر طلبها في إرسال بعثة جيولوجية للقيام بالدراسات الأولية في منطقة الإحساء على أن تجري مفاوضات بعد ذلك حسب وجود البترول أو عدمه، ولكن الملك رد بأن تكون المفاوضات على الامتيازات قبل القيام بأبحاث جيولوجية.

بعد ثلاثة شهور حضر السيد (لويد هاملتون) المستشار القانوني لشركة ستاندارد أويل كاليفورنيا إلى جده في 20 شباط عام 1933مع بعثة خبراء على رأسها (كارل تويتشل) وفي بداية المفاوضات وجدت الشركة نفسها أمام منافسة قوية من شركة بترول العراق، وكان رئيسها /لونفريك/ موجوداً في جدة قبل مدة طويلة وهنا وجدت الشركتان المتنافستان أنهما متعادلتان في نسبة النجاح في إحدى أمسيات شهر أيلول 1933 ولم تقتصر المنافسة التي صادفتها الشركة على شركة بترول العراق بل ظهر أيضاً (هولمز) لبضعة أيام كمنافس ولكنه لم يلاقِ التشجيع الكافي لذلك آثر الاختفاء من الساحة.

في تلك الليلة على الرغم من التردد الظاهر على الملك عبد العزيز الذي كان قد تخلص من معاهدة 1910 والتي كانت تشبه المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع دول الخليج وهي المعروفة بالمعاهدات الأبدية وتم إلغاؤها عام 1925، وأصبح حراً يتصرف بموارده الطبيعية وبعد انتصاراته على الهاشميين وتثبيت ملكه أرسل لكل من الممثلين المتنافسين رسالة يشير فيها إلى أن الامتياز سيمنح للشركة التي تستطيع أن تدفع فوراً مبلغاً من المال قدره مائة ألف جنيه إسترليني ذهباً كسلفة على العائدات التي تستحق فيما بعد إذا اكتشف البترول وقد أراد

الإنكليز أن يدفعوا بالجنيهات الإسترلينية أو الروبيات ولكن كان فيلبي قد نصح الملك بأن يطلب مبلغاً ضخماً من المال كما نصح هاملتون بأن يعرض الدفع بالذهب الأمر الذي أقنع الملك بالعمل وكان مثل هذا المبلغ ضخماً جداً في ذلك الوقت مما جعل الشركة البريطانية تتردد بدفع المبلغ بالإضافة إلى أن الإجراءات الروتينية البريطانية كانت بطيئة بينما أقدمت الشركة الأمريكية على لسان (هاملتون) وأعلنت أنها وضعت في حساب الملك وباسمه في إحدى المصارف مبلغاً قدره خمسون ألف جنيه ذهباً أي نصف المبلغ الذي طلبه الملك وقد استقبل هاملتون بحضور فيلبي استقبالاً جيداً وأعطي لصالح SOCAL امتيازاً لمدة ستين عاماً مقابل دفع القيمة ذهباً وبلغت قيمة الامتياز 35 ألف ليرة ذهباً دفعها هاملتون بعد أن اشتراها من لندن لأن تصدير الذهب كان ممنوعاً في الولايات المتحدة وفي 29 أيار 1933 وقعت الاتفاقية في جده ثم وقعها الملك عبد العزيز ودخلت في التنفيذ في 14 تموز ونشرت في الجريدة الرسمية للحكومة السعودية وهكذا تقاسمت في الواقع حتى ذلك الوقت بريطانيا وأمريكا (بترول العرب) وفي تشرين الثاني عام 1933 أعطي الامتياز لشركة كاليفورنيا ارابيان ستاندرد أويل كومباني "الكازوك" التي شكلتها شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وقد تم تغيير اسم الشركة في كانون الثاني 1944 لتصبح شركة الزيت العربية الأمريكية المعروفة باسم أرامكو (ARAMCO).

4. التعسف في تحديد أسعار البترول المعلنة والخسائر التي تلحق بالمنتجين

كانت أسعار النفط قبل الحرب العالمية الثانية يجري تحديدها وفق نظام "نقطة الأساس المنفردة BASING POINT SYSTEM"

ويعني ذلك أن تنسب أسعار النفط في جميع موانئ العالم إلى منطقة الخليج الأمريكي وذلك عندما كانت أمريكا المنتج والمصدر الرئيسي للنفط.. وبعبارة أخرى فيكون السعر المعلن للنفط العربي في ميناء التصدير مساوياً لسعر النفط في الخليج الأمريكي. كما أن النفط العربي في هذا السعر المعلن يخصم منه تكلفة النقل (المسافة) من الخليج العربي إلى الخليج الأمريكي بالإضافة إلى مبلغ 10.5 سنت وهي قيمة ضريبة على الواردات الأمريكية مضافاً إليها رسوم المرور في قناة السويس.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تحولت الولايات المتحدة من بلد منتج للنفط ومصدر له إلى بلد مستورد للنفط حيث أصبح الإنتاج النفطي فيه لا يسد الاستهلاك المحلي كذلك تحولت دول أوروبية واليابان من الفحم إلى النفط لبناء اقتصادياتها التي حطمتها الحرب العالمية الثانية وهنا ازدادت الحركة التجارية العالمية للنفط وانقلبت المعادلة السابقة عكسياً كما اضطرت الشركات لهذه الأسباب إلى اعتماد اتفاقيات تعتمد على المناصفة في الأرباح وعلى أساس جديد للأسعار يعتمد على نقطة أساس هي سعر النفط الفنزويلي تسليم الساحل الشرقي للولايات المتحدة وبسبب ذلك أصبح النفط العربي يتحمل أجور نقل وهمية لدى تسعيره وهي أجور نقله من الخليج العربي إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة مضافاً إليها ضريبة الواردات الأمريكية وفي كل الأحوال لم تكن الدول المنتجة للنفط تستطيع إلا قبول هذه الطرق الملتوية التي تبعد عنها استحقاقاتها الحقيقية.

كانت حرب تشرين 1973 بداية مرحلة جديدة في السياسات النفطية لدى الدول العربية المنتجة للنفط بخاصة وللدول الأخرى المنتجة

للنفط والمصدرة له عامة، فقد أدى الحظر النفطي العربي إلى شد انتباه العالم إلى أهمية المنطقة العربية من ناحية الحاجة العالمية للطاقة بعد أن أصبحت الدول تعتمد في تنمية صناعتها وازدهارها كما أحست الدول المنتجة بأهمية ما لديها من قوة لذلك بدأت في وضع سياسات مرحلية جديدة تهدف للسيطرة التامة على ثروتها النفطية من جهة وإلى إعادة تقويم سعر النفط بما يتلاءم والمصالح الوطنية المشروعة لهذه الدول ولهذا بدأت قرارات التأميم النفطي تأخذ طريقها إلى حيز الواقع بعد أن ضعفت سيطرة الشركات الاحتكارية وعلى رأسها الشركات الأمريكية بسبب السياسة التي كانت تتبعها الولايات المتحدة الممالئة لإسرائيل بالإضافة إلى استخدامها وتهديدها باستخدام حق الفيتو في كل أمر تعتقد أنه يضر إسرائيل.

وقد بدأت قرارات تأميم النفط العربي من ليبيا بعد حكم القذافي عام 1969 وتلتها العراق 1972/6/1 بتأميم شركة نفط العراق ثم الكويت في 1975/12/1 حيث تم تأميم شركة نفط الكويت ثم قطر في 1976/9/17 حيث تم تأميم شركة نفط قطر المحدودة أما المملكة العربية السعودية فقد صرح وزير البترول السعودي في 1977/3/30 بأن اتفاقية تملك السعودية لشركة الأرامكو ستكون بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون ثاني 1976.

5. ما أشبه اليوم بالبارحة

احتل الإنكليز العراق من أجل البترول ويستعد الأمريكيون لاحتلاله من أجل البترول.

ولكن هل سكت الشعب العراقي في المرة الأولى ليسكت في المرة الثانية؟ وما دور حماية إسرائيل؟

كان العراق من نصيب بريطانيا من التركة العثمانية بموجب اتفاقية سان ريمو 20 نيسان 1920 وكانت بريطانيا تطمح باحتلاله منذ مدة طويلة قبل الحرب العالمية الأولى نظراً لموقعه الجغرافي بالنسبة لأمن الإمبراطورية الهندية- البريطانية وزاد الأمر إلحاحاً للاعتقاد بوجود البترول في الخليج والعراق لذلك كانت بريطانيا تعمل لتحقيق هدفها بدقة وجاءت الحرب العالمية الأولى وكانت فرصة مناسبة لها لاحتلال العراق وعندما استقر لها الوضع. نشر القائد البريطاني الجنرال (مود) منشوراً نشر في بغداد ذكر فيه "بأن الجيوش البريطانية دخلت بغداد كمحررة وليست جيوش احتلال كما أنها جاءت لحماية الشعب من الظلم والغزو وهي ستضمن حرية التجارة وسوف لن تفرض على السكان أنظمة أجنبية" فأمنيتها الوحيدة أن يتحقق ما تطمح إليه "نفوس فلاسفتكم وكتابكم مرة أخرى" ووعدت الأهالي "بالسعادة والغنى المادي والأدبي"...! بفضل نظامات توافق القوانين المقدسة والآمال الوطنية القومية" ولكن تصرفات الإنكليز في الحكم وأسلوبهم في معاملة الشعب العراقي لم تكن كما ذكر الجنرال مود وكانت إجراءاتهم تخالف رغبات الشعب العراقي فقد كان يطمح للاستقلال وليس بتغيير أسلوب استعماري تركي بأسلوب استعماري بريطاني لذلك بدأت القوى الوطنية تشعر بالنيات السيئة المبيتة لها وما كان الإنكليز يسعون إليه من السيطرة واستغلال ثرواته الطبيعية لصالحهم والواقع أن هذين الهدفين كانا دائماً وأبداً الموجهين لسياسة بريطانيا في العراق بالرغم من التغيرات المتعاقبة في أسلوب الحكم وصراحته الملتوية.

كانت الحرب في العراق وبالاً على البلاد ولقي الشعب الأمرين من الاستعمار العثماني ومن بعده الاستعمار البريطاني على حد سواء

وأدى إلى كارثة في الاقتصاد الوطني فقد تعطلت المشاريع واقتلعت الأشجار وجند الولاة العثمانيون آلاف العمال للخدمة في الجيش وأرغم حوالي 90 ألف عراقي على الانخراط قسراً في فيالق العمل البريطانية التي مارست إنشاء مختلف المواقع العسكرية ونتيجة لنقص الأيدي العاملة بارت مساحات شاسعة من الأراضي وأدى ذلك إلى نقص المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والركود الصناعي وارتفاع الأسعار وتفشي الجوع/كما حدث في سورية/ بنطاق لم يعرف العراق له مثيلاً فهذه البلاد لم يكن بإمكانها تحمل مضار الحرب ومساوئها بخاصة أن مثل هذه الحروب لم تكن تهم شعوب المنطقة وليس لها فيها أية مصلحة وعلى العكس يقع الغرم والكوارث على عاتقها.

خلال فترة الحرب حكم الإنكليز العراق حكماً مباشراً عن طريق الإدارة العسكرية يحيط بها مجموعة من الخبراء المدنيين العسكريين المختصين/على حد قولهم/ في الشؤون العراقية مثل برسي كوكس والآنسة/جرنر دبل/ عالمة الآثار. وكانت الإدارة العسكرية عبئاً ثقيلاً على الشعب العراقي الذي لم يعتد مثل هذه الشدة في تطبيق الأنظمة والقوانين التي تفرضها الإدارة العسكرية التي أدخلت نظام العمل الإجباري وعبأت الفلاحين للعمل لصالح القوات البريطانية. وحظرت كسلطة محتلة تجارة المواد الغذائية. ووجهت جميع الموارد لخدمة وسد حاجات الجيش كما فرض على البدو دفع الضرائب التي لم يعتادوا على دفعها مما أثار النفوس ضد الحكم البريطاني. بالرغم من إغداق الإنكليز على شيوخ القبائل الهدايا والعمل على استمالتهم لمؤازرتهم بأن خلقت نوعاً من الحكم الذاتي في مناطق كثيرة عينت على رأس الحكم فيها أبناء الطبقات الإقطاعية المحلية وأبناء رؤساء

العشائر وأخذت السلطات البريطانية تضغط على الضباط الفارين من الجيش التركي الذين كانوا هم وبقية الشعب يطالبون بالاستقلال ونفت عدداً كبيراً منهم إلى سيلان والهند ومصر.

حاول الإنكليز حكم العراق على أساس الأسلوب الهندي الرؤساء من الإنكليز وبينهم وبين الشعب توجد طبقة هندية تستقدم لتكون الطبقة الحاكمة الثانية وكان الموظفون الإنكليز يفضلون هذه النظرية لأنهم في هذه الحالة يتقاضون الرواتب الضخمة على حساب الشعب المسكين وقد أرهقت هذه الرواتب الميزانية العراقية كما أرادوا أن يقسموا العراق إلى دولة منفصلة عن بعضها كتجربة الفرنسيين في سورية عندما خلقوا فيها عدة دول وفيما كانت وزارة الخارجية البريطانية تعمل بناء على نصائح لورنس على إنشاء دولتين منفصلتين لولدي الشريف حسين عبد الله وزيد على أساس وجود فيصل ملكاً في سورية ولكن/ولسن/ رئيس الإدارة البريطانية الذي خلف /برسي كوكس/ بعد تعيينه كسفير لبريطانيا في طهران اعترض على هذه الفكرة وكان يعمل على بقاء العراق تحت السيطرة البريطانية المباشرة لذلك رفض فكرة الملكية في العراق وأجرى استفتاء صوري كانت نتيجته تفضيل السكان حسب زعمه بقاء بريطانيا على رأس الحكم مما شجع هذا على اقتراح دستور ينص على أن يكون رأس الدولة المندوب السامي البريطاني يعاونه موظفون إنكليز وجنود وعرب كما هو الحال في المستعمرات البريطانية في إفريقية وغيرها وكان المفترض استدعاء أعداد كبيرة هندية للإقامة في العراق ويكون الحكم عن طريقها.

مما تقدم ظهر واضحاً للمواطنين العراقيين أن البريطانيين يريدون البقاء في العراق وأنهم استبدلوا حكم الترك بحكم المكتب الهندي في لندن وبومباي. وزاد الأمر وضوحاً إعلان الانتداب البريطاني على العراق في نيسان 1920 بقرار من مجلس الحلفاء في سان ريمو والواقع أن الانتداب الذي فرض على المنطقة إن كان في العراق أو سورية كان نوعاً من الاستعمار ولكن بلباس جديد. وإذا كان الانتداب نظرياً هو مسؤولية بريطانيا أو فرنسا للأخذ –حسب زعمهم- بيد الشعوب المنتدبة أمام عصبة الأمم فهو بالنسبة للشعوب التي فرض عليها الانتداب كان خديعة استعمارية. لذلك بدأ الغليان في العراق كما هو الحال في سورية وابتدأت الاجتماعات السياسية وعقدت الندوات للمطالبة بالاستقلال الكامل ورغم ظهور تيارات سياسية كثيرة إلا أن الجميع كانوا يطالبون بالاستقلال الكامل. وفي 8 آذار 1920 أعلن الوطنيون العراقيون في دمشق استقلال العراق وبدأ خطباء المساجد يحضون الناس على الثورة وهو الأمر الذي لم يرق للسلطات البريطانية. فقبضت على بعض الزعماء ونفتهم مرة ثانية خارج العراق. وهنا لجأت بريطانيا إلى سياسة المراوغة وتأليف اللجان كعادتها لامتصاص النقمة الشعبية وشكلت لجنة برئاسة المستشار العدلي البريطاني بوشام كارتر. وقد توصلت هذه اللجنة إلى قناعة بأن حكومة مستقلة، يرضى عنها الشعب في ظل الانتداب هي أفضل الوسائل لإشاعة الاستقرار بشرط أن تنبثق عن مجلس تأسيسي على غرار المجلس المصري ولكن الحركة الوطنية اشتدت ورفضت مقترحات اللجنة الاستشارية. وهنا أدرك الحاكم أن الأسلوب المقنع على ضوء تجارب الحكم في الهند لا يمكن أن ينجح في العراق واقترح استدعاء/برسي كوكس/ من طهران لمعالجة الموقف وكان المذكور أحد الأعمدة التي بنى عليها الإنكليز إمبراطوريتهم

الشرق أوسطية وقد هنأه تشرشل عند استلامه مقاليد العراق. ولكن الأوضاع أخذت تتدهور بسرعة وأخذت الانتفاضة تعم العراق بالإضافة إلى الاجتماعات الجماهيرية الوطنية الحاشدة في بغداد ومن ثم في المدن العراقية الأخرى طوال شهر مايس وحزيران من عام 1920 وفي الثلاثين من حزيران 1920 بدأت الثورة في /الرميثة/ إثر خلاف بين أحد الزعماء القبليين وأحد الضباط السياسيين البريطانيين. وتقع هذه في الفرات الأدنى ثم انتقلت الثورة بصورة عفوية من حركة عشائرية إلى ثورة حقيقية جماهيرية عمت الفرات الأوسط ثم إلى مختلف أنحاء العراق وعرفت باسم ثورة العشرين أو ثورة (الرميثة) واجتاحت الثورة طوال شهر القسم الأكبر من العراق وألحق الثوار عدة هزائم بالفصائل العسكرية البريطانية- الهندية التي أرسلتها السلطات البريطانية للتنكيل بالثوار. وكانت انتصارات المناضلين في سبيل الاستقلال كبيرة جداً جعلت المحتلين البريطانيين يستعدون لإجلاء قواتهم عن القسم الشمالي من العراق ولم تستطع بريطانيا القضاء على الثورة إلا بعد مجهود ضخم وكلفت الخزانة البريطانية (40) مليون جنيه إسترليني وقدم الشعب العراقي حوالي ثمانية آلاف قتيل وخسرت القوات البريطانية حوالي (2500) جندي. والواقع أن الثورة كادت أن تنجح لو لم تفت بعضدها الخلافات الداخلية بين السنة والشيعة والأكراد وغيرهم. كما كانت معزولة عن الحركات التحريرية في البلدان الأخرى وحدثت اصطدامات دامية بين العشائر نفسها ، وكانت الانتفاضة نفسها محصورة بصورة رئيسية في المناطق الريفية لأن الإنكليز استطاعوا قمع ثورات المدن وقد زج المحتلون بجيش كبير ضد الثوار فحطموا قوتهم الأساسية والرئيسية في أواسط تشرين ثاني 1920 وكانت عشائر الفرات آخر من وضع السلاح، وقد أثارت الشدة التي لجأت إليها الحكومة البريطانية النقمة

على الإدارة البريطانية حتى في بريطانيا نفسها واستخدمها حزب العمال في حملته الانتخابية بانسحاب بريطانيا من العراق كما أن مجلس عصبة الأمم قرر في 17 تشرين الثاني 1920 أنه غير قادر على مقاومة الرغبة الجارفة للشعب العراقي بإنشاء حكومة وطنية مؤقتة برئاسة زعيم عربي.

وعلى هذا الأساس اضطر/برسي كوكس/ بعد وصوله إلى إنشاء حكومة وطنية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني نقيب الأشراف الطالبيين في 27 تشرين الأول 1920 وقد ضمت الوزارة عدداً كبيراً من مختلف الزعامات الطائفية والعرقية ومنذ ذلك الوقت بدأ بالتفتيش عن شخص له مكانته لتولي عرش العراق وقد اختير الملك فيصل الأول ملكاً على العراق في 23 آب 1921 وأصبح العراق مملكة خاضعة لبريطانيا ورغم صعود فيصل للحكم إلا أن الإنكليز هم المسيطرون ولم يكن الشعب راضياً عن حكم فيصل الموالي للإنكليز ولا توجد مناسبة وطنية إلا وتحدث بعدها اضطرابات دامية ضد الحكومة وفي 6 أيلول 1933 توفي الملك فيصل الأول في مدينة برن السويسرية بظروف غامضة وتولى مكانه ابنه الملك غازي وكانت له ميول وطنية إلا أن غازي قتل هو الآخر في 4 نيسان 1939 في حادث سيارة اتهم الشعب الإنكليز بتدبيرها لأنه كان محبوباً من الشعب وتولى بعده ابنه الصغير فيصل الثاني الذي قتل خلال الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في 14 تموز 1958 وتم القضاء على الملكية ودخل العراق في عهد جديد وانتهى فيه تسلط الإمبريالية الغربية وبخاصة الإنكليز عن البلاد.

كانت تجربة الحكم الاستعماري البريطاني للعراق فاشلة من كل النواحي وتحاول الإمبريالية الأمريكية حالياً أن تعيد نفس الدور في العراق معتمدة على مجموعات من العملاء والتفكير بتفتيت العراق عن طريق إثارة النعرات الطائفية والعرقية مثلما تم في الاتحاد اليوغسلافي وغيره من الدول الأوروبية.

هناك من يقول من المحللين السياسيين وما أكثرهم أن البترول هو السبب الذي يكمن وراء إصرار الأمريكيين ومن خلفهم البريطانيين على ضرب العراق وإقامة نظام مطيع ينفذ مطالبهم. وكما رأينا في الدراسة عن البترول أن المصالح الأمريكية والبريطانية كانت كبيرة في العراق وبخاصة البريطانية وكانت هناك منافسة قوية بين هذه المصالح. وهذا ما جعل بريطانيا تقف مع أمريكا بهذا الشكل المخزي بأمل أن يعاد لها حصتها من البترول وتستفيد من عودة العلاقات التجارية بين العراق وبريطانيا فالعراق كان شريكاً كبيراً لبريطانيا وبخاصة خلال الحرب العراقية- الإيرانية.

ويمتلك العراق حسب كل التقديرات ثاني أكبر احتياطي بترولي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، هناك اعتقاد بأن العراق بعد عقد أو عقدين سيصبح أكبر منتج للبترول وحالياً تساهم العراق بـ 3٪ من الإنتاج العالمي رغم ما أصاب صناعة النفط العراقية من أضرار ورغم كل المعوقات فالعراق حالياً ينتج يومياً حوالي 2.55 مليون برميل مسجلاً مستوى لم يبلغه منذ الفصل الأول من عام 2002م ومن المعلوم أن إنتاج النفط في الوطن العربي هو 20.5 مليون برميل يومياً في عام 2001 وقد تدنت عائداته بنسبة 21٪ أي نحو 192 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 152 مليار دولار عام 2001 ويقدر الاحتياطي النفطي المؤكد في

الدول العربية عام 2001 بحوالي 56.8 مليار برميل بزيادة نسبتها 0.6٪ عن عام (2000) وهو يمثل 61٪ من الاحتياط العالمي وقد جاءت الزيادة في احتياطي النفط العام العربي عام 2000 من الاكتشاف الذي تحقق في حوض /مرزوق/ في ليبيا وأيضاً من زيادة احتياطات الجزائر بنسبة 6٪ لتصل إلى 12 مليار برميل كما ارتفع الاحتياطي العربي بنسبة 26٪ ليصل إلى 3.15 مليار برميل كما زاد الاحتياطي السوداني بنسبة 212٪ ليصبح 81٪ مليار برميل كما ارتفع الاحتياطي السوري بنسبة 26٪ ليصل إلى 3.15 مليار برميل. ورغم صحة ما يقال إلى حد ما وما ذكرناه سابقاً عن الاهتمام الأمريكي بالسيطرة على النفط وحسب ما جاء في صحيفة الاتحاد الإماراتية في عددها الصادر في 21 كانون أول 2002 وطبقاً لما تراه مجموعة أخرى فإنه حالما يتم تحرير العراق من نظامه الحالي (حسب قولهم) فإنه سيغرق السوق العالمية بالنفط الرخيص الأمر الذي من شأنه دعم الاقتصاديات العالمية وإزالة المخاوف حول مصادر تأمين الطاقة ويكون ذلك على حساب الشعب العراقي وربما العربي.

إن النفط في الواقع ليس هو وحده الذي يدفع بالإدارة الأمريكية المتصهينة لشن الحرب على العراق بل هو حماية أمن إسرائيل فقد استطاعت إسرائيل بمساعدة أمريكا من تحييد مصر في حرب تشرين وتوقيع السادات على اتفاقية كمب ديفيد دون النظر إلى المستقبل عام 1973. كما استطاعت أمريكا بضربها الأفغان وسيطرتها على مقدرات الباكستان من تحييد هذه القوة الإسلامية التي كانت ولا تزال تشكل رديفاً قوياً للعرب إذا أخلص زعماؤها الجدد ولم يكن هناك سوى العراق لوضعه تحت السيطرة والذي أنهكته الحروب مع إيران

وهجومه على الكويت والحرب ضد التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة ومع ذلك لم تستطع أمريكا تركيعه وظلت إسرائيل تعتبره خطراً عليها فلديه كل الإمكانات الضخمة التي تؤمنها له العائدات النفطية الضخمة. رغم اتفاقية النفط مقابل الغذاء ليكون عدواً لدوداً لإسرائيل وهي التي ضربت مفاعلاته الذرية. وكانت القطيعة بين العراق تمنع البلدين الشقيقين من تكثيف جهودهما وقواتهما للوقوف في وجه المخططات الأمريكية والإسرائيلية لإنهاء القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل والكل يعلم أن هذه الكتلة البشرية التي تضم شعب البلدين هي نواة القوة العربية والصخرة التي تتكسر عليها أطماع الصهاينة وهم يعلمون أن هذه الكتلة الصلبة من الشعب العربي هي التي دحرت الصليبيين وأخرجتهم من القدس ولم تتوحد جهود البلدين مرة في التاريخ إلا وكان النصر حليفهما.

دمشق 2003/3/7

وجه الجديد للعالم

ماهي الصفات الجيوسياسية الرئيسة على كوكبنا الأرضي في مطلع هذا القرن الواحد والعشرين، بعد الاعتداءات التي حدثت بتاريخ الـ (11) من أيلول عام (2001)، وبعد الحرب، أو الغزو الذي شن على أفغانستان، باسم الحرب ضد القاعدة ونظام الطالبان في أفغانستان؟ والحرب على العراق؟

فالولايات المتحدة تهيمن على العالم بشكل لم تقم به أية إمبراطورية من قبل مطلقاً. فهي تمارس سيطرة ساحقة في المجالات التقليدية الخمسة التي ترمز إلى القوة: السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والثقافية. "فالولايات المتحدة، هي إذن،

الدولة العالمية الأولى(PROTOMONDIAL) ـ كما يعتقد أحد المحللين السياسيين الأمريكيين. فلها القدرة أن تدَّعي لنفسها أن تقوم بدور الإمبراطورية الشمولية، إمبراطورية ذاتية، بحيث يخضع الأعضاء الآخرون في العالم لسلطتها وسيطرتها، بصورة إرادية".

فللمرة الأولى في تاريخ الإنسانية، إذن، يسيطر على هذا العالم قوة وحيدة فائقة، تباهي وتفاخر بإمبرياليتها الهيمنية، بعد احتلالها أفغانستان، ثم العراق، بعد أن خطت خطوات أخرى أعمق أثراً في تفردها في معالجة الشؤون الدولية عندما قررت تدمير بغداد واحتلالها عسكرياً، وهي تجول وتصول، تخرب وتدمر وتهدد وتتوعد، ولا من رادع يردعها، وما من أحد يستطيع أن يقف في وجهها.

فقد هيمنت على أفغانستان باستخدام طرق ثلاثة: سحقها تحت القنابل الموجهة وغير الموجهة، ومن الأوزان الثقيلة وغير الثقيلة، ... الخ. ودامت عملياتها أياماً عديدة بحجة القضاء على القاعدة، وهي لا تفرق بين حفلات الأعراس والمحتفلين أم بين مقاتلين، أم بين أطفال ومدافعين. وتقتل الأسرى والمعتقلين، وتنقلهم أنى تشاء وكيف تشاء، ولا تعترف بحقوق الإنسان، من أي نوع كان.

كذلك، أقامت واشنطن تحالفاً دبلوماسياً وحتى عسكرياً كبيراً لدعم أعمالها بالانتقام من شعب أفغانستان، حتى مع روسيا والصين. أما في موضوع العراق، فإنها لم تعبأ بما يسمى بالمنظمات الدولية، مثل مجلس الأمن، لدرجة أن وجهت التهديد والوعيد لمن يقف في وجهها ولو بالكلام اللطيف، بل إنها خطت خطوات واسعة نحو التفرد في شؤون العالم منفردة، كما أنها لم تعبأ بالمتظاهرين ضد الحروب، ولو كانوا بالملايين، يهتفون لا للحروب والدمار، يجوبون

شوارع المدن الكبرى في كل مكان من العالم. وهكذا، خطت، بل سارت بعيداً وإلى أقصى درجة بتجاوز مرجعية المنظمات الدولية. وتبارى زعماء النظام الحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية بالتصريحات يهددون ويتوعدون، كل من يقف في وجه طموحاتهم واستراتيجياتهم المعلنة وغير المعلنة وباستخدام عبارات ينأى أحياناً أولاد الشوارع عن استخدامها. تصريحات تتوالى ليل نهار، دون انقطاع. ويقومون بتجييش الجيوش، منفردين أم بقوات متممة من قوات بريطانية أو ماشابه كقوات تابعة وليست حليفة، هذه القوات، كانت منذ عهد ليس ببعيد، تتصف بالعجرفة والغرور. في الوقت نفسه، تنأى عن بعض حلفائها، مع توجيه النقد اللاذع لقادتهم ووصفهم بأوصاف يخجل المرء من ذكرها، ومعتبرينهم مزعجين وعلى رأس هؤلاء القادة الألمان والفرنسيين.

مع ذلك، لا بد من القول، إن مثل هذا العرض للقوة الغاشمة، في هذا العصر الجديد، من الأمور المخادعة، سواء في المجال العسكري أو الدبلوماسي. فعلى الرغم من تفوق الولايات المتحدة الساحق فإنها سوف لن تستطيع مواجهة الاستمرار في احتلال أفغانستان أو العراق... أو... في الواقع، عسكرياً، (كما حاولت إنجلترا أن تفعله في القرن التاسع عشر بالنسبة لأفغانستان، وفي العقود الأولى من القرن العشرين، في العراق) في حين أن ذلك الأمر لم يكن يشكل أية عقبة تكنولوجية، إذ تملك الولايات المتحدة، جميع أنواع الأسلحة من تلك الموصوفة بأسلحة الدمار الشامل، وقد استخدمتها فعلاً، أكثر من مرة، أم تلك الأسلحة الأحدث، والأكثر قدرة على التدمير والقتل. لكن لماذا نعتقد بذلك؟ والجواب، إن التفوق العسكري سوف لن يفسر أو يترجم بالغزو الإقليمي، كما حدث في القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من

القرن العشرين. بحيث أصبحت تلك الأعمال معتبرة كتدخل في شؤون الغير، سياسياً، ومكلفاً مالياً. وغير ممكن أمام إرادة المقاومة، كارثياً على المستوى الإعلامي، حيث تأكد أن وسائل الإعلام أصبحت تُعَدُّ كفاعل استراتيجي من الدرجة الأولى.

ديناميكية العولمة

هناك ظاهرة مركزية أخرى: لقد استهوت جميع الدول ديناميكية العولمة. ويتعلق الأمر، إذا صح القول، بثورة رأسمالية ثانية. إذ تمس العولمة الاقتصادية. أقل ثنايا الكرة الأرضية متجاهلة تماماً استغلال الشعوب أيضاً، مثلما هو الأمر تنوع الأنظمة السياسية.

فقد عرفت الأرض عصراً جديداً من الغزو أيضاً، كما حدث في عصر الاستعمار. ففي حين كان الفاعلون الرئيسون في التوسع السابق من الغزاة، وكانت الدول، فهذه المرة فإنها المشروعات والتكتلات المكونة من المجموعات الصناعية والمالية الخاصة، هي التي تعتزم السيطرة على العالم. فلم يكن أبداً سادة الأرض، قليلي العدد، ولا أقوياء أيضاً، بمقدار ما هم عليه اليوم. وتقع هذه المجموعات، بصورة رئيسة في ثالوث مشكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الاتحاد الأوروبي، وأخيراً اليابان، ويقع نصف هذه المجموعات في الولايات المتحدة.

وقد تسارع هذا التمركز لرأس المال والسلطة بشكل رهيب، خلال مجرى العشرين سنة الأخيرة، تحت تأثير الثورات التكنولوجية والمعلوماتية. وستكون هناك قفزة جديدة إلى الأمام منفذة انطلاقاً من بداية الألف الثالثة الجديدة، مع التقنيات الجينية الجديدة المتعلقة بالأحياء، فاتحة الأبواب أمام توقعات جديدة، من التوسع في الرأسمالية.

وتستعد الخصخصة الكبرى لتمس كل ما في الحياة والطبيعة، مشجعة على ظهور سلطة مطلقة أكثر، حسبما هو محتمل، وأكثر من جميع ما أمْكننا معرفته في التاريخ.

ولا تستهدف العولمة غزو البلدان أكثر من غزوها للأسواق، إلى درجة ما. وإن ما يقلق هذه السلطة الحديثة، ليس غزو المناطق في الواقع، كما كان عليه الحال في الفتوحات الكبرى، حيث كانت حقبات الاستعمار، بل الاستيلاء على مناطق الثروة.

ويترافق هذا الغزو مع تدمير عجيب لكل شيء، كما حدث في العراق من قبل الجيوش الأمريكية والإنجليزية. وكما حدث في الأرجنتين بطرق أخرى، حيث حدث انهيار يستحق المرور عليه، وذلك في كانون الأول من عام (2001). لقد كان هذا البلد مثالاً إلى درجة أن امتدحه صندوق النقد الدولي كرمز شامل، وبأنه يحاول أو يجرب تصدير تجربته وتعميمها على العالم، مع إصرار دوغماتي تشمل الكرة الأرضية بالكامل. لكن سقوط الأرجنتين، هو بالنسبة لليبرالية الجديدة (NÉOLIBERALISME) كسقوط جدار برلين بالنسبة للاشتراكية الدولية: إنه الموضوع المرتبط بفقدان الثقة، والتأكيد من وجود المأزق. لأنه أصبح يوجد في كل مكان من العالم، صناعات بالكامل قد أضحت ضحايا كارثية، بصورة فظة، وفي جميع المناطق. ومع جميع الآلام الاجتماعية التي نتجت عنها: من البطالة الشديدة، والاستخدام الجزئي لليد العاملة، وعدم الثبات، والطرد من العمل. فهناك "18" مليون شخص دون عمل في نطاق الاتحاد الأوربي، كما أن هناك "1" مليار عاطل عن العمل، واستخدام جزئي في العالم... وهناك استغلال مفرط للرجال والنساء أيضاً وما هو نسائي أكثر استغلال

الأطفال: "300" مليون من بينهم، محل استغلال، ويعملون بشروط أكبر من قدراتهم وبشروط قاسية.

فالعولمة هي أيضاً عمليات سلب ونهب على مستوى الكون. وتدمر المجموعات الكبرى البيئية بوسائل لا تقاس. إنها تستغل الثروات الطبيعية بشراهة لا مثيل لها، تلك الثروات التي هي الخير المشترك للإنسانية. وتقوم بذلك. دون تردّد، ودون وازع من ضمير أو رادع. ويترافق ذلك، بإجرام مالي، في الوقت نفسه، مرتبط بأوساط رجال الأعمال والبنوك الكبرى، التي تتعامل بمبالغ تتجاوز الـ "1000" مليار دولار في العام، بعبارة أخرى أكثر من الناتج القومي الخام (PNB) لثلث الإنسانية.

نهب كوني

إن عملية الترويج للسلع (MARCHANDISATION) الشاملة، تترجم بالتفاقم الشديد لعدم المساواة. ففي حين يمثل الإنتاج على مستوى الكرة الأرضية للسلع الاستهلاكية الغذائية الأساسية يمثل أكثر من (110٪) من الحاجات العالمية، هناك "30" مليون شخص يستمرون بالموت جوعاً كل عام، وإلى جانب ذلك، هناك، أكثر من "800" مليون شخص ممن يعانون من سوء التغذية.

وكان هناك الـ (20٪) الأغنى من سكان هذا العالم، كانوا يملكون دخلاً أكثر بـ "30" مرة ارتفاعاً من أولئك الـ (20٪) الأفقر، حسب إحصاء عام (1960). وكان ذلك الأمر يعتبر شائناً. لكن بدلاً من تحسن الأوضاع، تفاقمت بشكل أشد. حيث لم يعد اليوم دخل الأغنياء بالنسبة إلى أولئك الفقراء أكثر بـ "30" مرة، بل وصل إلى "82" مرة، أكثر. فمن الـ "6" مليار نسمة، من سكان الكرة الأرضية هناك

"500" مليون شخص بالكاد ممن يعيشون بيسر، في حين، يظل "5.5" مليار من هؤلاء بحاجة إلى الغذاء، ويعانون من الفاقة والحرمان، حقاً إن العالم يسير على قمة رأسه.

لقد جرى كنس البنيات المتعلقة بالدول، مثلما هو الأمر بالنسبة للبنيات الاجتماعية التقليدية، كنست جميعها، بطريقة كارثية. إذ تنهار الدولة في كل مكان لحد ما، في بلدان الجنوب، والشرق، وتنسحب السلطات أو تطرد من المناطق المحيطية التي تصبح مناطق غير آمنة حقيقية. حيث تتنامى الماهيات الفوضوية، وتتهرب من كل شرعية، وتغوص في حالة من البربرية والفوضى، كما في الصومال، وفي الكونغو، وفي سيراليون ـ وفي كولومبيا ـ وفي الفلبين وفي سيرالانكا... الخ. وتتغلب القوة على القانون والحق والعدل عندئذ، تصبح جماعات العنف فقط هي القادرة على فرض قانونها، وفرض الأتاوات على السكان.

وتظهر أخطار جديدة: إرهاب فائق، وتعصب ديني أو عرقي، وتكاثر الأسلحة النووية، والجريمة المنظمة، وإرهاب الدول، وشبكات المافيا، والمضاربات المالية، والإفلاسات لدى المشروعات الضخمة، والفساد المستشري في كل أنحاء العالم، وانتشار الأوبئة الجديدة "مرض فقدان المناعة المكتسبة، الإيدز أو السيدا"، وفيروس إيبولا، ومرض كروتز فلدت- جاكوب (CRUTZFELDT- JACOB).... إلخ.

وبينما تنتصر الديموقراطية والحرية ظاهرياً في عالم تخلص من بعض الأنظمة الشمولية هي الأسوأ نسبياً، فإن إخضاع بعض الأعمال للرقابة في بعض البلدان، وكذلك منع حرية التعبير في بلدان أخرى، تحت مظاهر متنوعة تؤدي إلى العودة لأعمال القمع بشكل شاذ. وبالتالي

حدوث أعمال عنف من كل الأنواع. وفي هذا العصر الجديد، في زمن الإنترنت والثقافة الشمولية، والاتصالات الكونية وتكنولوجيا المعلوماتية، تلعب كلها، وبشكل لم يسبق لها مثيل مطلقاً من قبل، دوراً إيديولوجياً مركزياً لتحجيم الفكر.

تفجر العالم

لقد نتج عن جميع هذه التغييرات البنيوية والذهنية في مجال التنفيذ منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، نتج عنها تفجر العالم بشكل حقيقي. فلم تعد للمفاهيم الجيوسياسية- مثل الدولة، والسلطة، والسيادة، والاستقلال، والديموقراطية، الحدود... إلخ- المعاني نفسها. حتى أنه لوحظ في سير العمل الحقيقي للحياة الدولية، أن الفاعلين فيها قد تغيروا.

فعلى المستوى العالمي، أصبح الممثلون الثلاثة الرئيسون "الذين كانوا، تحت النظام القديم، شرف النسب ورجال الدين، والشعب" أصبحوا بعد الآن:

1. المجموعات أو ا لروابط من الدول، مثل مجموعة التبادل الحر لأمريكا الشمالية - ACCORD DE LIBRE - ECHANGE - NORD- AMERICAIN– ALENA. والمؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك"، ثم الاتحاد الأوروبي، الذي سيحتوي على "25" دولة، ثم الـ (MERCADO COMUN DEL SUR) (MERCOSUR)، الذي يضم بعض دول أمريكا اللاتينية وهي: الأرجنتين، البرازيل، الأوروغواي، والباراغواي، والذي تشكل بتاريخ "21" آذار عام "1991" باسم السوق المشتركة للجنوب. وهناك مجموعات أخرى.... إلخ.

2. المشروعات أو المؤسسات الشمولية، والمجموعات الكبرى لوسائل الإعلام والمجموعات المالية.

3. المنظمات غير الحكومية (ONG) ذات المستوى العالمي: "السلام الأخضر، وأمنستي انترناشيونال، و (أتاك، ATTAC)، وهيومان رايت ووتش، وورلد لايف.... إلخ.

وتتحرك هذه المجموعات الجديدة والفاعلة على نطاق كوني، وضمن نطاق أقل تقييداً من منظمة الأمم المتحدة- كعلامة على هذا الزمن الذي يتميز أيضاً بوجود منظمة التجارة الدولية (OMC)، كحكم دولي جديد شامل.

وللتصويت الديمقراطي تأثير قليل جداً على سير العمل الداخلي في هذه المجموعات الفاعلة الثلاث الكبرى الجديدة. فقد حدث هذا التغير في العالم الذي أفرغ الديموقراطية من معناها، وأقيم دون حذر، ودون أن يكون المسؤولون السياسيون على وعي ذلك.

التحرك ضد العولمة الليبرالية

لقد تسببت جميع هذه التبدلات السريعة والفظة، في عدم الاستقرار لدى القادة السياسيين، في الواقع. إذ يشعرون بأنفسهم في معظمهم، بأنه قد تم تجاوزهم من قبل العولمة التي أعدت قواعد جديدة للعبة، وجعلتهم عاجزين عملياً، لأن السادة الحقيقيين للعالم، لم يعودوا هؤلاء الذين بأيديهم مظاهر السلطة السياسية.

لهذا، يضاعف المواطنون من الأفعال والتحركات ضد السلطات الجديدة، كما شاهدنا ذلك في شهر كانون أول عام "1999"، بمناسبة قمة منظمة التجارة الدولية، في سيتل (SEATTLE) ثم في براغ، ودافوس "سويسرا"، ونيس "فرنسا" وكيبك "كندا"، ثم في جين.

والمواطنون مقتنعون تماماً أن هدف العولمة الليبرالية، في العمق، في مطلع الألفية الثالثة، هو تدمير النزعة الجماعية، وتملك القطاع الخاص للدوائر العامة والاجتماعية، من قبل السوق. لهذه قررت هذه الجماهير معارضتها.

ملاحظة أخرى، سوف لن يضمن التفوق الجيوسياسي، وممارسة دور القوة الفائقة في عصر الليبرالية الجديدة (NEOLIBERALISME)، سوف لن يضمن مطلقاً مستوى تنمية إنسانية مرضية لجميع المواطنين. فعلى سبيل المثال، ففي بلد ما غني أيضاً، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هناك "32" مليون شخص، من بين السكان، يصل العمر المتوسط، إلى أدنى من الـ "60" عاماً، كما يوجد "40" مليون مواطن، ليس لهم تغطية صحية، ويعيش "45" مليون دون مستوى عتبة الفقر، وهناك "52" مليون أمياً... وبالطريقة نفسها، في نطاق الاتحاد الأوربي الغني، هناك اليوم "50" مليون فقير، و"18" مليون عاطل عن العمل.

أما على المستوى العالمي، يبقى الفقر هو القاعدة، والرغد هو الاستثناء. وأصبحت ظاهرة عدم المساواة إحدى الميزات البنيوية في زماننا. وبأنها تتفاقم على الدوام، ويبتعد فيها الفقراء عن الأغنياء. إن الـ "225" شركة الأضخم والأكثر غنىً في العالم ـ تمثل ما مجموعه أكثر من "1000" مليار دولار، أي ما يعادل الدخل السنوي لـ "47٪" من الأشخاص الأشد فقراً من سكان العالم، أي الـ " (2.5) مليار شخص". وهناك أفراد عاديون، هم أكثر غنى من الدول اليوم: حيث يتجاوز الإرث الخاص بـ "خمسة عشر شخصاً، الأكثر ثراءً على الكرة الأرضية، يتجاوز الإنتاج الداخلي الخام (PIB)" الإجمالي لمجموع البلدان الإفريقية شبه الصحراوية...

مسيطرون، ومُسيطر عليهم

من يهيمن أو يسيطر على العالم اليوم؟ يمكن القول إن الثالوث المضاعف هو الذي يقبض على زمام أمور الكرة الأرضية، ويتحرك كنوع من السلطة التنفيذية العالمية. فعلى المستوى الجيوسياسي، يتشكل الأول من الثلاثي الحاكم: من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا. وعلى المستوى الاقتصادي، يتشكل الثاني من الثلاثي الحاكم: الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، وتشغل الولايات المتحدة، أو تحتل الموقع، فائق الهيمنة (HYPERDOMINANTE) في الحالتين.

فلم يتوقف عدد الدول عن التزايد، منذ مطلع القرن العشرين، ماراً من حوالي الأربعين، ليصل إلى ما يقارب المائتين. لكن، يستمر العالم بأن يبقى مهيمن عليه من قبل مجموعة صغيرة من الدول على المستوى الجيوسياسي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا الاتحادية، اليابان. حيث تقود هذا العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر... وهناك بالكاد ثلاث دول هي "كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان" التي بلغت مستوى تقدم سمح لها بلوغ وضع أو مرتبة البلدان المتطورة وذلك من بين عشرات البلدان التي ولدت عن تصدع الإمبراطوريات الكبرى الاستعمارية: البريطانية، الفرنسية، الإسبانية، الهولندية، البرتغالية، البلجيكية. ويبقى العديد من الدول، تغوص في أوحال تخلف مزمن وفقر يكاد أن يكون أبدياً حسب الظاهر.

وسيكون أمام هذه الدول صعوبات جمة للخروج من هذه الورطات بالاعتماد على استغلال الموارد الأولية "بما في ذلك مشتقات النفط"، عن طريق بيعها، حيث يعتمد على ذلك اقتصادها. في الوقت

نفسه، فهم يشهدون أسعار هذه المواد وهي تهبط حتمياً. فهناك العديد من منتجات الأساس: "المعادن، الفيبر، السلع الاستهلاكية، كونها تستخدم اليوم بشكل أقل، من قبل البلدان الكبرى المتطورة، أو أنها تُحلُّ محلها منتجات صنعية. كذلك اليابان في عام (1973) كل وحدة إنتاج صناعي، خفضت من استهلاكها من المواد الأولية بحوالي (40٪).

وستعتمد الثروة الجديدة، أكثر فأكثر، على المواد السمراء: أي المعرفة والبحوث، والقدرة على التجديد، وليس على إنتاج المواد الأولية، كل ذلك خلال القرن الواحد والعشرين. ويمكن حتى التأكيد بهذا الصدد، أن العوامل الثلاثة للقوة ـ مساحة الأرض الوطنية، الأهمية الديموغرافية، الثروة من المواد الأولية ـ لم تعد تشكل أكثر من أوراق رابحة مرغوب بها، إلى درجة أن أصبحت، وبغرابة عبئاً ثقيلاً أحياناً في عصر ما بعد المرحلة الصناعية Postindust ERIELLE. إلى درجة أن تدون الدول، ذات المساحات الواسعة، وذات السكان العديدين، والغنية جداً في المواد الأولية- روسيا، الهند، الصين، البرازيل، نيجيريا، أندونيسيا، الباكستان، المكسيك- تدون من بين البلدان الأفقر على سطح الكرة الأرضية- باستثناء الولايات المتحدة، فإنها تشكل الاستثناء من تلك القاعدة.

بالمقابل، فهناك دول صغيرة جداً، في زمن العولمة، دون أرض تقريباً، ودون عدد كبير من السكان، ودون أية مواد أولية ـ موناكو، وليشتنشتاين LIECHTENSTEIN، وكايمانس (CAIMANS)، وسنغافورة- حيث تمتلك دخولاً بالنسبة للفرد الأعلى في العالم.

الفوضى المعممة

لم يتوقف "وَكْرُ" الفوضى عن التوسع، ليشمل دولاً أكثر ويمتصها كل مرة ويضيفها إلى الدول التي تعاني من ركود اقتصادي وبلداناً يسودها العنف المستوطن. فهناك أكثر من ستين نزاعاً مسلحاً، منذ عام (1989)، نهاية الحرب الباردة، مما تسبب في مئات آلاف القتلى، وأكثر من (17) مليوناً من اللاجئين! لقد أصبحت الحياة اليومية جهنمية، بكل بساطة، ولا تطاق، في العديد من الأماكن من الأرض. حتى العديد من الأشخاص، والشباب منهم بشكل خاص، يبحثون للهرب من الفوضى والعنف، أكثر فأكثر، ويريدون الهجرة بأي ثمن نحو المناطق المتطورة والموطدة السلام وبحثاً عن لقمة العيش.

كما لوحظ أيضاً، هناك آخرون ينكرون كفاح من هم أكبر منهم سناً من أجل الاستقلال، في بعض المناطق، ويعلنون عن رغبتهم بعودة القوى الاستعمارية "كما جرى في جزر القمر". دون أن يعلموا، أن تخلف بلادهم يعود جزئياً إلى ذلك الاستعمار ويتساءل بعض المثقفين، فيما إذا كان العالم الثالث قد توقف كونه كياناً سياسياً.

ويشهد كل ذلك على وجود أزمة تعاني منها الدولة/ الأمة، نتجت عن السياسة الحالية، حيث تحول الثورة الرأسمالية الثانية، وعولمة الاقتصاد، والتغيرات التكنولوجية، تحول البيئة الجيوسياسية، في الوقت الحاضر أيضاً، حيث يتضاعف عدد الشركات العملاقة، إلى درجة تغلب وزن هذه الشركات على وزن الدول، بسبب اندماجها مع بعضها أو اتحادها، وتجمعها. إذ تتجاوز أرقام حجم أعمال شركة جنرال موتورز، الدخل الداخلي الخام (PIB) للدانمارك، كما يتجاوز رقم حجم أعمال شركة اكسكسون موبيل الدخل الداخلي الخام

للنمسا. وتبيع، كل شركة واحدة من المائة شركة كبيرة رئيسة، أكثر مما تصدر كل واحدة من المائة والعشرين بلداً من البلدان الأفقر في العالم. إذ تسيطر هذه الشركات العملاقة والشاملة على (70٪) من التجارة العالمية.

ويمتلك زعماء هذه الشركات، كذلك الحال بالنسبة للمجموعات المالية، والإعلامية، تمتلك السلطات الحقيقية. وذلك عن طريق قوتها كمجموعات ضغط لوبي LOBBY) عالمية، وإنها تحط بثقلها على القرارات السياسية الصادرة عن الحكومات الشرعية والمنتخبة. وبهذا، فإنها تصادر الديموقراطية لصالحها.

الضرورات ضد السلطات

يبدو أن أكثر الضرورات، في مقاومة أو معارضة السلطات التقليدية "الأحزاب، النقابات، الصحافة الحرة"، بأنها، قليلة الفاعلية أو التأثير، وبشكل لم يسبق لها مثيل. ويتساءل المواطنون ما هي المبادهات الجريئة التي تعيد الأوضاع إلى حالها، من أجل القرن الواحد والعشرين، في مجال العقد الاجتماعي ضد العقد الخاص. وهم يتذكرون أن عشرة أيام تكفي "أن تهز العالم" كما حدث في تشرين أول عام (1917) أيام الثورة البلشفية. وبأن المدحلة الضاغطة للرأسمالية قد توقفت للمرة الأولى، وبشكل دائم.

لقد كانت انطلاقة الرأسمالية قد أُنْعِشَت بأعمال المنظرين الكبار، أمثال: (آدم سميث، ودافيد ريكاردو)، ونتيجة الإنجازات التكنولوجية الحاسمة: "الآلة البخارية، السكك الحديدية..."، وبواسطة انقلابات جيوسياسية هامة "تعزيز الإمبراطورية البريطانية، توحيد

ألمانيا، بروز الولايات المتحدة". كل هذا الترافق، نتج عنه الثورة الرأسمالية الأولى. وشجعت على توسع اقتصادي هام. لكن في الوقت نفسه - فقد سحق هذا التوسع: العمال، حتى أولئك الذين حققوا الثروة، عن طريق عملهم في المعامل الجديدة، كما يشهد على ذلك ما كتبه تشارلز دكنز (CHARLES DIEKENS) وإميل زولا (ÉMILE ZOLA) أو جاك لندن (JACK LONDON)، من روايات عنيفة.

فكيف يمكن الاستفادة أو استغلال هذه الثروة الضخمة، جماعياً، التي نتجت عن طريق التصنيع. كل ذلك، مع تجنب أن يبقى هؤلاء المتواضعين، مسحوقين اجتماعياً؟ وسيرد كارل ماركس على هذا السؤال، في مؤلفه الرئيس، رأس المال، عام (1887). وقد توجب الانتظار خمسين عاماً، من أجل مجيء استراتيجي سياسي نابغة، هو لينين، على رأس البولشفيك، من أجل الاستيلاء على السلطة في روسيا على أمل مسيحي بتحرير "البروليتاريا في جميع البلدان".

ثورة الرأسمالية الثانية

ويعرف الاتحاد السوفياتي تفجراً يمزقه، بعد سبعين عاماً، ويعرف العالم تغيراً جديداً كبيراً، والذي سيطلق عليه اسم "الثورة الرأسمالية الثانية"، وهي كالأولى، تبحث عن تضافر حزمة من التغييرات، **التي ظهرت في ثلاثة حقول:**

1. **في المقام الأول:** في المجال التكنولوجي، فقد جعل هذا التغير أو التبدل جميع قطاعات النشاطات، معلوماتيةبما فيها المرور إلى النشاطات الرقمية، جعلها معلوماتية: "الصوت، أو النص، والصورة، تنقل بعد الآن بسرعة الضوء، بطريقة الرمز الوحيد"،

وقد شوشت العمل، والاقتصاد، والاتصالات، والثقافة، وأعمال الإبداع، والتسلية..... إلخ.

2. **في المقام الثاني:** في المجال الاقتصادي. شجعت التقانات الجديدة على التوسع في المجالات المالية. فقد أنعشت النشاطات المالكة لأربعة أنواع أو أصناف رئيسة: كونية، مستمرة، فورية، وغير مادية. وقد شجع كل من ريغان ومارغريت تاتشر في ثمانينات القرن العشرين، البورصات الكبرى (BIG BANG) ومجموع القواعد أو التنظيم، الخاصة بها. حيث شجعا العولمة الاقتصادية، التي شكلت دينامية رئيسة في مطلع هذا القرن الواحد والعشرين، وفي التأثير على العالم، بحيث لم يعد في قدرة أي بلد أن يتهرب من هذه العولمة.

3. **وفي المقام الثالث:** في المجال الاجتماعي، فقد تسببت هذه التغييرات بإحداث الضرر في المزايا التقليدية للدول/ الأمم ومتسببة في تخريب بعض مفاهيم التصور السياسي والسلطة. وقد بدا ذلك على أنها مركبة أو مبنية على شكل شبكة أفقية، أكثر فأكثر، وعمودي وتسلسلي وتسلطي منذ عهد قريب. وبحيث تسمح وسائل الإعلام الكبرى الجماهيرية بالتلاعب بالأذهان وعلى نحو رضائي.

وتبحث المجتمعات التي فقدت التوجه الصحيح، وكذلك وقعت في اليأس والقنوط، تبحث عن معاني ونماذج جديدة، لأن هذه التبدلات أو التغييرات الكبرى الثلاث، نتجت في آن واحد، عن ذلك. وهذا ما يزيد من تأثير الصدمة.

في الوقت نفسه، اعتمدت الديمقراطيات الحديثة على عمودين، هما التقدم، والتلاحم الاجتماعي- الذين حل محلهما اثنان آخران- هما، الاتصالات والسوق - اللذان بدلا من طبيعة العلاقات.

فقد أصبحت الاتصالات الخرافة الأولى في الوقت الحاضر، مما تسببت بالأزمات بين الأشخاص، بصورة خاصة، وكذلك الحال، في نطاق العائلة، كما في المدرسة، وفي المؤسسات كما في الدول، كونها القادرة على تسوية كل شيء. مع ذلك، بدأ يدب الشك، بأن تسببت كثرتها، بشكل جديد من النفور أو الكراهية، وبأنها، بدلاً من أن تحرر الاتصالات، فقد حبست الزيادة في الاتصالات الخاصة بالعقل.

وأصبح للسوق بعد الآن، ميل لإدارة جميع النشاطات الإنسانية وتنظيمها، وكانت بعض المجالات- الثقافية، الرياضية، الدينية - باقية خارج مدى سيطرتها. والآن، فقد جرى امتصاصها بواسطة فلك السوق. فقد فوضت الحكومات أمورها، إليها، أكثر فأكثر "التخلي عن قطاعات، الخصخصة". وفي هذه الحالة، يبقى السوق الخصم الرئيس أمام التلاحم الاجتماعي "والتماسك العالمي، لأن منطقهُ يريد فقط مجتمعاً، ينقسم إلى مجموعتين: مجموعة من الموسرين، وأخرى من غير الموسرين. ولا يهتم السوق بهؤلاء الأخيرين مطلقاً. فهم خارج اللعبة أيضاً، كما يقال. ويستمر السوق كونه المنتج لعدم المساواة، من حيث الجوهر، ويزيد من عجرفة مذهلة.

ويشهد على ذلك هذه الطرفة: قيل إنه يوجد إعلان يغطي أروقة عشرات المطارات الأوربية، ينقل نموذجاً يصور عن الثورة الثقافية الصينية، يظهر فيها صفوفاً من المتظاهرين، ينتظمون في مواكب

عديـدة، وهـم يلوحـون بـأعلام متعـددة الألـوان، ووجـوههم عابسـة، ويحركـون الأعـلام في الهـواء، ويلوحـون بهـا، وهـم يصـرخون: "أيهـا الرأسماليون، في جميع البلدان، اتحدوا".

ويتعلق الأمـر هنـا بدعايـة نشـرتها مجلـة فـوربس (FORBES)، مجلـة الملياردييرية. وهـذا الأمـر، تبـديل لاتجـاه الشـعار الشـيوعي الأكثـر شـهرة، والقائـل: "بروليتاريـا، في جميـع البلـدان اتحـدوا". وأصـبح مـن الواجب إعـادة النظـر بهـذه الطريقـة الخداعـة، مـن أجـل ذلـك، مـن أجـل إشهار ا لمائة والخمسين عاماً، الـتي مـرت علـى صـدور البيـان الشـيوعي، كاحتفال بذكراه. ذلك البيان الذي شـارك في كتابتـه كـل مـن كـارل ماركس وفريدريك انجلز، عند بلوغ الأول، سن الـ (30) عامـاً، والثـاني (28) عامـاً. وكـذلك ثـورة عـام (1848): "الـتي فرضـت التصـويت العـام الذكوري، وإلغاء العبودية"، تم التمرد بشهر أيار عام (1868).

وبطريقة تؤكـد، أيضـاً، ودون الخـوف أن تصـبح محـل تكـذيب "فإن الإعلانـات لم تصـبح ممزقـة، ولا محـل إهمـال"؛ في أمـرين: فلـم تعـد الشيوعية محل خوف، أما الرأسمالية، فإنهـا انتقلـت إلى الهجـوم فكيـف يمكـن توضيـح عجرفة رأس المال هذه؟

الوهم المدمر

لقد بدأ بعد سقوط جدار برلين واختفاء الاتحاد السوفياتي، وفي ظـرف غبـاوة أو بـلادة سياسـية، حيـث يتوضـح الخزنـي لـوهم مـدمر. فقـد أصابت الرؤى الفجائية من جميع النتـائج إلى الشـرق مـن عقـود زمنيـة مـن التدويل، أصابت الأذهان بصدمة وشوشتها. فقد تجلى النظـام دون حريـة ودون اقتصاد السوق في لامعقوليتـه المأسـاوية، وعـن نتيجتـه الطبيعيـة مـن الظلـم أو الجـور. فلقـد أُرهـق الفكـر الاشـتراكي، بطريقـة معينـة،

باستمرار. وبالطريقة نفسها، فقد أُرهق نموذج التقدم الإيديولوجي المدعي بالتخطيط المطلق للمستقبل والبرمجة للسعادة.

فقد توضحت أربع قناعات جديدة، في نطاق اليسار، واضعة شروطاً للأمل لتحول المجتمع جذرياً: ما من بلد يستطيع أن يتطور بشكل جدي دون اقتصاد السوق. ويتسبب تأميم وسائل الإنتاج بصورة منهجية والمبادلات، يتسبب في التبذير والنقص. ثم لا يشكل التقشف لخدمة المساواة، بحد ذاته، برنامجاً لحكومة. وأخيراً للحرية الفكرية وحرية التعبير، شرط ضروري، بعض من الحرية الاقتصادية.

لقد تسبب إخفاق الشيوعية وانبجاس الاشتراكية، بطريقة غير مباشرة، بالتدمير الإيديولوجي لليمين التقليدي "الذي تم اكتشافه، من أجل قاعدة عقائدية وحيدة، معاداة الشيوعية"، وإنها كَرّسَت الليبرالية الجديدة (NÉOLIBÉRALISME) كمنتصر كبير في المجابهة شرق ـ غرب. فهذه الدينامية، كانت إذن قد شهدت اختفاء خصومها الرئيسين، بعد أن كانت قد كبحتهم منذ بداية القرن العشرين، وبأنها تنتشر الآن على المستوى الكوني، مع طاقة بعشرة أضعاف. وهي تحلم بفرض مفاهيمها على العالم، بسبب وَهْمِها أو خداعها الخاص، كونها فكراً وحيداً على الأرض بالكامل.

ويسمى هذا المشروع في الغزو بـ "العولمة". فهي تنتج عن الترابط الاقتصادي أكثر فأكثر في جميع البلدان، مع ترابط وثيق بالحرية المطلقة لانتقال رؤوس الأموال، وعلى إزالة الحواجز الجمركية، وعلى التنظيمات، وتكثيف التجارة والتبادل الحر، وعلى تشجيع كل ذلك من قبل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومن قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة التجارة الدولية.

لقد أقيم فصل بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، فمن حوالي الـ (1500) مليار دولار التي تمثل العقود المالية اليومية، على المستوى العالمي، هناك (1٪) فقط، مخصص لإيجاد ثروة جديدة. والباقي هو ذو طبيعة نظرية.

وتترافق هذه الأنظمة العجيبة للنيولبراليزم، مع انخفاض ذي مغزى لدور الفاعلين العموميين، حتى في البلدان المتطورة جداً. وقد بدأت بالبرلمانات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية كذلك، بدمار بيئي، وتفجر في التفاوت أو عدم المساواة، وبالعودة الحساسة لظهور الفقر والبطالة ونتائجها الاجتماعية: مثل تفجر العنف الاجتماعي، وجنوحية إجرامية وفقدان الأمن. كل ذلك، تمثل نفي للدولة الحديثة والمواطنة.

العلوم التقنية والمجتمع

إننا نشهد، في الوقت نفسه، انفصالاً جذرياً، بين التكنولوجيات الجديدة، من جهة، ومفهوم التقدم في المجتمع، من جهة أخرى، فقد عملت الانطلاقة، منذ مطلع ستينيات القرن العشرين، لعلوم الأحياء الجزئية، والمشاركة بقوة للحساب الذي يسمح بعد اليوم بالمعلوماتية، وعملت على سرقة الاستقرار العام للنظام التقني بشكل صارخ. وتصبح السيطرة على هذه بالقوة العمومية، أكثر صعوبة فأكثر.

والنتيجة: فقد تكشف عجز المسؤولين السياسيين عن تقدير التهديدات الخفية بالنسبة لمستقبل الإنسانية، نتيجة التسارع في العلوم التقنية وتمر هنا، أيضاً، بالاعتماد على خبراء غير منتجين والذين يقودون القرارات الحكومية في الظلام.

إن المشاهد للكرة الأرضية عن بعد، يَفْتَن بلونها الأزرق المستحب، المبرقع بالأبيض، والمبقع بالغيوم، وبالانطباع عن الثروة والرخاء الذين تطلقهما. كما يفتن بالإنبات الوافر، وبمباحث الإنبات الغزيرة، والحيوانات الآهلة الكثيرة. وقد سيطرت هذه الطبيعة السخية، الفردوسية، الوافرة، وخلال آلاف السنين. وقد تغذى الكائن البشري، منذ ظهوره، وعاش فيها منذ زمن بعيد، ويتعاطف مع هذه الطبيعة الأم.

لكن شرع الإنسان في التدمير الممنهج للأوساط الطبيعية، منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، نتيجة الثورة الصناعية، باسم التطور والتقدم. وتلاحقت أعمال النهب والتخريب من جميع الأنواع، محدثة دماراً في التربة والمياه وفي مناخ الأرض. وجرت الأعمال الحضارية المتسارعة، والقضاء على الغابات الاستوائية، والتسبب في تلوث البحار والأنهار، والقيام بأعمال أدت إلى تسخين الجو، وإفقار طبقة الأوزون، والتسبب في الأمطار الحامضية: هذا التلوث الناتج عن تأثيرات تعرض مستقبل كرتنا الأرضية للخطر بعد اليوم.

من جهة أخرى، أصبح الكائن البشري، بعد الآن، على مقدرة أن يغير نفسه جينياً. إذ تتسارع المغامرات العلمية، وتدعنا نستشف اللحظة التي تصبح عمليات تفسيل الجنس البشري، بالنسبة للبعض قابلة المواجهة أو محل نظر في مواجهتها. ولم يتم اجتياز الحدود. سواء أكانت مثبتة على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني، بعد، في مجال الاستنساخ أو التفسيل. وإن موضوع النعجة دولي (DOLLY)، تلك النعجة المستنسخة، أصبحت اليوم بالغة سن الرشد، وقد برهنت على

صحة الاستنساخ في ربيع عام (1997) إلى جميع من كان يشك حتى ذلك الوقت بهذا العمل العلمي.

من جهة أخرى، يثير موضوع تواجد منتجات الذرة مثلاً، أو الصويا المعالجة جينياً، في الأسواق الأوربية، تثير العديد من الأسئلة بشأن الأخطار التي يمكن التعرض لها: فلأي هدف، ومن أجل من، فهل وضعت الأجهزة العضوية، المعدلة جينياً، تحت الاختبار؟ وهل من الضروري القيام بذلك؟ وهل ذلك مقبول؟

يمكن أن يواجه نصف سكان العالم مشاكل النقص في المياه الصالحة للشرب في عام (2003). وفي عام (2010)، سينقص الغطاء من الغابات في مجمل الكرة الأرضية أكثر من (40٪)، مقارنة بالعام (1990). وفي عام 2025، يمكن أن يصل عدد سكان العالم من "7.5 إلى 9.5" مليار نسمة، مقابل (6) مليار اليوم. وفي العام (2040)، يمكن أن يؤدي تراكم الغاز الناتج عن الدفيئات، إلى ارتفاع في درجة حرارة الكرة الأرضية من (1 إلى 2) سنتغراد، على درجة الحرارة المتوسطة للكرة الأرضية، وارتفاع في مستوى مياه المحيطات والبحار من (0.2 إلى1.5)م.

فيجب على البلدان المصنعة - حيث أن الرفاه قائم جزئياً على الإنتاجية الكثيفة، وعلى الاستغلال المفرط للبيئة - وكما على البلدان النامية، يجب البحث وبسرعة، عن الوسائل التي تستجيب للحاجات الحالية، دون تعريض قدرات أجيال المستقبل للخطر في المستقبل، وتلبية حاجاتهم الخاصة.

كوارث بيئية

ما هي الرهانات الرئيسة التي تجابهها الإنسانية، في مطلع القرن الواحد والعشرين؟ لنتجنب انحرافات علم أصبح علماً تقنياً (TECHNOSCIENCE)، بشكل كبير، وأكثر فأكثر قرباً من السوق: إنها، خفض تلوث البيئة والكفاح ضد التبدلات التي تحدث في المناخ بشكل كبير وكامل. وحماية التنوع الحياتيBIODIVERSITE وعرقلة إنهاك المصادر الطبيعية، وكبح تآكل التربة والتصحر. وإيجاد الوسائل لإطعام من (8- 10) مليار كائن بشري.

يؤدي إتلاف البيئة أو تخريبها، إلى نتائج خطيرة على المدى الطويل، وتستطيع تأثيراتها أن تكون غير قابلة للإصلاح. مثال ذلك، يلزم عدة قرون زمنية، وحتى آلاف السنين، من أجل أن تفقد بعض الفضلات النووية، إشعاعاتها النشيطة القاتلة. فالعالم يخر تحت الحطام. فعلى مستوى الكرة الأرضية، فهناك أكثر من (2) مليار طن من الفضلات الصناعية الصلبة، وحوالي (350) مليون طن من الحطام الخطر - إليها، يجب إضافة (7000) طن من المنتجات النووية، حيث لا نعلم، كيف التخلص منها على الدوام - والتي تتراكم كل عام. وإن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) مسؤولة عن (90٪) من إنتاج هذه المنتجات الخطرة.

إن القلق المتعلق بحماية الطبيعة، هو من الأمور القديمة جداً: فقد كتب عن ذلك مهندس زراعي لاتيني، حول وقاية التربة منذ القرن الثالث الميلادي، جرى البحث عن تنظيمات ستهدف حماية الغابات نتيجة إصلاح الأراضي الكثيف، المرتبط بالتوسع الديموغرافي، لكن، إنه مطلع القرن الواحد والعشرين، الذي يشكل التفكير البيئي.

فقد صاغ عالم الكيمياء السويدي، سفانت أرهانيوس (SVANTE ARRHANIUS) في عام (1910)، وللمرة الأولى، فرضية تتعلق بإعادة تسخين المناخ للكرة الأرضية، مرتبط بتراكم تدريجي للغازات الصناعية في الجو. وأخذ الاهتمام بهذه الأمور يزداد، فقد اهتم في عام (1926) بنذر تلك الغازات، عالم الأحياء فلاديمير فرنادسكي (VLADIMIR VERNADSKY)، ومن ثم في خمسينيات القرن العشرين اهتم بعض علماء الاقتصاد بذلك كنث بولدنك Kenneth boulding اهتموا جميعاً بموضوع الآثار الحاسمة الناتجة عن النشاطات الإنسانية على البيئة.

وأخذ الرأي العام يشعر بالقلق، منذ سبعينيات القرن العشرين، نتيجة التوسع الاقتصادي والديموغرافي السريع، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من آثار سيئة على المدى الطويل. فقد صدر في عام 1964) مؤلف بعنوان: "ليس لنا سوى أرض واحدة: (NOUS NA'VONS QU'UNE TERRE)". وفي عام (1972)، صدر تقرير بعنوان أوقفوا النمو أو التنمية: (HALTE Á LA CROISSANCE) الصادر عن نادي روما، وتغذي جميع هذه المؤلفات، الخشية من كارثة بيئية رئيسة مرتبطة بالتزايد السكاني المفرط، وعلى التلوث البيئي، وإفناء أو نضوب المصادر الطبيعية.

وقد حاول مؤتمر ستوكهوم عام (1972)، من ثم، في عام(1980) إجراء المحادثات تحت عنوان: استراتيجية عالمية لحفظ البيئة، في محاولة لتحديد ميزات عالم مناسب، من حيث التطور، ويحترم البيئة. لقد أصبح موضوع "التنمية المستمرة"، في مقدمة اهتمامات العالم وبارتباط ذلك بتنمية البيئة (Eco DÉVELOPPEMENT)، منذ عام (1987) مع نشر تقرير منظمة الأمم المتحدة، تحت عنوان: مستقبلنا المشترك (OUR COMMON FUTURE).

النقص في المياه الصالحة للشرب

في القرن السادس عشر، كان يقدر عدد سكان الكرة الأرضية بـ (450) مليون فرد. ثم تزايد ذلك العدد، ليصبح (1.5) مليار في عام (1900)، وأضيف إلى ذلك الرقم الأخير مليار من الناس حتى عام (1950). واليوم، يتزايد سكان الكرة الأرضية بوتيرة لا سابق لها. إذ تحمل الأرض على ظهرها ما مقداره (6.3) مليار نسمة، وهذا الرقم يمكن أن يصل إلى (10) مليار إنسان، نحو عام (2050). ففي عام (2001)، (95٪) من القادمين الجدد على الكرة الأرضية، ولدوا في البلدان الأقل تطوراً.

فإذا كان لجميع الناس، مستوى حياة على الأرض كافة، كما هو الحال في سويسرا، يمكن للكرة الأرضية عندئذ، بالكاد أن تؤمن حاجات (600) مليون شخص فقط. وإذا كان الأمر عكس ذلك، أي أن يعيشوا، كما يعيش الفلاحون في بنغلادش، يمكن لحوالي (18 إلى 20) مليار إنسان، أن يستمروا بالعيش، وكان حوالي (100) مليون شخص، ممن ينقصهم الحطب، أثناء العقد الأخير من القرن العشرين، الحطب من أجل العمل على طبخ وجبتين في اليوم الواحد. في حين يوجد (1.5) مليار كائن بشري، مهددين بنقص الحطب للتدفئة، خلال مدة قصيرة. كما يقدر أن (800) مليون شخص، يعانون من سوء التغذية.

ويتسبب النقص في الماء على سطح الكرة الأرضية، بالقلق. إذ سيشكل الماء دافعاً للتوترات الاجتماعية والاقتصادية، التي يمكن أن تصبح خطرة جداً في يوم من الأيام، في جميع الأحوال. وتشكل إفريقيا العربية، والشرق الأوسط العربي، المناطق الأكثر تأثراً بنقص الماء. حيث ستنخفض مصادر المياه بالنسبة للفرد، من 80٪، ضمن مدى حياة

إنسانية واحدة. إذ سيتراجع من (3430) متر مكعب، إلى (667) متر مكعب. والمعروف أن عتبة الإنذار، مؤكدة بـ (2000) متر مكعب للشخص الواحد.

وهناك تهديدات متعددة تحط بثقلها، فيما يتعلق بالمياه العذبة الصالحة للشرب قبل كل شيء، تحويل الأنهار نحو الري، مما يؤدي إلى جفاف في بعض المناطق الواقعة في سافلة الأنهار. ففي الاتحاد السوفياتي السابق، حيث انخفضت المساحة بمقدار (40٪) ما بين الأعوام (1960- 1989)، وتحولت تدريجياً هذه المساحة إلى صحراء مالحة. يضاف إلى ذلك بناء السدود التي تستهدف ري الأراضي، أو إنتاج الكهرباء، وتسبب في إغراق مناطق واسعة، وتخل أو تشوش هجرات الأسماك، ويمكن أن تتسبب في إحداث الفيضانات، باتجاه أسفل الأنهار. في الوقت نفسه، فقد نتج عن ذلك القضاء على بعض الغابات بسبب تحويل الأنهار، وطين الغابات، مما يتسبب عن ذلك العديد من المشاكل المناخية، كما أن السيطرة على الأنهار قد تسببت بأزمات متزايدة بين الشعوب. وهناك قلق آخر رئيس، وهو عدم معالجة المياه الوسخة، نتيجة طرح ما نتج عن الزراعة أو الصناعة، فنهر الدانوب، أصبح ضحية العديد من الملوثات، خصوصاً في ألمانيا، حيث منبعه.

فهناك العديد من العلامات التي تجعلنا نفكر أن المياه هي في طريقها إلى أن تصبح سلعة غذائية نادرة. والتوترات التي تثيرها هنا وهناك. ليست، بلا شك، سوى علامات نُذُرٍ عداء لإحداث قطيعات أكثر عمقاً بلا شك. فالمياه العذبة، هي رهان لا يقبل الجدل، في القرن الواحد والعشرين، إلا في الحالة التي يمكن إيجاد الوسائل قليلة الكلفة، للتخلص من ملوحة مياه البحار، خلال العقود الزمنية القادمة.

لكن، ستصبح البحار والمحيطات نفسها، محل رهان من النوع نفسه وإن كان بدرجة أقل. إذ ستشكل التقليلات أو التخفيضات في المصادر الخاصة بصيد الأسماك، مصدراً لخلافات متعددة. وفي المستقبل القريب، إنه تلوث بعض البحار، الذي بدأ بالبحر الأبيض المتوسط، الذي يمكنه أن يتسبب في مواجهات بين البلدان الشاطئية لهذا البحر.

لقد أقر مؤتمر برلين حول المناخ، في شهر نيسان عام 1995، أقر الفكرة، أن السوق ليس على قدرة لكي يستجيب لمعالجة الأخطار الشاملة التي تحط بثقلها على البيئة. وأظهر مؤتمر كيوتو (اليابان)، الذي انعقد بتاريخ تشرين الثاني عام (1997)، أن تأثير الدفيئات يمكن أن يتسبب في تأثيرات كارثية على المدى الطويل. وهذا ليس تأكيداً، لكن، يقيناً، إذا أردنا الانتظار حتى الحصول على تأكيدات عملية، أو "شبه تأكيدات" فسيكون الأمر متأخراً جداً للتحرك. وسيكون لارتفاع مستوى مياه المحيطات، وربما الآن، بأن يتسبب في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها، ومناطق ستصبح ربما متصحرة بالكامل.

وسيكون هناك (6) مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة سوف تختفي كل عام، بدوافع التصحر. أما التآكل، والإفراط في استغلال التربة، واستغلال مراعي بعض المناطق أكثر مما ينبغي، في كل مكان من العالم، مما يتسبب في قضم مساحات واسعة من الأراضي القابلة للزراعة، بوتيرة متسارعة. والنتيجة، سوف تتحول المناطق الجافة، ونصف الجافة، إلى صحارى. عندها لا يمكن للأرض أن تتسبب في إطعام سكانها في هذه المناطق. وعندها أيضاً، ستصبح الحيوانات والنباتات نادرة فيها.

موت الغابات

فقد تحولت مساحة (14) مليون كيلو متر مربع من الغابات "ثمان وعشرين مرة من مساحة فرنسا"، إلى صحراء قاحلة، حتى بداية تسعينيات القرن العشرين، وهناك أكثر من (30) مليون كيلو متر مربع أصبحت مهددة بالتصحر أيضاً. ويمكن لهذه الظاهرة أن تصبح معطلة، أو معرقلة، وذلك بوضع حد لأعمال استصلاح الأراضي، وبسبب أعمال زراعة الأراضي رخصة العود، وكذلك تحويل بعض الأراضي إلى مناطق استكلاء "من الكلأ". وقد قدرت تكاليف خطة العمل هذه، من قبل برنامج الأمم المتحدة، بـ (14) مليار دولار.

لقد أصبحت التوازنات البيئية في الكرة الأرضية، هشة، نتيجة التلوث الصناعي بصورة أساسية، خصوصاً في بلدان الشمال، وإقليمياً أيضاً، عن طريق فقر بلدان الجنوب. وهذا لا يراد به القول، إن الحدود الطبيعية للإنتاج، وعدد السكان، قد تم الوصول إليها، أو بلوغها، على الكرة الأرضية، وهذا يعني أن شروطاً اجتماعية واقتصادية وسياسية، لا معقولة، يمكن أن تصبح شروطاً إنسانية، تؤدي إلى الموت من الجوع.

وهناك، ما بين (10 إلى 17) مليون هكتار من الغابات تختفي كل عام، طبقاً لمصادر أخرى. وهذا يعني أربع مرات من مساحة سويسرا. وفي كل عام، هناك حوالي (6000) نوع من الحيوانات تشطب من الكرة الأرضية، إلى أبد الآبدين، ويشكل مواز يُسَرِّع اختفاء الرداء الخضري، من التآكل في ملايين الهكتارات، كما أن أعمال حريق الشجر للزرع في موضعها، تطلق كميات كبيرة من الغازات الكربونية في الجو. ولم تعد الأشجار عندئذ على قدرة من امتصاص فوائض الغازات. والنتيجة: إن القضاء على الغابات هو أحد الأسباب الرئيسة لتأثير المزروعات المحمية.

والغابات الأكثر تأثراً، هي الغابات الاستوائية، التي تفقد من "1.5 إلى 2٪ من مساحتها كل عام. فقد اختفى في إندونيسيا حوالي (80٪) من الغابات ذات الرطوبة العالية من جزيرة صوماطرا، حتى سبعينيات القرن العشرين. وقد تضاعف قطع الأشجار من بورنيو بمقدار خمس مرات، خلال ستة عشر عاماً. ويرجع سبب هذا التدمير وأصله الرئيس إلى التسارع الشديد في عدد السكان، الذين يستخدمون الحطب كوقود من أجل الطبخ، والأرض من أجل زراعتها. ويعتبر استغلال الغابات من قبل البلدان الغنية، بمقدار (20٪) من قطع الأشجار المنفذ في العالم الثالث. إن نزع الغابات يدمر الميراث البيولوجي الوحيد: وتؤوي الغابات الاستوائية الرطبة. (70٪) في الواقع، من أنواع الأشجار التي أحصيت على كرتنا الأرضية. وتسارع التجارة الدولية بالتأكيد في تفاقم التربة ونزع الغابات.

ويستمر "مفهوم التنمية المستمرة" بالتقدم. والفكرة العامة بسيطة: التنمية مستمرة إذا ورثت أجيال المستقبل بيئة من نوع مساوٍ على الأقل إلى تلك التي تلقيناها من الأجيال السابقة. ويمكن مع ذلك أن نتساءل، إذا استند المنطق الحالي للتنمية، على السوق، من حيث الأساس، فهل ينسجم عندئذٍ مع الاستمرارية في حياة طبيعية في بيئة نظيفة حقاً؟

مثال ذلك، الزراعة في بلدان أوربا الغربية، التي تبعث على الصبر بهذا الصدد. فباسم الإنتاجية، أصبح كثير من الفلاحين، نوعاً من الصناعيين، وإنهم لا يقيمون أية علاقة مباشرة مع الطبيعة، لأن تربية الحيوانات والزراعة، يمكنها بعد الآن أن تستغني عن التربة. فقد فتحت هذه القطيعة مع رابط ذي علاقة بالأسلاف أمام جميع الانتهاكات،

خصوصاً فيما يتعلق بعمليات الاختيار "CHOISIFICATION" للحيوان، ومن تحويله، من آكل للعشب إلى آكل للحم، إذ أخذت هذه الحيوانات تستهلك الهياكل العظمية الخاصة بأجناسها، سواء أكانت حاملة لعدوى ما أم أنها هي الناشرة للعدوى، لقد فاقم هذا الإفساد لسلسلة الغذاء الطبيعي، باسم خلل أو عدم انتظام العقائد الليبرالية، تفاقم عن طريق النزعة التسامحية (LAXISME) أي المذهب الأخلاقي واللاهوتي أو السياسي، الذي يدعو إلى التسامح والتصالح - في مجال السيطرة الصحية للسلطات، مما سمح بظهور نوع من الأمراض مثل ما يسمى: "البقرة المجنونة" الذي نشر "خوفاً مرعباً" جديداً، في أماكن عديدة من العالم.

وسيكون هناك ديناميكيتان متعاكستان، خلال عشر السنوات التي ستأتي، وستلعبان دوراً حاسماً على الكرة الأرضية، حسبما هو محتمل. من جهة هناك، مصالح الشركات الكبرى العالمية، المدفوعة بمشاغلها المالية، والتي تؤدي خدمة للتكنولوجيا العلمية (TECHNOSCIENCE) على أمل الحصول على الربح بالدرجة الأولى. من جهة أخرى، هناك أيضاً، جذب أخلاقي، بشأن المسؤولية، نحو تنمية أكثر عدلاً تأخذ بالاعتبار المخاوف على البيئة، وهي بلا شك، من الأمور الحيوية بالنسبة لمستقبل الإنسانية.

تكنولوجيا فائقة *HYPERTECHNOLOGIE*

يضاف إلى ذلك الثورة المعلوماتية التي عملت على تفجر المجتمع المعاصر. إذ تسببت في تشويش انتقال الخيرات، وشجعت على توسع الاقتصاد المعلوماتي، والعولمة. وهذا لم يقم بقلب جميع بلدان العالم إلى مجتمع وحيد، للآن. إلا أنه يدفع باتجاه اهتداء المجتمع نحو طراز

اقتصادي وحتى وحيد، وذلك بإقامة شبكة على سطح الكرة الأرضية لخدمة ذلك الطراز. حيث أقام نوعاً من الرابط الاجتماعي/ الليبرالي، مشكل بالكامل، من شبكات، فاصلة الإنسانية إلى أفراد معزولين، الواحد عن الآخر، في عالم فائق التقانات.

النتيجة: أصبح منطق المنافسة مرتفعاً إلى درجة أن صار من الضرورات الطبيعية للمجتمع. وقد أدى ذلك العمل إلى فقدان الشعور أو الإحساس بـ "العيش المشترك"، و"الخير المشترك". ومستحدث إعادة توزيع الأرباح الإنتاجية، لصالح رأس المال، وبحضرة العمال. وهنا يتعمق التفاوت أو عدم المساواة. فعلى سبيل المثال، هناك، في الولايات المتحدة (1٪) من السكان، يمتلكون (39٪) من ثروة تلك البلاد. وتعتبر كلفة التضامن من الأمور التي لا تطاق، وأصبحت فكرة صرح الدولة- العناية الإلهية- مدمرة

فأمام هذه الشراسة والعجالة في جميع هذه التبدلات، تضمحل السمات، وتتراكم الشكوك.

ويبدو العالم قد أعْتَم، ويبدو التاريخ أنه قد زاد في الأزمات ويجد المواطنون أنفسهم في قلب الأزمة، عندما يموت الطاعن في السن، ويتردد الجديد في أن يولد، أو كما يقول توكفيل (TOXQUEVILLE)، "عندما لا يوضح الماضي المستقبل، تمشي الروح في الظلمات".

لتخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوربية

المشاريع العسكرية الأوروبية

تضاعفت رغبة الدول الأوروبية (خاصة الدول الأوروبية الفاعلة كفرنسا وألمانيا) في تجسيد الاستقلالية الأمنية عن الحلف الأطلسي

حين اقتنعت أنه لم تعد هناك أخطار أمنية مباشرة تهددها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. علاوة على ذلك ترى الدول الأوروبية أنها تمتلك المقدرة العسكرية والأمنية التي تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد أية تهديدات أمنية خارجية وأن تحتوي أيضاً أية تهديدات أمنية من داخل المنطقة.

وتشعر الدول الأوروبية أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتراجع عن التزاماتها الاستراتيجية في القارة الأوروبية، لأن هذه الأخيرة تعتبر المجال الأوروبي مجالاً حيوياً من الناحية الأمنية والاستراتيجية، إذ إن العمق الاستراتيجي الأوروبي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من المناورة العسكرية ومراقبة تحركات القوى الدولية العسكرية كفرنسا وروسيا وأوكرانيا، ولذلك دعت الدول الأوروبية إلى إنشاء جهاز أمني أوروبي مستقل يجسد وحدتها.

وأوضحت بأن دعوتها لإنشاء هذا الجهاز يجب أن لا يفسر على أنه مشروع يدعو إلى الاستقلالية التامة عن حلف شمالي الأطلسي أو الإنقاص من المهام التي يقوم بها الأسطول السادس، بل على العكس من ذلك، فإن هذا المشروع هو سند لأدوار حلف شمالي الأطلسي لأنه يؤدي دوراً أمنياً في حل المشكلات الأمنية التي تواجهها دول المنطقة. كما يؤدي من جهة أخرى إلى تقريب سياساتها الأمنية التي يغلب عليها الطرح العسكري إلى سياسة أمنية يغلب عليها التعاون والسلم الداخليان.

وتعتقد الدول الأوروبية أن المشروع الأمني الذي تعتزم تأسيسه سيحد من ظاهرة تزايد شراء الأسلحة سواء أكانت أسلحة تقليدية أو كيميائية أو شراء أسلحة بطرق سرية يمكن أن تهدد استقرار دول المنطقة، كما يحصل مع تركيا واليونان. وتتخوف الدول الأوروبية من احتمال أن تكون مثل هذه الأسلحة بيد جماعات متطرفة يمكن أن تستعملها لضرب أهداف أوروبية أو توجه ضد منشآت سكنية.

1. أطر ومسارات التنسيق العسكري بين الدول الأوروبية:

كان أول اتفاق أبرمته الدول الثلاث فرنسا وإيطاليا وإسبانيا هو اتفاق على مشروع فرنسي لبناء قمر صناعي للمراقبة العسكرية، ومشروع آخر يسمى هيليوس (Helios) يستهدف معرفة وضعية القوات العسكرية الأجنبية المستقرة داخل حوض البحر الأبيض المتوسط. كما يكون دوره إدارة العمليات العسكرية، وتطوير الأهداف الاستراتيجية التي لها علاقة بالقوات النووية. والمشاريع الثلاثة ذات الطابع العسكري تمثل رسالة مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية على أن الدول الأوروبية بإمكانها أن تدافع عن أمنها العسكري ضد أية تهديدات خارجية دون طلب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

فسرت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة الأوروبية لتطوير المشاريع العسكرية دون إشراك الولايات المتحدة الأمريكية فيها على أنها تمثل سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الأمريكية- الأوروبية، لأن المشاريع العسكرية والأمنية المذكورة (خاصة مشروع هيليوس) يعد من الوجهة العسكرية تحدياً للتحركات العسكرية والأمنية الأمريكية في المنطقة الأوروبية. لأن المشروع العسكري الذي طرحته الدول الثلاث برأي الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى مراقبة تحركات القوات الأمريكية (الأسطول السادس) ويستهدف جميع المعلومات الاستخباراتية عن خطط القوات الأمريكية في المنطقة، وهذا ما لا تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية لأن وجودها وبقاءها في المنطقة، إنما يرمي إلى ضمان أمن شعوب القارة الأوروبية كما تدعي.

كما أن الدول الأوروبية المتوسطية كانت تستهدف من المشاريع العسكرية التي اتفقت عليها أن تدخل المنافسة العسكرية بين الولايات

المتحدة الأمريكية وروسيا اللتين كانتا تحتكران المجال الجوي من خلال رصد تحركات القوات العسكرية الأوروبية سواء في أوروبا الغربية أو أوروبا الشرقية، بدليل أن الأسطول السادس الأمريكي لم تكن مهمته مراقبة تحركات روسيا العسكرية أو جمهورية أوكرانيا فحسب، بل إن مهمته الأساسية مراقبة تحركات الدول الأوروبية الفاعلة (خاصة فرنسا) والتجسس على أسطولها النووي المرابط في مدينة Toulon. ورغم أن فرنسا تعرف ذلك إلا أنها كما يقول الوزير الفرنسي الأسبق (ميشال روكار) لا ترغب في أن تثير زوبعة أمنية وسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذه الأخيرة حليف قديم وإن كانت أثرت على مقدرة فرنسا على التحرك الأمني داخل المجال الأوروبي والمتوسطي أو خارج أوروبا والمتوسط.

مع ذلك فقد كانت فرنسا أكبر الدول الأوروبية المتحمسة لمشروع هيليوس لأنها لم تسقط من حساباتها يوماً أنها قوة إقليمية نووية وتمتلك وسائل الردع التي تسمح لها بأن تلعب أدواراً أمنية داخل أوروبا الذي تعتبره مجالها الحيوي الرئيسي بسبب العلاقات التاريخية والاقتصادية المميزة التي تجمعها مع العديد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة دول الضفة الجنوبية من الحوض. فمشروع هيليوس سيساعدها ليس فقط على مراقبة التحركات العسكرية الأمريكية والروسية بل يساعدها المشروع على مراقبة تحركات دول منطقة حوض المتوسط كلها.

بالتوازي مع مشروع هيليوس أبرمت الدول الأوروبية الثلاث اتفاقات عسكرية ثنائية في نهاية عام 1987 وبداية عام 1988 في مجال التعاون للدفاع الجوي وفي مجال الدفاع الجوي- البحري بين إيطاليا وفرنسا من جهة، وفرنسا وإسبانيا من جهة أخرى.

وتستهدف الاتفاقات إجراء مناورات مشتركة جوية وبحرية وتبادل المعلومات العسكرية في المجال الجوي والبحري بين الدول الموقعة.

كما اجتمعت الدول الأوروبية في مارس 1988 بباريس لمناقشة المسائل الأمنية الخاصة بالأسلحة الكيماوية في المنطقة وتقرر خلالها منع نشرها خوفاً من أن تنتقل إلى دول تقع خارج المجال الجغرافي الأوروبي. ووضعت الدول الثلاث برنامجاً يمنع تصدير الأسلحة الاستراتيجية، منها صواريخ أرض- أرض (ACTL) إلى الدول المتوسطية، خاصة تركيا واليونان اللتان تتنازعان على جزيرة قبرص.

لقد أصبحت الدول الأوروبية أكثر قناعة بأن عليها أن تتكيف مع تحولات النظام الدولي الجديد الذي أصبحت تحكمه مفاهيم جديدة كالتنافس الاقتصادي والتنافس التكنولوجي وبروز ظاهرة التعاون المتبادل والتكتلات الاقتصادية التي وجدت الدول الأوروبية فيها فرصة لتحقيق ذاتها ولكي تثبت للقوى الدولية الأخرى أنها قادرة هي الأخرى على المنافسة الاقتصادية والأمنية والسياسية. وأصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي والاقتصادي بالنسبة لها حقيقة يتعين عليها ترجمتها إلى الواقع، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت التي طالبت الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد بخفض النفقات العسكرية بالنسبة للأسلحة التقليدية والعمل على إدخال تقنيات متطورة إلى المنظومة العسكرية الأوروبية لتكون أكثر قدرة على المناورة لمواجهة التحديات الأمنية من داخل المنطقة الأوروبية.

إن دوافع تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية ترجع إلى أن الدول الأوروبية أصبحت أكثر قناعة بأن مواجهة التهديدات الجديدة القادمة من داخل المنطقة كالنزاعات الداخلية والإقليمية تتطلب توافر قوات

تتميز بالسرعة على الرد والاحتواء خاصة ضد الجماعات التي يمكن أن تستعمل صواريخ ضد أهداف أوروبية أو احتواء أي نزاع عرقي قد ينشب من دون أن تكون الدول الأوروبية قد وضعته في حساباتها.

نتيجة لذلك اتخذت الدول الأوروبية مبادرة خفض الأسلحة التقليدية في باريس سنة 1990 تجسيداً لفكرة الوحدة الأوروبية، حيث طالبت اتفاقية (ماستريخت) الدول الموقعة عليها بالكشف عن كل أجهزتها العسكرية وإزالة جزء منها من أجل أمن المنطقة الأوروبية. وبموجب هذه الاتفاقية حصلت الدول الأوروبية أمام مرأى دول حلف شمالي الأطلسي أكثر من 17.000 عربة مدرعة وعدة طائرات قتالية وطائرات هيلكوبتر.

وبمساندة لقيتها فرنسا من ألمانيا وبريطانيا اقترحت على بقية الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي في اجتماع أفريل 1991 فكرة إنشاء قوة أوربية متوسطية موحدة تحت اسم (قوة التدخل السريع)، ولهذه القوة الحق في مواجهة الأزمات داخل وخارج المجال الجغرافي الأوروبي، وتم قبول الاقتراح الفرنسي من أغلبية الدول الأوروبية، في 28 ماي 1991.

الملاحظ أنه عقب حرب الخليج الثانية أعادت فرنسا طرح فكرة الاستقلالية الأمنية داخل أوروبا، عندما لاحظت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أشرفت على إدارة النزاع في كوسوفو لوحدها دون إشراك الدول الأوروبية بشكل مباشر. واعتبر العديد من الخبراء في الشؤون العسكرية في فرنسا أن هذا التهميش سيضر بمصداقية فرنسا الدولية مع أنها تمتلك مقومات الدولة القادرة على إدارة الأزمات. وهكذا سعى هؤلاء الخبراء ومنهم الجنرال Copal(7) للضغط على الرئيس

الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران مطالبين باتباع سياسة أوروبية أكثر عقلانية ومرونة واستقلالية وأكثر قدرة على الحركة، وببدائل مستقلة في معالجة الأزمات الداخلية في الحوض.

كما ارتفعت أصوات خبراء شؤون الدفاع والأمن في فرنسا، ليطالبوا صناع القرار في الإدارة الفرنسية بانتهاج سياسة أوروبية، تكون الدرع الواقية لسياسة "القوة الضاربة التي يشرف عليها الأسطول النووي المرابط في Toulon.

لتطبيق هذه السياسة "جمعت فرنسا إلى جانب الغواصات النووية الاستراتيجية أهم وحدات بحريتها العسكرية، منها خاصة حاملتي الطائرة (فوش) و(كليمنصو)، والغواصات النووية الهجومية، التي تعمل إلى جانب قوة التدخل السريع (FAR) ووسائل عسكرية للتدخل نحو الجنوب.

يظهر مما تقدم أن التنسيق الأمني بين الدول الأوروبية الثلاث: فرنسا وإيطاليا وإسبانيا قد بدا مبكراً أي قبيل تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، مما يعني أن الدول الأوروبية لم تكن مرتاحة للتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة التي تعتبرها مجالها الحيوي والطبيعي.

وقد طرحت المشروع الأمني الذي ترغب في أن تنضم إليه بقية الدول الأوروبية الأخرى ليكون نواة مشتركة تجمع الدول الأوروبية وتشرف بإرادتها المستقلة على أمن المنطقة.

لقد تخوفت دول الاتحاد الأوروبي من تضاعف الاهتمام الأمريكي بالمنطقة الأوروبية واعتبرته اهتماماً جاء رداً على مشاريعها

الأوروبية الداعية إلى الوحدة وانطلاقاً من ذلك سارعت العواصم الأوروبية في باريس وبون إلى إعادة إحياء مشاريعها القديمة للرد على التوجه الأمريكي بالتوسع نحو الجنوب والذي فسرته بأنه توسعٌ يستهدف تضييق الخناق عليها.

قال الرئيس الفرنسي في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه قناة فرانس 2: إن الاتحاد الأوروبي سيفشل في كل المشاريع التي طرحها إذا بقي مكبل الأيدي أمام المشاريع الأمريكية في المنطقة، فسيأتي الوقت الذي ستصبح فيه أوروبا مقاطعة أمريكية لا تمتلك السيادة ولا القرار السياسي الشجاع. والرد الأمثل على المشاريع الأمريكية يتمثل في التفكير في مشاريع أوروبية تعزز قدرات أوروبا الأمنية والسياسية والاقتصادية.

هذا ما فكرت فيه أوروبا ابتداءً من عام 1999، إذ سعت جاهدة لبناء قوة أمنية بعيداً عن الحلف الأطلسي تعتمد عليها لدعم مصالح سياستها الخارجية المشتركة على حد تعبير وزير الخارجية الفرنسي روبير فيدرين ولترتيب شؤون بيتها أمنياً بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي.

2. القوة الأوروبية للتدخل السريع:

عززت دول الاتحاد الأوروبي وحدتها للدفاع عن أمنها بقرار اتخذته في القمة الأوروبية التي انعقدت في هلسنكي عام 2000 بإنشاء قوة تدخل أوروبية تجسيداً للرغبة الأوروبية في امتلاك قدرات دفاعية مستقلة، لها القدرة والكفاءة على معالجة الأزمات الناشئة والتدخل السريع. وقوة التدخل السريع الأوروبية هذه قوامها 60 ألف مقاتل مهمتها القيام بعمليات إنسانية عاجلة وبمهمات حفظ أو إعادة السلام في مناطق

الأزمات مثل البوسنة أو كوسوفا. حدد عام 2003 موعداً لتسمية قادة تلك القوة المزمع إنشاؤها وتشكيل هيئة للتخطيط واتخاذ القرار، وتحديد التعبئة اللازمة لتحقيق طموحات الدول الأعضاء. ومن أجل تكييفها مع المحيط الاستراتيجي الجديد على حد تعبير فرنسا وألمانيا خلال القمة الثالثة والسبعين الداعية إلى تطوير القوة الأوروبية باتجاه (قوة للتدخل السريع).

وجدت فرنسا وألمانيا في النزاع اليوغسلافي فرصة لها لتدعو إلى الإسراع في تجسيد المشروع الأوروبي لأنها لاحظت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أحبطت كل المشاريع السلمية التي طرحتها دول الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن والتعاون الأوروبي لإحلال السلام في يوغسلافيا، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على عرقلة الجهود الأوروبية وأشرفت على إدارة النزاع دون إشراك الطرف الأوروبي أو هيئة الأمم المتحدة. ذلك أنها تعتبر نفسها مسؤولة مباشرة عن إدارة النزاعات الدولية، وقد أحبطت المشاريع الأوروبية لكي لا تتخذ الدول الأوروبية النزاع اليوغسلافي كفرصة لتشرف على إدارة النزاعات الداخلية في أوروبا، بل علاوة على ذلك، أشرفت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب الأهداف العسكرية للقوات الصربية في كوسوفو دون الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي. لذلك ترى الدول الأوروبية أن الوقت حان لتجسيد المشروع الأوروبي لإدارة ومواجهة النزاعات الداخلية دون اللجوء إلى قوات حلف الأطلسي التي تشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية والتي أعطت لنفسها الحق للتدخل السريع داخل المجال المتوسطي.

من هذا المنطلق دعت فرنسا وألمانيا في بيان أقره المجلس الألماني الفرنسي للدفاع إلى استخلاص العبر من النزاع اليوغوسلافي والعمل على منح الاتحاد الأوروبي وسائل ذاتية ضرورية من أجل اتخاذ القرار والتحرك لمواجهة الأزمات داخل المجال الأوروبي.

فالإصرار الأوروبي على تشكيل القوة العسكرية للدفاع عن أوروبا زاد من مخاوف الولايات المتحدة على مصالحها في المنطقة الأوروبية.

لقد ظهرت فكرة تكوين قوة أوروبية للتدخل السريع أثناء حرب كوسوفو التي أكدت للأوروبيين ما سبق أن ظهر أثناء حرب البوسنة والهرسك، ومحوره الرئيسي أن البنية الهيكلية العسكرية الأوروبية داخل نطاق حلف شمال الأطلسي التي نشأت وتطورت تحت تأثير ظروف فترة الدمار بعد الحرب العالمية الثانية، لا يمكن أن توفر للأوروبيين القدرة على الانفراد بصنع القرار أو تنفيذه على الصعيد الأمني، بما في ذلك على الأرض الأوروبية نفسها. وفي الوقت نفسه كان قد انحسر عن غرب أوروبا عامل الخوف من الشيوعية ومعسكرها، وإن بقيت اللغة الديبلوماسية تعبر عن ذلك الإحساس بأن للولايات المتحدة الأمريكية الحق ألا تتحرك إلا بميزان مصالحها الأمنية الدولية.

لم يكن من قبيل المصادفة أن القرار الذي اتخذته مجموعة الدول الثماني لإنهاء حرب كوسوفا، تزامن مع اتخاذ قرارين حاسمين في القمة السابقة للاتحاد الأوروبي في كولونيا بألمانيا، أولهما تثبيت آلية جديدة للتعبير عن سياسة خارجية مشتركة وهو ما انعكس في خطوات جديدة أبرزها للعيان استحداث المنصب الجديد الذي استلمه (خافيير سولانا) الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي، والقرار الثاني هو

اتخاذ خطوات جديدة على طريق التمييز الأمني، مما سبق التحضير له باتفاقيات فرنسية- بريطانية في مجال صناعة السلاح أزالت عقبة رئيسية بالنسبة إلى الدور البريطاني، علاوة على استكمال تشكيل الفيلق العسكري الأوروبي المشترك الذي تأسست نواته من فرنسا وألمانيا في مطلع التسعينات.

في قمة هلسنكي عام 2000 تقررت آلية جديدة من أجل معالجة الأزمات وتقديم المساعدات الإنسانية، وهو ما أصبح مصطلحاً تقليدياً للتعبير عن احتمال التدخل العسكري لغير أغراض الدفاع عن النفس. ومن المفروض تبعاً لذلك أن يكون في قدرة الأوروبيين التدخل على انفراد إذا ما امتنع حلف شمال الأطلسي عن التدخل، أي إذا رفضت الولايات المتحدة الأميركية المشاركة في مواجهة نزاع يهم الأوروبيين إخماده، وهو وضع سبق أن واجهه الأوروبيون لمدة عامين تقريباً أثناء حرب البلقان، حتى استقر الاقتناع بالعجز الأوروبي عن التحرك دون مشاركة أميركية، فجاءت تلك المشاركة مقترنة بالصيغة السياسية الأميركية أيضاً لتحديد مستقبل البلقان.

وكانت أزمة كوسوفو بمثابة الإنذار الذي أقلق حكومات دول الاتحاد الأوروبي بعد أن أكدت هذه الأزمة **على عدة حقائق لا يتقبلها الكثير من الأوربيين وهي:**

أولاً: أن الحكومات الأوروبية لا يمكنها أن تتخذ ردود أفعال مؤثرة دون دعم أميركي.

ثانياً: أن العديد من الدول الأوروبية تفتقر إلى أنظمة القيادة والسيطرة والاتصال المتطورة كما تفتقر إلى الكم الكافي من السفن والطائرات القادرة على نقل الرجال والعتاد إلى مواقع الأزمات بالسرعة الكافية.

ثالثاً: الافتقار إلى الأسلحة الموجهة الدقيقة المتطورة (مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية) بالإضافة لأنظمة الاستطلاع الجوي المتطورة القادرة على مراقبة ما يجري على أرض القتال.

لم تخف وسائل الأعلام الأوروبية حقيقة هذا العجز. فعلى سبيل المثال أجرت مجلة الإيكونوميست البريطانية مقارنة بين القدرات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية والقدرات الدفاعية للاتحاد الأوروبي وجاء فيها: أن موازنات الدفاع الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تمثل نصف موازنة الدفاع الخاصة بالولايات المتحدة (290 مليار دولار) وتبلغ قدرة الاتحاد الأوروبي على نقل قوات إلى مواقع الأزمات 10 بالمائة فقط من قدرة الولايات المتحدة. كما أن العديد من الدول الأوروبية تقوم بالإنفاق على تكوين جيوش ضخمة بدلاً من التزود بأحدث الأسلحة والتدريبات والأجهزة والأدوات التي تمكنها من الانتقال إلى مسافات بعيدة بسرعة عالية وإتمام مهامها بنجاح كبير.

ولكي لا يتكرر ذلك يريد الأوروبيون وفق قرارات قمة هلسنكي اتخاذ الاستعدادات العسكرية اللازمة ليكون في مقدورهم وقبل حلول عام 2003 تعبئة ما يتراوح بين خمسين وستين ألف جندي خلال فترة لا تتجاوز ستين يوماً مع توفير الإمكانات العسكرية لنقلهم وتأمين استمرار عملياتهم العسكرية المحتملة لمدة عام على الأقل.

ظهر في قمة هلسنكي أن زعماء الاتحاد الأوروبي يأخذون قراراتهم على الصعيد الأمني مأخذ الجد أكثر من القرارات السابقة. فمنذ معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية كان قد تقرر التحرك على طريق التمييز الأمني والسياسي الخارجي، ولكن لم يتبع ذلك وضع خطوات عملية قابلة للتنفيذ، ومع تقرير آلية محددة للمتابعة والتعديل

عند الحاجة، كما هو الحال في قمة هلسنكي. وجاء تعليق وزير الدفاع الفرنسي على تكوين القوة الأوروبية الجديدة واضحاً وذا مغزى عميق: إذا تحملت أوروبا مزيداً من المسؤولية من خلال تنمية قوتها العسكرية فإن هذا سيسهم على المدى الطويل في إحداث توازن في الحلف الأطلسي. الآن يتجه الاتحاد الأوروبي إلى تولي مسؤولياته وخلال السنوات القليلة القادمة سيكون فاعلاً رئيسياً وأصيلاً على الساحة وهو دور لم يكن موجوداً من قبل.

3. التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية:

لم تلق فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية الارتياح لدى الجانب الأميركي، بالنظر لخشيتها على مكانة حلف شمال الأطلسي في المستقبل. ولهذا السبب لم يتردد وزير الدفاع الأميركي الأسبق كوهين في التعبير عن خوفه من أن يقتل الأوروبيون حلف شمال الأطلسي. وأيدت مار جريت تاتشر تخوف وزير الدفاع الأميركي نفسه عندما أشارت إلى أن المبادرة الأوروبية العسكرية قد تدمر تلاحم الناتو وتدمر معها العلاقة الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة (فاينانشيال تايمز). وحذر صامويل برجر مستشار الرئيس الأميركي بيل كلينتون للأمن القومي من أن البعض في أوروبا (إشارة إلى فرنسا) يسعون إلى هوية أمنية منفصلة عن الحلف الأطلسي.

يمكن القول إن أزمات البلقان وما كشفت عنه تداعيات أزمة كوسوفا من الضعف الأوروبي والعجز عن معالجة أزمات أوروبية داخلية، جعلت أوروبا تبحث لها عن حلول ناجعة إضافة لما سببته الضربات الأطلسية على القوات الصربية في كوسوفو وتعاظم الدور الأميركي وتفرده بالقرارات من فتح جروح الاتحاد الأوروبي، وهو ما

دفع قادة الاتحاد الأوروبي إلى تبني خطة تكوين قوات أوروبية للتدخل السريع اعتقاداً منهم أن هذا الإجراء سيعزز من تحركهم الأمني في المنطقة الأوروبية- المتوسطية.

وحرصاً من الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها الاستراتيجية، وخوفاً على وضعها الدولي من احتمال تعزيز الدول الأوروبية لحضورها في المنطقة الأوروبية، أعلنت أنها سوف تعيد النظر في اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ التي وقعتها مع الاتحاد السوفييتي عام 1972، وأعلنت أنها ستشكل نظاماً جديداً مضاداً للصواريخ للدفاع عن أمنها وحلفائها ولمواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية في المستقبل.

فهمت الدول الأوروبية رسالة الولايات المتحدة الأمريكية الموجهة إليها بأن تلزم حدودها العسكرية والسياسية في النظام الدولي الجديد خاصة بعد أن طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الدرع الصاروخي والذي فسرته بأنه إجراء عسكري يستهدفها بالأساس. وقد عارضت الدول الأوروبية المشروع الأمريكي واعتبرته إجراء عسكرياً من شأنه أن يعيد الوضع الدولي الجديد إلى العهد الدولي السابق (الحرب الباردة).

عبر الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن جوهر الخلاف الأوروبي- الأميركي في تصريحات قال فيها: إن القرن الجديد لن يكون بأي حال قرناً أميركياً، فالصين والهند وأوربا وروسيا كلها ستكون دولاً عظمى في هذا القرن. وعدد نقاط الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فأشار إلى رفض الكونجرس اتفاقية الحظر على التجارب النووية، وإلى مبادرة كلينتون لإقامة درع الصواريخ

المضادة للصواريخ، بينما تهدد هذه المبادرة أمن أوروبا لأنها تفتح الباب أمام سباق تسلح رهيب. وقال: إن الإنسان منذ أن بدأ يشن حرباً لم يتوقف السباق بين السيف والدرع ويشهد التاريخ أن السيف خرج دائماً منتصراً.